LE MONDE AMAZIGH
العالم الأمازيغي
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
ⵜⵉⵏⵎⵓⵔⵉⵡⵉⵏ ⵜⵉⵏⵎⵓⵔⵉⵡⵉⵏ

الصحفية ب «العالم الأمازيغي» رشيدة إمرزيك
تتسلم جائزة الثقافة الأمازيغية
من السيد محمد مماد مدير «القناة الأمازيغية»

الدولة المغربية تعترف باغتيال المناضل الأمازيغي بوجمعة هباز

العدد: 125 الموافق لـ: 2001/08/08 الإيداع القانوني: 1111/1476 الموافق لـ: 1 نونبر 2960 2010 السنة الثالثة

صـــرخـــــة لابـــد مـــنهـــا

إن المجتمع المدني والحقوقي تبطالب هاذي شحال من الدولة المغربية باش تنفذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي مرت عليها دابا أكثر من 5 سنوات واللي هي كالتالي :

1- تحريم الإختفاء القسري والإعتقال التعسفي والإبادة والجرائم الأخرى ضد الإنسانية والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو الحالة بالكرامة أو المهينة، وكذا منع كل أشكال التمييز المحرمة دوليا وكل دعوة أو تحريض على العنصرية والكراهية والعنف.

2- إقرار وتطبيق إستراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب:

* إدماج وتعريف المسؤولية والعقاب المستحق كما حددتهما الأدوات الدولية.
* تخويل الموظفين العموميين ووكلاء السلطة والأعوان المأتمرين بأوامر رؤسائهم واجب التبليغ عن كل معلومات تدل على فعل أو محاولة ارتكاب الجرائم السالفة الذكر، أيا كانت الجهة الآمرة بذلك.
* وضع مقتضيات خاصة لحماية ضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وذوي حقوقهم عند الإقتضاء من حيث الإستماع أثناء البحث والإنتصاب كطرف مدني أمام الجهة القضائية المختصة، ومن حيث التأهيل وجبر الضرر.

3- تعتبر الهيئة أن توطيد دولة القانون يتطلب إضافة إلى ذلك، إصلاحات في مجالات الأمن والعدالة والتشريع والسياسة الجنائية.

ولذا فإنها توصي على الخصوص بـ :

أ- الحكامة الأمنية التي تتطلب تأهيل وتوضيح ونشر الإطار القانوني والنصوص التنظيمية المتعلقة بصلاحيات وتنظيم مسلسل إتخاذ القرار الأمني وطرق التدخل أثناء العمليات وأنظمة المراقبة وتقييم عمل الأجهزة الإستخباراتية والسلطات الإدارية المكلفة بحفظ النظام أو تلك التي لها سلطة إستعمال القوة العمومية.

ب- تقوية إستقلال القضاء، التي تتطلب فضلا عن التوصيات ذات الطابع الدستوري، مراجعة النظام الأساسي للمجلس الأعلى للقضاء بواسطة قانون تنظيمي تراجع تشكيلته ووظيفته بما يضمن تمثيلية أطراف غير قضائية داخله، مع الإقرار باستقلاله الذاتي بشريا وماليا وتمكينه من سلطات واسعة في مجال تنظيم المهنة ووضع ضوابطها وأخلاقياتها وتقييم عمل القضاة وتأديبهم وتخويله إعداد تقرير سنوي عن سير العدالة.

ت- إعادة تأهيل السياسة والتشريع الجنائيين التي تقتضي

أمينة ابن الشيخ

وإعتماد عقوبات بديلة...)

4- آليـات المتابعة:

- تنفيذ المقررات المتعلقة بالتعويض ومتابعة تفعيل التوصيات حول الأشكال الأخرى لجبر الأضرار بما فيها التأهيل الصحي والنفسي للضحايا وبرامج جبر الضرر الجماعي.

- تفعيل التوصيات الخاصة بالكشف عن الحقيقة بالنسبة للحالات التي لم يتم استجلاؤها.

- تفعيل توصيات الهيئة المتعلقة بالإصلاحات .

- حفظ أرشيف هيئة الإنصاف والمصالحة والأرشيف العمومي.

وها هي توصيات جديدة صدرت هذه المرة من الأمم المتحدة وها نحن من جديد ننتظر تطبيقها ونتمنى أن لا يتعدى الأجل ديال هاد التطبيق أكثر من الوقت الذي مضى خصوصا وأنها صدرت في شهر غشت 2010.وبعض من هاد التوصيات تتقاطع مع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة السالفة بالذكر.

لذا نتمنى أن تكون المسيرة الرمزية التي خرج فيها أغلب الهيئات الحقوقية والجمعوية إشارة تبين أن هذه الهيئات متعددة في الأوراش الحقوقية الكبرى التي تتصدرها بالطبع التغيير الدستوري أملا في دستور ديمقراطي حداثي يرسم الأمازيغية كلغة رسمية ووطنية إلى جانب العربية.

وقديما قال الحكيم الأمازيغي:

Izuran ugjijif ay Ittaru Tiyni
ⵉⵣⵓⵔⴰⵏ ⵓⴳⵊⵉⵊⵉⴼ ⴰⵢ ⵉⵜⵜⴰⵔⵓ ⵜⵉⵢⵏⵉ
ⵜⵜⵓⵔⵓ ⵜⵉⵖⵉⵔⵉ

كشف الحقيقة : الحالات العالقة في تصنيف التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة (66 حالة) والتي توصلت لجنة المتابعة إلى الكشف عن الحقيقة بشأن 58 منها

حصرت هيئة الإنصاف والمصالحة، في تقريرها الختامي، حالات الأشخاص مجهولي المصير التي لم تتمكن من استجلاء الحقيقة كاملة بشأنها في 66 حالة، وأوصت باستكمال التحريات بخصوصها للكشف عن مصير الأشخاص المعنيين بها. ولهذا الغرض واصل المجلس تحرياته في الموضوع وتحليل المعطيات الواردة من السلطات عشية انتهاء أشغال هيئة الإنصاف والمصالحة، والتي كانت هذه الأخيرة قد قررت عدم اعتمادها لتكوين القناعة لتوصلها المتأخر بها. وقد اعتمدت لجنة المتابعة على هذه المعطيات في دراسة وتصنيف هذه الحالات. كما راسلت السلطات العمومية للحصول على معلومات إضافية بالنسبة للبعض منها. وقد أفضى العمل الذي قامت به لجنة المتابعة إلى تصنيف هذه الحالات كما يلي:

حالات تأكدت لجنة المتابعة من كون اختفاء أصحابها كان لأسباب سياسية

يتعلق الأمر بتسع وأربعين حالة من بينها حالة شخص عاد إلى قيد الحياة كان قد اضطر للاغتراب السياسي بالجزائر ثم بيوغوسلافيا سابقا، وهو السيد عبروق العلمي الذي اختفى منذ سنة 1964، ولم تتلق عائلته طوال هذه المدة أي خبر عنه.

وهناك حالة ثانية تتعلق بالسيد محمد البعقلي، المزداد سنة 1931، والذي تعرض لاعتقال تعسفي على إثر أحداث مارس 1973، حيث أحتجز لمدة سنة بمطار أنفا «الكوربيس»، قبل أن يحال إلى السجن المدني بالدارالبيضاء. وبعد الإفراج عنه، ظل يعاني من مرض نفسي بسبب ما تعرض له من تعذيب، وفي سنة 1980 اختفى عندما غادر منزله في الساعة الخامسة صباحا، وبقي مصيره مجهولا إلى غاية سنة 1983 تاريخ عودته إلى بيته في وضعية صحية متدهورة، وبعد مرور أربعة أشهر غادر بيته ليختفي مجددا بسبب المرض النفسي الذي كان يعاني منه.

أما الحالات الأخرى، وعددها سبع وأربعون، فهي لأشخاص من بينهم ثلاث طفلات وامرأتين تأكدت وفاتهم جميعا أثناء احتجازهم بمراكز مختلفة، ويتعلق الأمر بـ:

- الطفلات :الموساوي الباتول؛ الزهو رقية؛ تسلم السلامي.

-المرأتين:خيرة الطالبي؛ لحمادي الشيخ أحمد فاطمة.

- الرجال: أحمد ولد سيدي ولد عبد الهادي؛ محمد فاضل جد أهلوا السيد؛ مخلوف محمد سالم ولد لعبيد ولد حمي؛

بابيت سيدي المحجوب؛ الطالب بن محمد مولود؛ مبارة المحجوب ابراهيم؛ مولود لحسن السيدة؛ محمد سالم حمدي عبدالله؛ سيدي أحمد ابراهيم لموحد؛ القاضي الخليل امحمد الموساوي؛ الحفظ ولد حما ولد مبارك؛ الناجم ولد ابراهيم ولد احمد سالم؛ الراضي محمد امبارك بن لولاد بن عبدالله؛ إبراهيم السالم ولد أحمد واحميدة؛ وحمان نفعي بن ميليد حما؛ محمد لامين ولد سيدي ولد لعبيد ولد حمي؛ محسن العمراني؛ جميل محمد الحاج عمرو؛ سالم عبد اللطيف؛ الجوهري حمو؛ ايت ناصر سيدي محمد؛ هباز بوجمعة؛ أوفقير علي بن دحان؛ عبد الله ولد مسعود ولد عبد القادر؛حسنا ولد بشري ولد سيدي؛؛ عبد السلام حرافي؛ عمر عبد الواحد بن عبد القادر؛ حمادي ولد بشري سيدي؛ محمد سالم ولد أحمد العبد ولد يحظيه؛ وادي ابراهيم صالح؛ بنونة أحمد بن عبد الرحمان؛ شملال عمرو؛الخليل بن ديدي؛ حسن عمار اسكنا بلاو؛

بونان لحبيب؛ الزهو محمد؛ محمد الكوري الموساوي؛السعدي مبارك؛أبا محمد سالم؛ الشويخ ولد عالي؛محمد ولد عالي؛ محمد بوفوس.

حالات ينتفي الدافع السياسي وراء اختفاء الأشخاص المعنيين بها

يتعلق الأمر بتسع حالات من بينها حالتان لشخصين توفيا في حادثتي غرق وهما مصطفى العمراني وأهل السيد سيد أحمد، بينما تأكد للجنة المتابعة، من خلال تحليل المعلومات التي توصلت بها، انتفاء أي دافع سياسي وراء اختفاء الأشخاص المعنيين بسبع حالات أخرى وهم: نجمي المختار ، بوزراع احمد، قجاري حسن، الإدريسي مولاي حميد، مولود بوله، الفقير عبد العزيز، درشد لحبيب بن محمود.

أنظر موقع المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان: Ccdh.org.ma

هيومان رايت واتش في لقاء مع المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات

التقى أعضاء من المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات بممثلين عن المنظمة الحقوقية الدولية Human Rights Watch ، ويتعلق الأمر بكل من Sarah Leah Whatson et Ricky Goldstein، و ذلك مساء يوم الأحد 24 أكتوبر 2010 بالرباط، حيث تمّ تذاكر مجمل الخروقات التي طالت الأمازيغية في الآونة الأخيرة، و قد تبين وجود اهتمام كبير لدى المنظمة الدولية بمشكلة الأسماء الأمازيغية الممنوعة في بعض مكاتب الحالة المدنية، و قد تمّ تقديم المعطيات الضرورية المتعلقة بهذه الأسماء التي تمّ الإمتناع عن تسجيلها مؤخرا، كما وعد أعضاء المنظمة الدولية بمراسلة وزارة الداخلية المغربية من جديد في هذا الموضوع .

ومعلوم أن المراسلة السابقة التي بعثت بها المنظمة إلى وزارة الداخلية المغربية بشأن الأسماء الممنوعة قد أثارت ضجة كبرى في الصحافة الوطنية والدولية، وكان من نتائجها أن أصدرت الوزارة مذكرتها بتاريخ 09 أبريل 2010، والتي أعلنت فيها عن ضرورة تسجيل الأسماء الأمازيغية، وهو ما جعل المنظمة بعد استقصائها لمستجدات هذا الأمر، تعزم على مراسلة الوزارة من جديد من أجل مطالبتها بالعمل على التنفيذ الفوري والشامل لمضمون مذكرتها المذكورة. وحمل موظفيها على عدم الإمتناع عن تسجيل الإسم الامازيغي بمبررات غير مقبولة أو مبررة قانونيا.

وقد مكّن ممثلو المنظمة الدولية المرصد الأمازيغي من ربط علاقات الإتصال و لتواصل الضرورية مع ممثلتهم بالرباط، والتي عن طريقها يمكن تبليغ كل مستجدات الملف الأمازيغي إلى المنظمة الحقوقية الدولية.

بلدية تافراوت تفضل الترامي على أملاك الناس وباسم الملك بدل التراضي

((عاشت تافراوت ككل المناطق المغربية عزلة أجبرت أهلها المهاجرين والقاطنين أن يبنوها بأموالهم وسواعدهم . وتركتنا الحكومات جلها لسنين عدة نعاني هذا التهميش ، وبما أننا تعودنا هذا، فالعهد الجديد من بوادره أنه يزور المناطق ، ويمشي على أرضها برجليه ، ويعانق ويصافح أهلها شيوخا وشبانا .ويصلي بمسجدهم ، ومع الجماعة ، ويشاركهم الدعاء ، وهو إلى جانبهم ، وهم حوله أمام الخالق . وإن كان يعبر هذا عن شيء فإنه يعبر عن التلاحم بين الملك والعرش . فهذا هو روح وفلسفة الزيارات الملكية للأقاليم ، إلى جانب التنمية وإحداث مشاريع جديدة . وهو كذلك فعل للتأكد من العدل هل هو المتسيد والجاري بين السلطة المكلفة والرعية أم العكس ؟

ومع أن مدينة تافراوت ، ولعدة سنوات نسمع بالزيارة الملكية ، ونستعد لها ، والكل متلهف بفرحته للقاء سيد البلاد بأرضه ، ونحن في طور هذه الاستعدادات جمعيات تنموية ، وجمعيات مدنية ، وتجار وعمال وغيرهم القاطنين في أي مكان أن يكونوا في الموعد . نجد أنفسنا صباح أحد الأيام تنزل علينا جرافات البلدية تقلع شجر اللوز، وتبعثر الحدود الفاصلة بين أملاك الناس ، دون أي إعلام ، ولا (براح) ، وأية وسيلة من وسائل إخبار الناس ، ولا اتبعت أي مسطرة قانونية في ذلك والتي ينص عليها القانون . فكانت إشاعات متولدة من البلدية يدعون فيها بأن الملك هو الذي أمر بذلك ، معتبرين أن الناس أغبياء . وانتشرت الكذبة ، لكي يبرروا ترامیهم على أراضي أصحابها . وما أن بدأت الناس تحاول المحاورة ، إلا وبدأت التلاعب بهم ، وأتت بلجنة من غير تافراوت لتقييم ثمن الأراضي، وخرجت بسعر أقل من البخس الذي بيع به سيدنا يوسف ، وهو 200 درهم للمتر في مكان مهم . وبعد مشاورات واتصالي أنا بنفسي برئيس البلدية تابع كذبه على كذب ، معتبرا أن الدرك هو من يقوم بذلك في دك أراضي الناس ، وجعلها مكانا مؤقتا لنزول طائرة الملك . وبهذه الطريقة نرى بأن التواصل مع السلطات المحلية لا يشمل أية نية حسنة ، وكل ما يقومون به لسلب الناس أراضيهم باسم الملك . كل هذا فليتحملوا مسؤوليتهم . إن الأرض في تافراوت لأهلها ، وأي شيء تود البلدية التخطيط له في مجال العمران فنحن الساكنة على استعداد لأن نقيم تراضيا بيننا ، وليس ترامیا كما فعلوا . وصوتنا لا يمكن أن لا يصل لسيد البلاد ليعاقب من يستحق العقاب واللعب على المناسبات الخاصة بالسيادة .

* أحمد أمل متضرر البطاقة الوطنية رقم ب 410280

الأمازيغي العالم AMAZIGH

• المديرة المسؤولة
أمينة الحاج حماد أكدورت ابن الشيخ
• هيئة التحرير:
رشيد راخا
رشيدة إمرزيك
• المتعاونون:
إبراهيم فاضل
صالح بن الهوري
• كتاب الرأي:
علي أوعسري
أحمد عصيد
محمد بسطام
علي أمصوبري
مبارك بولكيد
• الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك
سمير بودواسل
• السكرتارية:
فوزية بگا
• ملف الصحافة:
* الإيداع القانوني: 2001/0008
* الترقيم الدول: 1476-1114
* رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أ.م.ش 046-06
• الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 الرباط
Télé/Fax: 05 37 72 72 83
E-mail:
amadalamazigh@yahoo.fr
كل المراسلات تتم بإسم:
EDITIONS AMAZIGH
• السحب:
MAROC SOIR
• التوزيع:
SOCHEPRESS
• الجريدة تصدر عن شركة
EDITIONS AMAZIGH
• Editeur
Rachid RAHA
• R.C.: 53673
• Patente: 26310542
• I.F.: 3303407
CNSS: 659.76.13
Compte Bancaire:
BMCE BANK Rabat Centre
011.810.000.01921.000.6251419
• سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

GARANTISSEZ VOS RÈGLEMENTS AUPRÈS DE VOS FOURNISSEURS ET OPTIMISEZ VOTRE TRÉSORERIE.

BMCE Bank en partenariat avec Maroc Factoring vous propose **BMCE** e-confirming, la solution simple et efficace qui vous permet de garantir les règlements de vos fournisseurs à 100%, à travers deux formules : paiement immédiat ou paiement à échéance. En externalisant la gestion et le suivi de vos factures, vous gagnerez en productivité et vos fournisseurs en sécurité de recouvrement de leurs créances.

Service Relation BMCE e-confirming : 05 22 54 05 09

Maroc Factoring

BMCE BANK البنك المغربي للتجارة الخارجية

NOTRE MONDE EST CAPITAL

بتعاون مع المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات والكونغريس العالمي الأمازيغي، نظمت جريدة العالم الأمازيغي ندوة صحفية الشهر المنصرم بنادي المحامين، وذلك على ضوء التقرير الاممي بشأن التمييز العنصري وهذا بعض ما جاء فيها.

إعداد: رشيدة إمرزيك

تقرير اللجنة الأممية وصمة عار على جبين الحكومة المغربية

* أمينة ابن الشيخ مديرة العالم الأمازيغي:

مرحبا بكم في ضيافة جريدة «العالم الامازيغي» والتي تحاول كعادتها منذ سنوات مضت أن تجمع شمل الحركة الأمازيغية وذلك من خلال مناقشة العديد من القضايا المرتبطة أساسا بالشأن الامازيغي، وهذا نابع من دورها الإعلامي المتمثل في مد جسر التواصل بين الحركة الأمازيغية والمنابر الإعلامية، ملتزمة الأمانة في نقل الرسائل إلى القراء.

ومن خلال هذه الندوة التي تنظمها «العالم الامازيغي» بشراكة مع المرصد الامازيغي للحقوق والحريات وكونفيدرالية الجمعيات الأمازيغية بشمال المغرب والتي نقدم لكم اعتذار ممثلها الأستاذ محمد الشامي لعدم حضوره نظرا لظروفه الصحية وبهذه المناسبة يبلغ لكم تحياته الحارة.

والآن نترك الكلمة للأساتذة لتنوير الرأي العام بخصوص القضايا ذات الصلة بالشأن الامازيغي وأعطي الكلمة للأستاذ أحمد عصيد باسم المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات ليطلعنا على السياق العام لتنظيم هذه الندوة وسيتناول من بعده الكلمة الأستاذ رشيد راخا عضو الكونكريس العالمي الامازيغي ليقدم نظرة عن التقرير الأممي الأخير وقراءة في التوصيات الأخيرة للجنة التمييز العنصري التابعة للأمم المتحدة بخصوص وضعية الأمازيغية بالمغرب، ثم ننتقل إلى السيد عبد الله حيتوس الكاتب العام للمرصد الامازيغي للحقوق والحريات ليتحدث عن التراجعات التي عرفتها عملية إدراج الأمازيغية في التعليم وفي الأخير نعطي الكلمة للأستاذة مريم الدمناتي لإعطاء نظرة حول ما وصل إليه ملف تعليم الأمازيغية.

* احمد عصيد عضو المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات:

أزول فلاون

تحية إلى الأخوات والإخوة الإعلاميين

يأتي تنظيم هذه الندوة الصحفية في سياق ما تعرفه الساحة الحقوقية من معطيات لها علاقة بموضوع الأمازيغية في المغرب، فأول معطى في هذا الصدد هو التقرير الأممي الصادر في نهاية غشت المنصرم وهو تقرير متميز عما سبقه من خلال العديد من العناصر التي تضمنها حول الأمازيغية والتي سيتطرق إليها الإخوان ومتميز أيضا بالملاحظات والتوصيات الواردة فيه خاصة حين يحمل الدولة المغربية مسؤوليات كبيرة فيما يتعلق بملف الأمازيغية، وقد تزامن إصدار هذا التقرير مع الدخول المدرسي خلال الموسم الحالي الذي عرف تراجعا خطيرا في ما يخص تدريس الأمازيغية و هنا يمكن الإقرار بوجود خطاب مزدوج، بمعنى انه لا وجود لمسؤول في التعليم يمكن أن ينكر وجود الأمازيغية في المدرسة فجميع المسؤولون يؤكدون ذلك بمبرر وجود قرار ملكي في هذا الشأن، ولكن عمليا تم تشطيب الأمازيغية من موقع الوزارة وفي عدد من المدارس التي كانت تدرس فيها هذه اللغة في السابق كما أن عدد من المدرسين الذين كانوا يدرسونها تم توجيههم لتدريس مواد أخرى، ولا تشتمل الأنشطة الرئيسة وبرامج وزارة التربية الوطنية في هذا الموسم الأمازيغية، مما جعل القضية مثيرة للتساؤلات ويمكن اعتبارها خطيرة بالنسبة للفاعل الامازيغي الذي بدل جهودا كبيرة في السنوات الأخيرة من اجل إدراج هذه اللغة داخل المنظومة التربوية ، بالإضافة إلى هذا هناك استمرار مجموعة من الخروقات قالت عنها السلطة إنها لم تبق ولم تعد مستمرة، مما يوضح التناقض الكبير بين الخطاب الرسمي وبين واقع الأمازيغية. بالإضافة إلى أن الفاعلين الرئيسين في الحياة السياسية وخاصة الأحزاب في البرلمان تقترح قوانين مضادة لخطاب السلطة في قضية الأمازيغية وعلى سبيل المثال مقترح «تعريب الحياة العامة» الذي قدمه الفريق الاستقلالي والذي يؤكد التجاهل الكلي للامازيغية بالمغرب، فهم يطالبون بلغة واحدة في الفضاء العام وداخل القاعات العمومية واللافتات وفي واجهة المحلات، فالحياة كلها يجب أن تكون بلغة واحدة هي العربية ويتجاهلون كليا قرار الدولة الخاص بالامازيغية منذ 2001. وهذا ما نعتبره تراجعا لأن الطرف الذي تقدم بهذا المقترح هو الحزب الحاكم الذي يقود الحكومة حاليا. إذا هذا هو السياق العام لتنظيم هذه الندوة بالإضافة إلى وضعية المشهد السمعي البصري، وفي هدا السياق وإن استثنينا إطلاق القناة الأمازيغية فإننا نلاحظ تراجعا كبيرة خاصة في القناتين الأولى والثانية خصوصا فيما التزمت به في دفاتر تحملاتهما سابقا، فوجود القناة الأمازيغية لا يعفي القنوات الأخرى، والتي يساهم الامازيغ والشعب المغرب ككل في أداء ضرائبها، من الإيفاء بوعودهما ودفاتر تحملاتهما التي التزمت بها منذ سنة 2006.

وهذه المعطيات كلها تجعلنا نطرح أسئلة كبيرة حول مستقبل الأمازيغية في ظل السياسة الحالية وحول السياسة الفعلية للدولة وعن ماهو معلن وماهو بين السطور أو عن ما يقع في الكواليس لأننا في الوقت الذي نجد فيه خطاب تبشيري بالأمازيغية هناك تراجعات ملموسة على الصعيد العملي، فالغرض من هذه الندوة هو كشف هذه التراجعات والخروقات وأيضا تحميل المسؤولية للحكومة المغربية على ضوء التقرير الأممي الذي أشار إلى هذه الأمور كلها وسجل حولها ملاحظات جديرة بالاهتمام والمتابعة .

* رشيد الراخا الرئيس السابق للكونغريس العالمي الأمازيغي:

التقرير الأممي أبان عن عنصرية الدولة المغربية تجاه الأمازيغ فضلا عن ممارستها لسياسة التمييز ضد الامازيغ، كما تطرق التقرير إلى المنع الذي يطال الأسماء الأمازيغية وقضية تدريس هذا اللغة. وقد سبق لنا أن طالبنا منذ سنة 2003 بتسجيل المواليد بالأسماء الامازيغية واستعمالها في كل مناحي الحياة، ولكن الدولة المغربية تجاهلت هذه المطالب.

وهناك بعض الأمثلة التي تدل بشكل قاطع على أن السياسة العنصرية التي لازالت تمارسها الدولة المغربية تجاه الامازيغ وعلى سبيل المثال ما عرفته منطقة انفكو في العام الماضي من ارتفاع كبير في وفيات الأطفال والرضع في الوقت الذي لم نر فيه أي تدخل للدولة في هذه القضية حيث أن الوزارة الوصية على قطاع الصحة لم تكلف نفسها عناء إصدار بيان في هذا الإطار. وبشكل عام فإن معظم الامازيغ القاطنين في مثل هذه المناطق يعانون من التهميش والإقصاء، وهذا فعلا ما أدركته ووعت به هيئة الأمم المتحدة مما دفعها إلى إصدار تقرير طالبت فيه الدولة المغربية بالاعتراف باللغة والثقافة الامازيغيتين.

* مريم الدمناتي باحثة بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية:

إن ماجاء في هذا التقرير الأممي يعتبر هاما حدا ويجب على الدولة ان تتعامل معه بنوع من الرزانة والاهمية. ولكن جميع تقارير الأمم المتحدة حول القضية الأمازيغية لا تؤخذ بعين الإعتبار فمنذ 2001 ونحن نسمع الكثير عن التعايش الاجتماعي والتنوع العرقي واللغوي والثقافي وقد مرت عشرة سنوات على هذه الخطابات دون جدوى.

و هدا يدل ن هناك خلل فيما يخص تدبير ملف الأمازيغية بالمغرب وهذا يبدو جليا على مستوى العرقلة التي يعرفها ملف تدريس الأمازيغية بحيث لم يتم إدراجها في مختلف أنشطة وبرامج وزارة التربية الوطنية. كما أن الوزارة المعنية تبرر دلك بانعدام الموارد البشرية ونحن نقول العكس فالموارد البشرية لتدريس الامازيغية متوفرة وموجودة فهناك خريجي مسالك الدراسات الأمازيغية بوجدة وأكادير وأقول أننا الآن أمام عطالة هؤلاء، كما نرى أن الامازيغية في الإعلام منعدمة في اغلب الاذاعات الخاصة بحيث نجد فقط اللغة العربية والفرنسية والامازيغية لا وجود لها في هذه القنوات.

بالإضافة إلى دلك هناك مشكل منع الأسماء الامازيغية ونسمع كل يوم عن منع اسم امازيغي في منطقة معينة. كما انه هناك تكريس لكل ماهو عربي واستعمال ترسانة من المفاهيم السياسية الإقصائية في الخطابات الرسمية، والتي تختزل المغرب في بعده العربي، وذلك مثل «المغرب العربي» و«الوطن العربي» و«العروبة والإسلام» إلخ.. مما يخلق لدى المواطنين المغاربة الأمازيغيين نوعا من الشعور بالدونية أو بالإغتراب والتهميش في وطنهم كما لو ان هذه الامور لا تهم المغاربة الامازيغ.

* عبد الله حيتوس الكاتب العام للمرصد الأمازيغية للحقوق والحريات:

أولا انوه بالعمل القيم الذي قامت به الجمعيات الأمازيغية والتي رفعت تقاريرها للجنة الأممية لمناهضة كافة أشكال التمييز العنصري وانوه بمجهودات جمعية تامينوت وجمعية الشبكة الأمازيغية من اجل المواطنة ومجهودات المرصد الامازيغي للحقوق والحريات والعديد من الجمعيات الوطنية التي قامت بهذا العمل كما لا ننسى كذلك مجهودات الكونغريس العالمي الامازيغي وجمعية تمازغا أيضا.

وأؤكد أن هذه التقارير هي التي جعلت خبراء اللجنة يرفعون توصيات إلى الدولة المغربية بعد مناقشة التقريرين 17و18 ونعتبر هذه التوصيات ايجابية حدا وتعتبر مرجعا في مجال اشتغالنا على تدبير الدولة للملف الأمازيغي. وكنا نتمنى ألا تكون نحن من ينظم هذه الندوة الصحافية ولكن كان يجب أن تكون الدولة المغربية ممثلة لأن هذا دورها وفي التقرير المشار إليه فقرة تحث فيها اللجنة الدولة المغربية إعلام العموم بمضمون التقرير وقد مرت لحدود الآن أكثر من شهرين على ذلك ولم تقم الدولة المغربية بعملها بحيث لم تعمل على نشر هذه التوصيات ولم تخبر العموم بمضمونها. وبالنسبة لنا نعتبر هذا احتقار لنا بصفتنا امازيغ واحتقار لتوصيات الجنة الأممية، واعتقد انه لأول مرة يكون هناك تعتيم بهذا الشكل،

وكان بودنا لو أن الحكومة المغربية هي من تتخذ مبادرة تنظيم هذه الندوة ونحن كسلطة مضادة وكمجتمع مدني نقوم بندوات في الموضوع من اجل توضيح بعض الأمور التي يلزمها التوضيح.

وهناك بعض الأمور الأخرى في التقرير والتي نعتبرها وصمة عار في جبين الحكومة المغربية أولا الحكومة المغربية لم تقدم معطيات دقيقة على التنوع الاثني الموجود بالمغرب

والإحصاء العام للسكان والسكنى جاء بمعطيات دقيقة بالنسبة للمتكلمين بالامازيغية والدارجة كما أن المندوبية السامية للتخطيط أكدت أن نسبة السكان المتكلمين الامازيغية في المغرب تقدر ب 28 بالمائة، فالدولة المغربية تتوفر على معطيات ولكنها ترفض تقديمها للخبراء فالحكومة المغربية تقر بان هناك 12 مليون مغربي يتكلمون الامازيغية.

وهناك ملاحظة أخرى مهمة والتي أود أن أشير إليها في هذه الندوة وهي انه كنا نتمنى أن يكون تفاعل الحكومة المغربية مع التوصيات وما حدث هو العكس فمن بعد توصيات اللجنة الأممية لاحضنا مجموعة من التراجعات، وفي التوصيات أشارت اللجنة إلى التعليم والإعلام والدسترة وكذا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الامازيغية ولكن على نقيض من التوصيات هناك تراجع كبير، فعلى مستوى التعليم فقد سبق للإخوان أن تكلموا عنه ونشير إلى أننا في المرصد الامازيغي توصلنا بعدة تقارير في الموضوع كما توصلنا بعدة اتصالات من مجموعة من المدرسين بتنغير أكدوا أن هناك تشطيب كامل للامازيغية بالمنطقة وقيس على ذلك.

وبالنسبة للامازيغية في الحياة العامة هناك منع تسمية المواليد بأسماء امازيغية وقد سبق للمرصد الامازيغي أن تقدم بمذكرة في 9 ابريل 2010 والتي تم تعميمها على العديد من الفاعلين المدنيين والمنابر الإعلامية والتي نشرت في عدد من الصحف المغربية ورغم هذه المذكرة فمنع الأسماء الامازيغية لازال مستمرا وفي البلاغ الصحافي ستجدون أن هناك اسم امازيغي في ميسور تم منع تسجيله في كناش الحالة المدنية رغم بلوغه عمر ست سنوات.

وهناك أيضا مسألة الغموض الذي يلف عملية تدبير الدولة لملف الأمازيغية خصوصا في الشق المؤسساتي المتعلق بتفعيل الدولة المغربية للاتفاقيات التي صادقت عليها في الإعلام والتعليم.

وهذه مجموعة من الملاحظات نود أن نتقاسمها معكم ونريد مجددا أن نؤكد أن توصيات اللجنة الأممية هي نتجة لمجهودات الفاعلين والجمعيات الأمازيغية التي حضرت في مناقشة الخراء للتقرير المغرب والذي سبق أن تحدثت عنها في بداية مداخلتي وهي تامينوت والشبكة الامازيغية من اجل المواطنة والكونغريس العالمي الامازيغي والمرصد الامازيغي وجمعية تامازغا وأتمنى أن تكون هناك متابعة لهذه التوصيات من طرف كل فئات المجتمع المدني ورجال الإعلام لان دورهم يتمثل في المطالبة بتفعيل هذه التوصيات، كما نتمنى أن تكون هناك لجن للمتابعة والتتبع للضغط على الدولة المغربية خصوص وأنها ملزمة لان اللجنة الأممية تنتظر من المغرب ان يزودها في اجل سنة بمعلومات حول مدى تطبيقه لتوصيات الواردة أعلاه ونتمنى ان يتم ترسيم اللغة الأمازيغية طبقا لما جاء في إحدى توصيات اللجنة الأممية في السنة المقبلة.

* أمينة بن الشيخ

الغريب في الأمر هو أنه ليس هناك فقط تراجع عن المكتسبات التي تحققت، بل هناك تحوير و تعويم للنقاش، فعوض الحديث عن توصيات اللجنة الأممية ومناقشتها وتفعيلها تم إلصاق تهم خطيرة بمناضلي الحركة الأمازيغية من قبيل الصهيونية والعمالة لاسرائيل، فعوض مناقشة الأمور التي تجعل من مناضلي الحركة الأمازيغية في موقع المدافع عن الذات، للأسف فان الكثير من رجال الإعلام ذهبوا في اتجاه مناقشة علاقة الامازيغ بإسرائيل، وهذه فرصة لطرح الأسئلة وفتح النقاش دون التحفظ من أي موضوع.

* أحمد عصيد:

أولا في ما يتعلق بالإحصائيات التي أشارت إليها الدولة المغربية فإنها في الحقيقة تثير الضحك، فهل يعقل ان منطقة سوس تضم 26 في المائة من الناطقين بالامازيغية والريف 5 في المائة، ورغم أن هذه الإحصائيات لا علاقة لها بالواقع اعتبرت

الدولة المغربية ان عدد الناطقين بالأمازيغية يبلغون 26 في المائة والحقيقة ان هذه النسبة اكبر من ذلك، ونحن نطالب الدولة باحترام النزاهة في هذا الموضوع وتصرح للشعب المغربي وللمنتظم الدولي بالمعطيات الحقيقية فيما يتعلق بالخريطة اللغوية بالمغرب، ونتساءل لماذا اللغة المغربية تتملص من مسؤوليتها في الموضوع؟ فالدولة تتهرب من مسؤوليتها، فان اعترف المغرب بان 50 في المائة مثلا من المغاربة يتكلمون الامازيغية فان المنتظم الدولي سيشدد نقده للدولة المغربية.

فالتهرب من المسؤولية هو السبب الرئيسي الذي يجعل الدولة المغربية تخفي النسبة الحقيقية للغات بالمغرب، ولا ننس انه في وقت قريب كان البحث الميداني يعتبر بمثابة طابو بحيث يتطلب انجاز بحث العديد من التراخيص، فالدولة المغربية حولت المعرفة إلى شيء محرم حتى أن وزارة الداخلية تتعامل مع المعلومات على أنها من أسرار الدولة ولا يجب اضلاع العموم عليها وهذا يدل على أن المغرب لم يصل بعد الى حياة سياسية طبيعية.

* رشيد الراخا

في الحقيقة الدولة المغربية تتوفر على إحصائيات توضح نسبة الامازيغ بالمغرب ولكن عندما طلبتها منها الأمم المتحدة رفضت وهذا دليل على أن الدولة لم تتعامل بجدية مع الموضوع.

كما أن الصحافة المغربية لم تعط أهمية للتقرير الصادر عن اللجنة لأن بعض المنابر الإعلامية اتجهت إلى مناقشة إسرائيل والامازيغ على أساس أن إسرائيل تدعم الامازيغ بالمغرب. والعجيب في الأمر أن المسؤولين في هذه الجرائد سيق وأن سافروا إلى انجلترا واستفادوا من دورة في موضوع التعددية الثقافية ولكن هذه الدورة كانت بالنسبة إليهم مجرد نزهة فقط.

* عبد الله حيتوس

طبقا للمقاربة الحقوقية فانه يجب أن يكون للجميع الحق في الإعلام والتعليم ومحاربة الأمية باللغة الأم وبالتالي فليست النسبة هي ما يحدد استفادة الامازيغ من حقوقهم فالدولة المغربية لم تجب اللجنة الأممية رغم أنها تتوفر على إحصائيات ومعطيات فيما يخص موضوع الامازيغ، في الوقت الذي نجدها قد منحت هذه المعطيات للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان سنة 2006 حيث تمت الإشارة إلى أن عدد الامازيغ بالمغرب هو 12 مليون وهنا نرى ان المغرب يتواصل مع اللجنة الإفريقية لحقوق الانسان في الوقت الذي نجده يرفض هذا التواصل مع اللجنة الأممية للقضاء على التمييز العنصري.

بالنسبة للحركة الأمازيغية وتنظيماتها فقد عرفت تطورا كبيرا منذ سنة 1967 تاريخ إنشاء أول جمعية أمازيغية وهي الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، وهذه الدينامية تحسب لصالح المكون الامازيغي لأن هناك اهتمام كبير من طرف الشباب والأكاديميين الامازيغيين بلغتهم وثقافتهم وحضارتهم وبالحقوق المرتبطة بهويتهم وبالتالي فإننا نعتبر العمل الذي تقوم به هذه الجمعيات هاما جدا، فلولا عمل هؤلاء لما وصلنا إلى إقناع خرباء اللجنة الأممية بإصدار توصيات لفائدة الأمازيغية وكذا الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للامازيغ ونحن نعتبر هذه الحقوق بمثابة نجاح عمل هذه الجمعيات، ولولاها لما كان هناك نقاش لموضوع الأمازيغية في المغرب ولما كانت هناك هذه النقلة النوعية التي عرفتها الأمازيغية في 2001 خصوص مع خطاب اجدير وأحداث المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، والدولة المغربية الآن ملزمة بتقديم تقاريرها عن ما عرفتها الأمازيغية من تقدم على المستوى الوطني وفي المجالات التي وردت في الدفتر المطلبي للحركة الامازيغية.

* أحمد عصيد

إضافة إلى ما أشار اليها عبدالله حيتوس أقول إن الجمعيات كانت تشتغل على الصعيد الوطني وتقوم بنوع من التوعية والتحسيس بوجود الأمازيغية وبأهميتها في الشخصية المغربية والوعي بالذات ومنذ 1993 بدأت الخطوة الأولى للجمعيات الأمازيغية نحو الخارج وسيبدأ دخول الفاعلين الامازيغيين إلى اللجان الأممية وستبدأ دينامية دولية، ستعطي تأسيس الكونغريس العالمي الامازيغي 1996 بعد ذلك أثرت هذه الجمعيات في الخطاب الحقوقي الدولي مثل الفيدراليات الدولية لحقوق الإنسان ثم لجان الأمم المتحدة ومنها لجنة الشعوب الأصلية والميز العنصري.

وقد اشتغلت الجمعيات الأمازيغية على عدة مستويات على المستوى الوطني اشتغلت على بناء الخطاب الذي يدافع عن التعددية اللغوية والثقافية والهوية كخطاب ديمقراطي، واشتغلت على الصعيد الحركي في إشعاعها مع السكان بحيث اشتغلت في الوسط الحضاري والقروي في بداية التسعينات على علاقة التنمية باللغة وعلاقة اللغة بالأرض وبالهوية واستطاعت ان تنتج خطابا تتداخل فيه هذه العناصر مجتمعة واستطاعت أن تربط قضية الأمازيغية بموضوع التنمية وحقوق الإنسان. ومن جهة أخرى شكلت ضغطا مدنيا في القطاعات سواء التعليم او الإعلام او ما يتعلق بالقضايا السياسية مثل الدستور ثم في الحملات الانتخابية حيث تقوم بالتحسيس لكون الدستور الذي ينظم الإنتخابات التشريعية والجماعية بالمغرب لا يعترف بالامازيغي ولا توجد فيه أي اشارة لوجود الامازيغ بالمغرب ورغم ذلك تطالبهم السلطة بالمشاركة في الانتخابات وبالتصويت. فعمل الجمعيات ككل أعطى ثماره داخليا وذلك باعتراف نسبي في 2001 لازال دون حماية قانونية ودستورية لحد الآن، واعتراف دولي بالحقوق الأمازيغية الذي يشكل ضغطا على الحكومة المغربية من الخارج.

الراخا:

الحديث عن تطور الجمعيات الأمازيغية يدفعنا إلى الحديث عن ميثاق أكادير في 1991 وحاليا المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية استقبل 600 طلب من قبل الجمعيات دون احتساب الجمعيات المعارضة للمعهد، ونفس الشيء في المهجر بحيث هناك دول تأسست بها جمعيات امازيغية من قبل أجانب والغريب أن الدولة المغربية لا تصغي لهؤلاء الجمعيات كمجتمع مدني. والغريب كذلك هو التصريح الأخير وزير المكلف بالهجرة على انه يجب تعليم اللغة العربية لأبناء المهاجرين، كما لو أنها المحدد الوحيد للهوية المغربية متناسيا الأمازيغية.

أما فيما يتعلق بالسؤال الأول، هناك مسؤول في الدولة يقول إن تبرير إخفاء واقع المعطيات والإحصائيات هو الحفاظ على التركيبة السكانية والانسجام وهذا مجرد كلام خاص بأناس مايزالون يعيشون النموذج التقليدي للدولة الوطنية المركزية الذي هو الآن بصدد تجاوز المشروع الديمقراطي وهذا النموذج اقصائي فهو يبني قوته على حساب إبادة مكونات الشعب المغربي. الدولة الآن اعترفت أن الأمازيغية موجودة وبتعدد المكونات اللغوية والثقافية، فلا ينبغي تجاهل الواقع بل يجب تدبره بعقلانية.

فيما يتعلق بالتقرير الذي قلتم عنه إن المعهد ساهم فيه مع الحكومة. فتقرير المعهد الملكي يعطي فقط ما حققه المعهد وهو تقرير موضوعي بمعنى أن الحكومة تطلب من المعهد تقديم حصيلة ما حققته وما أنجز فيما يتعلق بالأمازيغية فالمعهد يقدم حصيلة عمله ولكن ما أنجزته الحكومة ليس من مسؤوليته.

والخروقات التي تتحدث عنها لا تتعلق بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية لان المعهد هو مؤسسة محدودة الصلاحيات بالنظر للقانون المنظم للمعهد والذي يقول انه ينبغي تحقيق النهوض بالأمازيغية بتعاون بين المعهد الملكي والمؤسسات الحكومية وإذا لم تتعاون المؤسسات الحكومية وهذا ما وقع فالمعهد سيبقى معزولا. وإن اصدر المعهد 150 كتاب إلى الآن إلا أنها تعاني من مشكل التوزيع فالكتاب المدرسي يؤلفه المعهد ولكن التوزيع من مسؤولية الوزارة الوصية.

واعتقد أن تقرير الحكومة لا يتعرض للخروقات ولا يعكس واقع المؤسسات الحكومية فيما يتعلق بالعمل في هذا المجال وهذا ما جعل المنتظم الدولي واللجنة الأممية المتحدة تحمل الدولة المغربية مسؤولية هذه الخروقات لأنه ميدانيا يظهر أن العمل الذي يقال في الخطابات لا يعكس الواقع.

أما فيما يتعلق سؤال المتعلق بكيف يمكن تتبع هذا التقرير فاعتقد أن اللغة الأمازيغية كما وردت في الخطاب الرسمي وفي خطاب الحركة الأمازيغية هي مسؤولية وطنية، فالفاعل الامازيغي بعمله وضغطه لوحده لا يكفي، فالفاعلون الديمقراطيون واللقوى الحية في البلاد والأحزاب السياسية كلها يجب ان تتحمل مسؤوليتها اتجاه الأمازيغية في الضغط من اجل تحقيق هذه التوصيات والملاحظات لأنها تدخل في إطار المشروع الديمقراطي الوطني الشامل، فلا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية في بلد بدون هوية وبدون مكونات، فالمشروع الديمقراطي لا يقوم إلا على الأسس الوطنية كاملة وهذا ما سيحقق صلابة البنيان المغربي ويجعل المغاربة يشعرون بالانتماء إلى القيم المشتركة في التعليم وفي الإعلام و في الدستور.

* رشيد الراخا:

لحدود الآن هناك ثلاثة أطراف سياسية تدافع عن مقترح تعريب الحياة العامة الطرف الأول هو حزب الاستقلال والثاني هو العدالة والتنمية والثالث هو الأصالة والمعاصرة ويصرون على«تعريب الحياة العامة» في تجاهل تام لقرارات الدولة بشأن الأمازيغية منذ 2001، ويدعو هذا المقترح إلى تعريب مطلق للإدارة و للفضاء العمومي ويحظر على المغاربة استعمال لغة أخرى و حروف أخرى غير العربية في المؤسسات العمومية و الشبه عمومية والخاصة وفي الجمعيات وواجهات المحلات و الشركات ولا نرى أن تقديم هذا المقترح أتى فقط ضدا على الانتشار الواسع الذي عرفته حروف تيفيناغ بحيث أن العديد من الامازيغ أصبحوا يكتبون أسماء محلاتهم بحروف تيفيناغ.

أحمد عصيد:

سبق أن تم تقديم مقترح قانون لتعريب الحياة العامة منذ 1965-1964 وقوبل بالرفض من طرف الغرفة الدستورية ثم أعيد تقديمه من طرف حزب الاستقلال في سنة 1998 وفي مرحلة ولاية محمد السادس أعيد طرح نفس النسخة التي قدمت في سنة 1998 والغريب أن هذا القانون لم يأخذ بعين الاعتبار أن هناك قرار في 2001 متعلق بالامازيغية فنفس النسخة قدمت في 2005/ 2006 وتتكلم عن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمغاربة وهنا يظهر ان الهدف ليس اللغة الفرنسية لأنهم كما يقال وجدوا حل للغة الفرنسية واللغة الأمازيغية هي من ستدفع الثمن.

وفيما يتعلق بالاسم الامازيغي ايور فهو مسجل في الحالة المدنية وسيحصلون على نسخ عقد الازدياد وقتما احتاجوا إليها وإلى حدود الدخول المدرسي لأول مرة يرفض منحه عقد ازدياد بحجة أن هذا الاسم غير موجود وهو اسم ممنوع وذهب الأب إلى العون القضائي وتم تسجيله بقرار المحكمة الادارية، كما وقع مع اسم سيفاو في مكناس والذي تم تسجيله بقرار من المحكمة الادارية ضد وزارة الداخلية حيث أن حكم المحكمة الادارية يعتبر أن القانون الذي تصادق عليه وزارة الداخلية واللجنة العليا لا يتعلق بالأسماء الأمازيغية بمعنى أن منع هذه الأسماء يتم بقرار لا يتعلق بالأسماء وهذا نوع من التأويل كشفته المحكمة الإدارية ورغم المذكرة التي رفعت في هذا الإطار فان موظفي الحالة المدنية لازالاً يتمادون في سلوكهم.

واسم تيليلا في القنيطرة فقد رفض تسجيله رغم أنه مسجل في مراكش وفي مدن أخرى وقمنا بالاتصالات للاستفسار عن رفض الضابط تسجيل هذا الاسم برر ذلك بكونه لا يعرف معنى الكلمة.

ومن هنا نرى أن هناك أمرين الغموض من الناحية القانونية ويجب على الحكومة أن تحسم فيه بشكل نهائي. ومن جهة أخرى هناك عنصرية فردية شخصية لبعض موظفين الحالة المدنية والتي نتجت عن العقليات القديمة.

وهي فرصة للتأكيد أن حزب التقدم ولاشتراكية اقترح في البرلمان مقترح قانون لإلغاء اللجنة العليا للحالة المدنية والتي تشكل عائق ويقترح تعديل في هذا القانون لتسهيل على الأباء عملية تسجيل أبنائهم بأسماء امازيغية.

وأنا متأكد بأن هذا الكلام الغريب الذي صدر من سوريا هو توصية لأخواننا المغاربة لأن الحالة التي تمت الاشارة اليها في بيانهم لا تتعلق إلا بالأمازيغية وفي اعتقاد هؤلاء أنهم يحمون اللغة العربية بحيث ذهبوا لسوريا لكي يصدروا بيانهم مؤكدين أن الخطر ليس هو اللغات الأجنبية بل صعود اللهجات والتي وضعت لها معاجم وأصبحت في طريق التوحيد وأرى أن الأمازيغية هي المقصودة من هذا البيان لكونها أصبحت تتوفر على معاجم إلى غير ذلك.

وأشير إلى انه لما تم تأسيس الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية قمت بنشر مقال أذكر فيه الجمعية بمعطى هو انه في الجزائر هناك شخص اسمه عثمان سعدي أسس جمعية سماها جمعية الدفاع عن اللغة العربية وفشلت فشلا ذريعا، لكونه أسسها ضد الفرنكوفونية والفرنسية وفي الأخير وجد نفسه في صراع مع الأمازيغ بحيث يهاجم الأمازيغ ويرجع بالربر إلى وصول عربية ونسي الفرنسية وأصبح الصراع كله منصب على الأمازيغ، وقمت بتحذير هذه الجمعية أقول لهم أنه إذا كان سبب تأسيس هذه الجمعية هو ضد النهوض بالأمازيغية فمآلكم الفشل الذريع، وان كنتم تصارعون اللغات الأجنبية فان الفاعل الأمازيغي محايد. فلا يحق لأحد أن يدافع عن اللغة العربية ضد اللغات الوطنية فهذه لا محالة معركة خاسرة وهذا فعلا ما وقعوا فيه بحيث أنهم لجأوا إلى دمشق لإصدار بلاغ يقومون فيه بالدعاية لنظام المخابراتي العسكري القمعي الذي ملأ السجون السورية بالمعتقلين السياسيين، ويظنون أنهم قاموا بعمل بار لصالح اللغة العربية ويدعون لاتحاد الجمعيات حماية اللغة العربية مقرها في دمشق بمعنى تحت وصاية النظام السوري وهذا نوع من العمالة.

فالمغاربة عليهم أن يقوموا بتدبير شؤونهم بأنفسهم وداخل الوطن بشكل ديمقراطي وعقلاني، فنحن لا نقبل الوصاية من أحد لا من سوريا ولا من العراق ولا حتى من السعودية ولا من ليبيا ولا من أي نظام آخر، فنحن مغاربة حصلنا على الاستقلال وحاربنا المستعمر ويجب ان نكون مستقلين فعلا وليس أن نخرج من وصاية لندخل تحت وصاية أخرى. ونعتبر بان الخطاب الذي يروج حول اللغات بالمغرب هو خطاب ديمقراطي تعددي يحدد وظائف اللغات ويعطي لكل لغة مكانتها لا في الدستور ولا في العمل ولا في المؤسسات ولا في الحياة العامة وهذا المنظور الديمقراطي هو الذي ندافع عنه كفاعلين أمازيغيين بينما المنظور الأخر يتباهى بأنه يعارض اللغات الأجنبية ويحرص على تعلمها وينفق الأموال من اجل الحفاظ عليها وفي نفس الوقت يحارب في الواقع التعدد اللغوي الداخلي وهذا سلوك ووعي غير ديمقراطي.

ونعتبر أن هذا البيان الصادر من دمشق يكشف على أن هؤلاء يفكرون بشكل منحرف ضدا على الخصوصيات الوطنية لبلدانهم لأن هؤلاء عرب ويعتبرون أنفسهم عرب واجتمعوا كلهم في دمشق لتفكير في لغتهم العربية ولكن ضد الخصوصيات الوطنية لبلدانهم، وهذا خطاب حربي وعنصري نرى ان الحل هو الخطاب الديمقراطي التعددي الذي يحافظ على التنوع على أنه غنى.

التقرير الأممي يبرز مدى تعثر عملية إنصاف الأمازيغية

أعلنت جريدة العالم الأمازيغي والمرصد الأمازيغي للحقوق و الحريات وكنفدرالية الجمعيات الأمازيغية بشمال المغرب في الندوة الصحفية التي نظمتها بالرباط يوم 13 أكتوبر الماضي، حول موضوع «وضعية الأمازيغية على ضوء التقرير الأممي الأخير، الدولة بين التراجع عن المكتسبات والإلتزام بالتعهدات»، للرأي العام الوطني والدولي في بيان ضادر عنها توصلت الجريدة بنسخة منه، أن التقرير الأممي الصادر عن اللجنة المكلفة بالقضاء على كافة أنواع التمييز العنصري في 27 غشت 2010، يعدّ وثيقة على قدر كبير من الأهمية بالنظر إلى ما تضمنه من توصيات وملاحظات وما حمله من انشغالات بالظواهر التي اعتبرت استمرارا للسياسات العنصرية في الدولة المغربية.

وأكد البيان على أنّ عدم قيام الحكومة المغربية بإعلام الرأي العام الوطني، بمضامين هذا التقرير وتعريفه بمحتوياته كما يدعو إلى ذلك التقرير الأممي نفسه، يعدّ خرقا لحق من حقوق المواطن المغربي الذي من حقه الإطلاع على الخبر والمعرفة بما يقوله تقرير أممي عن بلده.

وأضاف أنّ قراءة التقرير الأممي على ضوء واقع الأمازيغية في المغرب يبرز إلى حدّ بعيد مدى تعثر عملية إنصاف الأمازيغية في كلّ القطاعات، حيث جعلت السلطة من «النهوض بالأمازيغية» أحد شعارات العقد الأخير لتجديد شرعيتها دون أن توفر الإمكانيات المادية والقانونية لتجسيد ذلك على أرض الواقع، بل إنها بدل الإلتزام بالتعهدات سُجل عدم وجود أي تقدم في بعض الجوانب كما سجلت الكثير من التراجعات في مجالات أخرى، ويمكن إجمال ذلك فيما يلي:

وجاء في البيان أن استمرار تجاهل الوثيقة الدستورية المغربية لوجود الأمازيغيين وهويتهم ولغتهم، حتى في إطار ما سمي بـ«العهد الجديد»، نتج عنه انعدام الحماية القانونية المطلوبة لكل القرارات المتعلقة بإدراج الأمازيغية في التعليم والإعلام والمحاكم وغيرها، بل أكثر من ذلك حيث أن السلطة استمرت في تنظيم الإنتخابات التشريعية والجماعية دون أن تبادر بإجراء التعديلات المطلوبة على نصّ دستوري ما فتئت كافة القوى الحية بالبلاد، بما فيها الحركة الأمازيغية، تطالب بتعديله حتى يتوفر على مواصفات الدستور الديمقراطي. وأكد البيان على أن التقرير الأممي اشار إلى ضرورة تنصيص الدستور المغربي على الامازيغية كلغة رسمية.

وأشار البيان إلى المعيقات والعراقيل التي تعرفها عملية تعميم تدريس اللغة الأمازيغية، حيث عرفت هذه العملية الكثير من التراجعات في الآونة الأخيرة، إذ لم يتمّ إدراج الأمازيغية في مختلف أنشطة وبرامج وزارة التربية الوطنية، كما تمّ توجيه مدرسي الأمازيغية لتدريس موادّ أخرى، بل وبدأ التشكيك في مبادئ تدريس الأمازيغية وفي الإختيارات السياسية الكبرى التي تمّ تبنيها لإدراج الأمازيغية في التعليم منذ سنة 2002، مما أصبح يهدّد بإجهاض هذه العملية من أساسها، مع ما يترتّب عن ذلك من تهديد للسلم الإجتماعي وإعادة لصراع الهوية إلى سابق عهده بعد أن بدأ يقترب من الحلّ الديمقراطي . و قد تعرض التقرير الأممي لضرورة تعليم الأمازيغية في المدرسة المغربية.

وأكد البيان على أن القناتين الأولى والثانية قد تراجعتا عن تنفيذ دفاتر تحملاتهما بخصوص إنتاج برامج بالأمازيغية، حيث ظلت تتعامل مع ما تبقى من موادّ أمازيغية بكثير من الميز، إذ تبث في التاسعة صباحا وتمنع من البث الليلي وفترات الذروة، مع الإقتصار على البرامج الفنية والروبورتاج دون غيرها. هذا مع إلزام القناة الأمازيغية الثامنة بتنفيذ محتوى دفتر تحملاتها بخصوص إنتاج 30 في المائة من البرامج بالعربية.

وفي جانب أخر تطرق البيان إلى قضية استمرار منع تسجيل الأسماء الأمازيغية ببعض مكاتب الحالة المدنية، رغم وجود المذكرة التي أصدرتها وزارة الداخلية بتاريخ 09 أبريل 2010، والتي تشير إلى عدم وجود أسماء أمازيغية ممنوعة، بل حصل خلال شهر شتنبر المنصرم بميسور الإمتناع عن منح عقد ازدياد لطفل يبلغ من العمر ست سنوات، مسجل منذ ولادته باسم أيور. وقد لاحظ التقرير الأممي استمرار هذه الوضعية وأكد على ضرورة تسجيل الأسماء الأمازيغية ورفع الحظر عنها.

وسجل البيان تمادي الدولة المغربية في استعمال ترسانة من المفاهيم السياسية الإقصائية في الخطابات الرسمية، والتي تختزل المغرب في بعده العربي، وذلك مثل «المغرب العربي» و«الوطن العربي» و«العروبة والإسلام» إلخ.. مما يخلق لدى المواطنين المغاربة الأمازيغيين نوعا من الشعور بالدونية أو بالإغتراب والتهميش في وطنهم. بالإضافة على عدم توفر الشفافية الكافية في خطاب السلطة فيما يخصّ الخريطة اللغوية للمغرب، وعدد الناطقين بالأمازيغية، حيث لا تقدم المعطيات الصحيحة للمنتظم الدولي، وتكتفي الحكومة المغربية بترداد الحديث عن «التمازج» العرقي والإثني الذي كان المغرب مسرحا له عبر تاريخه، مع العلم أن هذا «التمازج» لا يعفي السلطة من حماية الإرث الرمزي المشترك للمغاربة قاطبة، ومن تنمية كافة المناطق عبر التوزيع العادل للخيرات المادية والرمزية. وقد دعا التقرير الأممي إلى ضرورة توضيح الحكومة المغربية للمعطيات السالفة الذكر، والتي بناء عليها ينبغي تدبير الشأن الأمازيغي بالمغرب.

وأشارت الإطارات المظمة للندوة في بيانها إلى أن أعضاء من الفريق البرلماني لحزب الإستقلال، الحزب الذي يتزعم الحكومة المغربية، يصرون على تقديم مقترح قانون لـ«تعريب الحياة العامة» في تجاهل تام لقرارات الدولة بشأن الأمازيغية منذ 2001، و يدعو هذا المقترح إلى تعريب مطلق للإدارة و للفضاء العمومي يحظر على المغاربة استعمال لغة أخرى و حروف أخرى غير العربية في المؤسسات العمومية و الشبه عمومية والخاصة وفي الجمعيات وواجهات المحلات و الشركات..

هل تهدد الديمقراطية مستقبل اللغة العربية ؟
تعقيب على «إعلان دمشق»

أحمد عصيد

مبعث السؤال أعلاه ما لاحظناه من ارتباط وثيق بين النسق اللساني للعربية الكلاسيكية ومعجمها، ومنظومة الفكر الإسلامي التقليدي، وكذا النسق السياسي الإستبدادي للدولة والذي يقوم على الرقابة ومصادرة الحريات و تكريس التقليد والسلفية في الفكر والقيم والممارسة.

فالأمر يتعلق بمنظومة بنيوية متكاملة من العناصر اللغوية والدينية والسياسية والسوسيوثقافية المترابطة فيما بينها والتي لا ينفصل بعضها عن بعض، وتشكل بناء واحدا لنظام قمعي مغلق، يكرس التخلف الإجتماعي والقهر السياسي وضمور ملكة الإبداع والنقد وشيوع التقليد والخرافة منذ قرون، حيث تستعمل اللغة العربية لفهم الدين في إطار ضوابط الفكر التراثي، الذي يستعمل بدوره في الدولة كأساس لشرعية مفتقدة ديموقراطيا.

معنى هذا أن مسلسل الدمقرطة في حالة ما إذا أخذ مجراه الطبيعي بالضغوط الداخلية والخارجية المعهودة، من شأنه أن يضعف هذا النسق ويفكك بنياته بالتدريج، حيث يفسح النظام السياسي القائم على سمو القانون ومساواة الجميع أمامه و احترام الحريات والتسيير المعقلن للمؤسسات وفصل السلط المجال للمجتمع لأن يعبر عن أفكاره ومواقفه بصدق وعمق ووضوح وبدون التواء أو نفاق أو لغة خشب، مما سيفسح المجال أمام استعمال مكثف للغات الشعبية الحيوية ذات العلاقة بحميمية الوعي الفردي وبتفاصيل اليومي، وهو ما ينجم عنه حتما تحرير العقول من أصنام الفكر السلفي، وفتح منظومة القيم على التحولات الطبيعية التي ستجعل العلاقات الإجتماعية أكثر تحررا وإنسانية، وتجعل الدين نفسه موضوع نقاش وتأمل وبحث خارج ضوابط الفكر الفقهي التراثي.

في النسق الإستبدادي، من المعلوم أن السلطة تستعمل كل آلياتها من أجل الإخضاع وإشعار الفرد من «الرعية» بضآلته أما جبروت السلطة عبر تخويفه وتجهيله ومنعه من اكتساب المعارف الأساسية التي تمكنه من التطلع إلى وضع أفضل، و من أهم هذه الآليات بجانب ترسانة «الثوابت» التي تمطرق بها رعاياها يوميا، لغة السلطة التي تتقنها نخبة من الناس ولا يعرفها الباقي، وترتبط بالأوساط الرسمية و بتقاليد البروتوكول الإداري و المؤسساتي، وتمرّ عبرها تعليمات السلطة و ثوابتها ورموزها و قيمها. ومنها منظومة الفكر التقليدي التي تلعب دورها في جعل «الرعية» تعتبر أوضاعها طبيعية لأنها لا تختلف كثيرا عن أوضاع المجتمع القديم الذي يعايشه الفرد يوميا من خلال أدبيات فقهاء السلف والفكر التراثي القديم، مما يحجمه عن مقارنة حالته بحالة الأفراد في البلدان المتقدمة التي قطعت أشواطا بعيدة في الرقي بالوضعية الإنسانية.

لنقارن مثلا بين سلوك رجل السلطة «القبطان» مع «الأهالي» في البوادي خلال مرحلة الحماية، وبين سلوك رجل السلطة المغربي «القايد» بعد الإستقلال مع سكان العالم القروي الناطقين بالأمازيغية، فالأول يتلقى تكوينا لمدة معينة يتعلم فيها لغة السكان قبل كل شيء من أجل التفاهم معهم، وفي حالة ما إذا لم يتلق هذا التكوين يكون ملزما بمرافقة مترجم من أبناء المنطقة، بينما يتمّ إرسال الثاني الذي تتعمد السلطة أن يكون ناطقا بالعربية فقط، لأن عنف السلطة القمعية يتجلى أيضا هنا في اللغة المستعملة، إذ على «القايد» أن يجعل المواطن الأمازيغي متلعثما وعديم القدرة على التعبير السليم أمام السلطة، وهي إحدى آليات القهر التي تجعل المواطن يشعر بدونيته وعبوديته، كما تعطي رجل السلطة امتيازا على غيره من الرعايا. وتعتبر الجملة الزجرية « تكلم بالعربية !»، مفتاح هذه العملية التي تهدف إلى جعل المواطن يشعر في قرارة نفسه بأنه من رعايا الدولة وفي خدمتها، وليس العكس، مما يحتم عليه التجرد من هويته و تقمص هوية الدولة المركزية.

وفي مجال القضاء كان قرار تعريب هذا القطاع و فرض العربية كلغة وحيدة في المحاكم يتمّ بشعار رسمي هو التعريب الموجة أساسا ضد اللغة الأجنبية الفرنسية، بينما يكشف الواقع عن أنّ تعريب القضاء قد جعل أغلبية الشعب المغربي خارج إطار التقاضي والمحاكمة العادلين، لأن معنى تعريب القضاء هو منع الأمازيغي أيضا ـ الذي ليس أجنبيا ـ من الكلام بلغته في المحكمة، فلم تكن عبارة :»تكلم بالعربية !» مجرد آلية سلطوية في يد «القايد»، بل تحولت إلى أداة زجرية للإخضاع و الإسكات حتى داخل الفضاء الذي كان مفترضا أن ينقل المغاربة من وصاية الأجنبي إلى مؤسسات التحرر، لدى من يفترض أن يحكم بالعدل وهم القضاة. و قد نبه تقرير الأمم المتحدة الأخير الصادر عن اللجنة المكلفة بالقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري إلى هذا الخلل، و أوصى الدولة المغربية بضرورة تداركه.

من أجل حياة أفضل للغة العربية:

إن أخطر ما يهدد اللغة العربية اليوم هو بالذات ما يحاول البعض أن يقدمه كآلية «حماية» و»دفاع» عنها، عندما يعمد إلى اعتبارها «لغة القرآن»، لأنّ ذلك في الواقع يقزم وظيفتها ويحصرها في المجال الديني، إن الإعتقاد بأن لغة ما تستطيع الإستمرار في العصر الحالي بالدين و التراث فقط هو اعتقاد خاطئ، ذلك أن لغة الدين يمكن أن تستمر في الصلوات والطقوس لبعض الوقت، لكنها ستفقد بالتدريج ديناميتها الإجتماعية وتنزوي في أماكن العبادة، وستحل محلها بالتأكيد اللغات التي تحظى بسبب عدم قدسيتها بحيوية الإنتاج اليومي وحرارة الفعل البشري في الممارسة والإنتاج والإبداع و الإختراع، وقد تبين أن هذه اللغات بسبب عدم قدسيتها بالذات، تتوفر على إمكانيات كبيرة للتطور خلافا للغات الدينية أو ذات الصلة بالكتب المقدسة والطقوس التعبّدية الثابتة والمتوارثة.

إنّ الفكرة التي يروّجها البعض عن أن اللغة العربية تحتل دوليا المرتبة السابعة في التداول هو الأنترنيت وأن عدد مستعمليها يبلغ 61 مليون هو خطاب مغالط، لأن 90 في المائة من التداول المذكور إنما يخص المجال الديني والنقاشات البوليميكية حول الإسلام و الصهيونية و»مؤامرات الغرب»، و حول ظواهر كان ينبغي أن تختفي منذ عقود، وهي نقاشات فارغة تساهم في تكريس المزيد من التأخر والإنغلاق، لأنها تنتهي إلى إخفاء الأسباب الحقيقية للتخلف، و التي هي أسباب داخلية، بينما نجد أن إسهام اللغات الأخرى يتمّ بشكل وافر في المجال العلمي والتقني وفي ابتكار المناهج و المفاهيم الجديدة الأكثر عمقا وعطاء في الإقتصاد و السياسة والإجتماع و التربية ، والتي تساهم في تطوير رصيد المعرفة البشرية، وهو بالذات ما لم تستطع العربية بلوغه بل تحولت في الآونة الأخيرة ـ بسبب أهلها ـ إلى لغة حربية، لغة تلاسن وسجال. وما يقال عن العربية في الأنترنيت يقال أيضا عنها في الفضائيات، فكون قناة الجزيرة تحولت إلى إحدى أكثر الفضائيات انتشارا في العالم لا يعني مطلقا انتصار العربية أو العرب وتقدّمهم، بل العكس تماما حيث عكست القناة مظاهر تخلف العرب والمسلمين، عندما ننظر إلى مستوى ما تروج له من مضامين وما تشيعه من شعارات وأوهام باعثة على مزيد من تعميق التأخر وترسيخه.

إن اللغات التي نحتقرها اليوم، بسبب كونها لغات التخاطب اليومي و نسميها «عاميات» أو «لهجات» هي المرشحة لأن تكون أكثر حيوية عندما يتمّ الإهتمام بها مؤسساتيا وربطها بدينامية المقاولة، وهو ما حدث للغات الغربية التي كانت قبل قرون لغات شعبية كالفرنسية والإيطالية والإسبانية والسويدية والفلمانية وكانت مثار احتقار وازدراء رجال الدين والأعيان الإقطاعيين، عندما كانت اللاتينية وحدها لغة الكنيسة ولغة الكتابة والعلم والتأليف.

إن هذه الدعوة السلفية التراثية والمحافظة إلى الدفاع عن العربية، لا تبشر بخير بالنسبة للغة العربية التي لا ينتظرها مع هذا النهج مستقبل زاهر بقدر ما ينذر بإقبارها التدريجي.

والحل الوحيد الكفيل بإنقاذ اللغة العربية هو إدراجها بشكل إيجابي في مسلسل الدمقرطة والتحديث السياسي والفكري الشامل، وتطويرها عبر تحديث بنياتها ومعجمها وتحريرها من منظومة الفكر التقليدي وجعلها تستوعب الروح العلمية و الإنفجار المعرفي الحادث في العالم و الذي ما انفكّ يبهر العالم باكتشافاته المتتالية. من أجل تحديث اللغة العربية لا بدّ من تحويلها إلى مؤسسة ا جتما عية منفتحة على نتائج العلوم ا لعصر ية وعلى تحولات المجتمع والقيم، وهو ما يعني حتما تقاربها مع اللغات الوطنية الأخرى وفقدانها لصورتها «المتعالية» التي كانت تخنق فيها، والتي أفقرتها وجعلتها مهددة في وجودها أمام منافسة لغات التواصل الجماهيري واللغات الأجنبية، و هو ما يعني أيضا قبولها لتقاسم الفضاء مع عناصر التنوع اللغوي الوطني الخلاق، و تخلي حُماتها عن التفكير في فرضها كـ»لغة وحيدة» للمغاربة و لكل الوظائف عبر اقتراح قوانين لاعقلانية و مثيرة للسخرية، لأن هذا علاوة على أنه غير مجدي من الناحية العملية، يساهم في كهربة الأجواء السياسية و توتيرها.

لقد ارتكب المدافعون عن اللغة العربية المجتمعون في دمشق خطأ فادحا، و فتحوا على أنفسهم بابا كان الأجدر بهم إغلاقه حتى لا يصيبهم منه ضرر يؤول بجهودهم إلى الفشل الذريع، وهو اعتبارهم في بيانهم بأن الخطر الذي يهدد العربية والتحدي الكبير أمامها هو ما أسموه»انتشار العاميات ومزاحمتها للفصيحة، والسعي إلى تحويل اللهجات المحلية من المستوى الشفهي إلى المستوى الكتابي، وتقعيد اللهجات العامية وشرعنتها ووضع أنظمة نحوية وصرفية ومعاجم لها». وهم بذلك اختاروا أن يتحولوا من مناضلين ذوي شرعية في مواجهة اللغات الأجنبية، لغات الإستعمار سابقا، إلى أدعياء بدون حق وإلى دعاة فتنة في أوطانهم، مهمتهم محاربة تراث بلدانهم وهوياتها وخصوصياتها اللغوية والثقافية، وهدفهم الرئيسي معاكسة تيارات وحركات اجتماعية نابعة من صميم تحولات واقع مجتمعاتهم، بل الأكثر من ذلك المشاركة بـ «إعلان دمشق» في الدعاية لنظام مخابراتي قمعي هو النظام السوري، الذي بذل جهدا كبيرا في «خدمة اللغة العربية» بطمس اللغات والثقافات السورية العريقة وإبادتها. بل إن عبقرية المجتمعين في دمشق سمحت لهم بالإنضواء تحت راية هذا النظام العسكري بالسعي إلى تشكيل ما سموه «هيئة عليا أو اتحاد لجمعيات حماية اللغة العربية في الوطن العربي مقره في دمشق».

إنها لعمري معركة خاسرة سبق لي أن حذرت منها من يريدون حماية اللغة العربية بالمغرب، عندما لفتت انتباههم قبل عامين إلى الفرق بين الدفاع عن العربية في مقابل اللغات الأجنبية ، و بين استهداف التنوع الوطني لصالح اللغة الرسمية. و لنا عودة إلى الموضوع على مستويات أخرى.

المرصد الأمازيغي يدعو الحكومة إلى تحمل مسؤولياتها التاريخية بشأن وضعية الأمازيغية في التعليم

تدارس المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات بقلق بالغ وضعية الأمازيغية في التعليم في ضوء مستجدات الدخول المدرسي للسنة الحالية، وانطلاقا من العديد من الشكايات التي وردت عليه من مختلف مناطق المغرب، من مدرسين وفاعلين جمعويين،وفي هذا الإطار سجل المرصد، حسب بيان صادر عن مكتبه التنفيذي توصلت الجريدة بنسخة منه، استغرابه لعدم ورود مادة اللغة الأمازيغية ضمن المواد الدراسية المعتمدة في الموقع الإلكتروني للوزارة، حيث تمت الإشارة في برامج التعليم إلى كل المواد ما عدا الأمازيغية، ورغم أنّ المرصد حاول عبر الإتصال المباشر ببعض المسؤولين داخل الوزارة أن يحصل على تفسير لهذا الحذف، إلا أنّ هؤلاء اكتفوا بالقول إنه خطأ تقني دون أن يوضحوا كيف يمكن إسقاط مادة دراسية سهوا وبمحض الخطإ والنسيان، وكيف لم يتمّ حتى الآن العمل على تصحيح «الخطإ» المذكور.

كما سجل التراجع الذي عرفه تدريس الأمازيغية في عدد كبير من المدارس التي كانت تدرس فيها من قبل، وذلك بسبب عدم توفير الموارد البشرية اللازمة لإنجاح هذه العملية، حيث أصدرت الدولة قرار تدريس اللغة الأمازيغية دون أن تعمل على تهيئة الشروط وتخصيص الإعتمادات والوسائل المطلوبة لتحقيق هذا المشروع، مما أدّى إلى تعثره الدائم، بل وتراجعه في العديد من المناطق. هذا مع العلم أنّ الفوج الأول من طلبة المسالك الأمازيغية قد تخرّج دون أن يجد أية فرصة للعمل والإشتغال بتدريس الأمازيغية، المهمة الأساسية لتي من أجلها تمّ تكوينه في الجامعة.

بالإضافة إلى أستمرار تعامل المسؤولين التربويين مع مادة الأمازيغية كما لو أنها ذات وضعية «غير واضحة» في التعليم، مما أدّى إلى عدم إدراجها في البرامج المختلفة للوزارة، وتخصيص حصصها في المدارس لـ «التقوية» في مواد أخرى، في الوقت الذي أصدرت فيه الوزارة منذ سنة 2003 مذكرات واضحة تخصّ قرار تدريس اللغة الأمازيغية، كما تمّ إعداد المنهاج الذي يتضمن المرتكزات والمبادئ والأهداف والإختيارات الأساسية المتعلقة بهذه المادة والتي وضعت بتنسيق بين وزارة التربية الوطنية والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية منذ سنة 2002، وهي المبادئ والإختيارات التي تنصّ على أن اللغة الأمازيغية لغة وطنية تدرس لجميع المغاربة وتعمم على كافة أسلاك التعليم ويتمّ توحيدها ومعيرتها بالتدريج و كتابتها بحرفها الأصلي تيفيناغ. وقد أشاع بعض المسؤولين في الآونة الأخيرة لتبرير هذا التراجع بأنّ ذلك يتمّ في انتظار قرار المجلس الأعلى للتعليم في موضوع التحكم في الكفايات اللغوية، حيث يتمّ إرجاء تدريس اللغة الأمازيغية إلى حين تحديد وضعية واضحة لها بقرار من المجلس، وبما أنّ المجلس المذكور هو بصدد التفكير في جميع اللغات المدرجة في المدرسة المغربية وليس في الأمازيغية وحدها، فإننا نعتبر أنه من باب الإخلال بالمسؤولية تأجيل تدريس أي منها بدون صدور قرار ينسخ وضعيتها السابقة.

كما أكد في البيان على أن الوزارة الوصية لم تقم بمساءلة الأكاديميات و النيابات التي تمتنع عن تنفيذ مضامين المذكرات الوزارية المتعلقة بتدريس اللغة الأمازيغية، حيث أنّ تدريس هذه الأخيرة لا يدخل ضمن المبادرات والبرامج الخاصة بالأكاديميات في إطار استقلاليتها، بل هو قرار وطني مركزي ورسمي للإدارة المغربية وأحد ركائز سياستها العامة في التعليم الذي له صلة بهوية الدولة المغربية، وعلى جميع مؤسسات الدولة الإلتزام به و الحرص على تنفيذه.

انطلاقا من هذه الوضعية العامة التي يمكن وصفها بالمتردية، حسب البيان، يرى المرصد الأمازيغي ضرورة العمل على تنظيم ندوة وطنية يشارك فيها رؤساء الأكاديميات والجامعات والمندوبون والمجلس الأعلى للتعليم والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، إضافة إلى ممثلين عن هيئة التدريس وجمعيات المجتمع المدني وطلبة المسالك الأمازيغية لكي يتم تعميق نقاش شفاف وشامل حول عملية إدراج الأمازيغية في المنظومة التربوية بكل أبعادها من أجل التفكير في سبل تأهيلها و تطوير مناهج تدريسها والتحكم في كفاياتها.

علم المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات من مصدر موثوق من داخل البرلمان بأن جهات معينة قد حركت من جديد ملف مقترح القانون الخاص بتعريب الإدارة والحياة العامة، والذي ستبث فيه لجنة العدل والتشريع بالبرلمان يوم 11 أكتوبر الجاري، ونظرا لأن الوثيقة التي تزمع مناقشتها تتنكر كليا لجميع الإجراءات التي اتخذتها الدولة فيما يخص الأمازيغية، وتطالب بالإبقاء على لغة وحيدة هي العربية في كل مناحي الحياة العامة، كما تدعو إلى الحكم بالغرامة ما بين 1000 و10000 درهم على كل من استعمل لغة غير العربية أو حرفا غير الحرف العربي في «الإعلانات والملصقات التي تضعها المرافق والمؤسسات العمومية وشبه العمومية والجمعيات والشركات والمحلات التجارية أو الصناعية أو المهنية أو الخاصة» ويدعو المقترح إلى مضاعفة هذه الغرامة في حالة العود.

وجدير بالذكر أن هذا المقترح قد تمّ تقديمه لأول مرة بتاريخ 29 ماي 1994 وتمّ رفضه من طرف الغرفة الدستورية، ثمّ أعيد تقديمه من جديد من طرف نواب حزب الإستقلال سنة 1998 ثم مرة أخرى سنة 2008، حيث كان يثير في كل مرة نقاشا حادا وخلافات قوية بين النواب مما كان يؤدّي إلى عدم الحسم فيه، ونظرا لأن اللجنة تنوي الحسم النهائي في هذا المقترح يوم 11 أكتوبر 2010 وذلك إما بقبوله أو برفضه أو بجعل مقترحيه يقومون بسحبه، فإنّ على الفاعلين الأمازيغيين التحرك بقوة سواء عبر وسائل الإعلام أو عبر مراسلة الفرق البرلمانية من أجل الرفض النهائي لهذا المقترح اللاوطني.

من أجل «الحقيقة كل الحقيقة» في اغتيال المفكر والمناضل الأمازيغي بوجمعة هباز

مغتال بدون قبر ؟

* سعيد باجي

طالبت فعاليات ومنظمات أمازيغية بالكشف عن «الحقيقة كل الحقيقة» في اغتيال المفكر الأمازيغي الدكتور بوجمعة هباز، كان ذلك في أثناء مشاركتها في المسيرة الوطنية الرمزية المنظمة من طرف خمس منظمات حقوقية ، يوم الأحد 31 أكتوبر 2010 تحت شعار «من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة» وكذا المشاركة في الوقفة الرمزية المنظمة يوم الجمعة 29 أكتوبر2010، ابتداءا من الساعة السادسة مساء أمام محطة القطار الرباط المدينة.

وكان كل من الكونكريس العالمي الأمازيغي ومنظمة تمايونت والمرصد الأمازيغي للحقوق والحريات بالإضافة إلى فعاليات أمازيغية، قد شاركوا في ذات الوقفة والمسيرة الرمزية، أدانت فيه بشدة اختطاف واغتيال المفكر الأمازيغي التقدمي صاحب «نظرية الثلث الأسطوري» بوجمعة هباز، داعية إلى الكشف عن «الحقيقة كل الحقيقة» بشأن هذا الملف وباقي الملفات المشابهة، كملف اغتيال زعيم جيش التحرير عباس لمساعدي في 27 يونيو 1956 وإلى تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة. كما دعت الدولة المغربية إلى المصادقة على «الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري» والإلتزام بها. وكانت ذات المنظمات تتابع باهتمام كبير قضية الإختفاء القسري واللاإرادي والمختطفين مجهولي المصير التي يأتي على رأسها اختطاف واغتيال المفكر الأمازيغي بوجمعة هباز، من المنزل الكائن بالعنوان:57 زنقة ملوية بأكدال الرباط، وذلك منذ 19 أبريل 1981. « وبعد الوقوف على مستجدات الملف والمكانة التي حضي بها ضمن انشغالات الحركة الأمازيغية، وبعد التأكيد على الأهمية المرجعية لتوصيات الملتقيات والمؤتمرات الدولية المتعلقة بالإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان»، يقول ذات البيان. مستندة (المنظمات) إلى ما جاءت به اللائحة الأخيرة للمجلس الإستشاري لحقوق الإنسان المتضمنة ل «حالات تأكدت لجنة المتابعة من كون اختفاء أصحابها كان لأسباب سياسية»، ومن بينهم بوجمعة هباز، « تأكدت وفاتهم جميعا أثناء احتجازهم بمراكز مختلفة»، بعدما صنفته عام 2003 ضمن 13 مختطفا من مجهولي المصير والهوية من بين 122 من مجهولي المصير آنذاك وبقيت بعد ذلك 66 حالة عالقة، حسب ما جاء به التقرير النهائي لهيئة الإنصاف والمصالحة، بالإضافة إلى جاءت به مجموعة من التحقيقات الصحفية والكتابات في الموضوع(مؤلف مختفف بدون عنوان، وملف جريدة العالم الأمازيغي العدد 67 من تأليف وإعداد سعيد باجي)، «تتضح مسؤولية الدولة في هذا الإختطاف و»الوفاة تحت التعذيب»، على خلفيات سياسية وإيديولوجية ناتجة عن مواقفه الأمازيغية التقدمية التي تلخصها مقدمة أطروحته الجامعية التي ناقشها بجامعة السربون عام 1979 في موضوع «مقولة الجهة في الأمازيغية» التي يعرض فيها الإطار المرجعي لمشروعه المجتمعي اللساني الأمازيغي».

هذا وتؤكد المنظمات ذاتها على مناهضة الإفلات من العقاب وتشديد العقوبات في حال ارتكاب جريمة الإختفاء القسري وضمان استقلالية القضاء في ذات الموضوع، متشبثة بموقف الكشف عن الحقيقة وجبر أضرار ضحايا سنوات الرصاص ومتابعة الجلادين، والإعلان عن مدافن الضحايا وتبليغ عائلاتهم، وتسليم رفات المتوفين لذويهم بعد تحديد هويتهم وفق المعايير العلمية الجارية، وإجراء التحليلات الأنتروبولوجية والشرعية والجينية للتحديد القطعي لأسباب الوفاة، داعية الدولة إلى تلبية رغبة العائلات التي عينت مواقع قبور ذويها في نقل رفاته، وإطلاق سراح المختفين قسرا الذين ما زالوا على قيد الحياة، والكشف عن المقابر الجماعية لضحايا الإنتفاضات الشعبي، مع تحديد المسؤوليات الفردية والمؤسساتية عن هذه الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتعجيل بإجراء جبر الاضرار التي لحقت العائلات والضحايا، من بينهم عائلة بوجمعة هباز، المتعلقة بالتعويض وضرورة استرجاع الممتلكات المصادرة من بعضهم موجهة دعوتها للمنظمات الحقوقية والأحزاب السياسية وفعاليات المجتمع المدني، إلى الإستمرار في دعم المطالب المشروعة لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الإختفاء القسري والإنتفاضات الشعبية.

وبحلول 19 أبريل 2011، تكون قد مرت 29 سنة على اختطاف لمفكر الجامعي الأمازيغي بوجمعة هباز، هذا الأخير الذي لم يظهر له أثر منذ 1981. وبالرغم من ورود اسمه ضمن لوائح « المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان» الخاصة بالمختطفين المجهولي المصير، فإن « هيأة الإنصاف والمصالحة» - التي ترأسها الراحل إدريس بنزكري- أنهت أشغالها وقدمت تقريرها النهائي للسلطات العليا في 07 يناير 2004 دون فك خيوط الكثير من الملفات الحقوقية الخاصة بالإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومن ضمنها قضية بوجمعة

هباز التي بقيت معلقة حتى إشعار آخر.

من يكون إذن بوجمعة هباز؟ ما هو الخطر الذي كانت الأجهزة الأمنية تعتقد أنه يشكله على النظام؟ ماذا عن الملابسات والظروف التي اختفى أو بالأحرى اختطف فيها بوجمعة هباز؟ ما هي التطورات والمستجدات التي عرفها ملف الكشف عن مصيره؟ أين الحقيقة في كل ذلك ؟

* سيرة حياة

يتحدر بوجمعة هباز من منطقة ورزازات حيث ازداد في قرية بوتازولت القريبة من منجم إيميني سنة 1943. تابع تعليمه في مرحلته الإبتدائية ببلدته وفي مرحلته الثانوية بثانوية محمد الخامس بمراكش، قبل أن يلتحق بمدرسة تكوين المعلمين بذات المدينة سنة 1961 والتي تخرج منها كمعلم للغة الفرنسية ليتم تعيينه بمنطقة إيمي ن تانوت. كان من ضمن زملائه في مركز التكوين كل من: المرحوم علي صدقي أزايكو (أستاذ التاريخ والعضو السابق بالمجلس الإداري للمعهد الأمازيغي)، أحمد التوفيق (وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حاليا)، عبد الله بونفور (أستاذ اللسانيات بالمعهد الوطني للغات والثقافات الشرقية بباريس والأستاذ السابق بالمعهد المولوي)، عبد الغني أبو العزم (عضو سابقا بحركة إلى الأمام والقيادي السابق بكل من منظمة العمل والحزب الاشتراكي الديمقراطي)، عبد الفاضل الغوالي (المفتش الممتاز بوزارة التربية الوطنية) فيما كانت إدارة المدرسة موكولة للأستاذ عبد السلام ياسين (مؤسس وشيخ جماعة العدل والإحسان المحظورة).

في سنة 1965، التحق بوجمعة هباز بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، حيث حصل على شهادة الإجازة في اللغة الفرنسية والتي خولت له الاشتغال بثانوية مولاي يوسف بالرباط. بعد ذلك استفاد سنة 1973 من منحة دراسية بجامعة السوربون الفرنسية ضمن المنح المخصصة للبعثات العلمية المغربية قصد إعداد بحوث ودراسات أكاديمية في مجال اللسانيات. وتحت إشراف الباحثة الفرنسية دونيز فرانسوا، قام بإنجاز أطروحة لنيل دكتوراه السلك الثالث في إطار وحدة الدراسة والبحث في اللسانيات العامة والتطبيقية سنة 1979 في موضوع: « مقولة الجهة في الأمازيغية تاشلحيت المغرب، منطقة إيميني (مراكش- ورزازات)».

فور انتهاء رحلته الدراسية لباريس، عاد بوجمعة هباز إلى كلية الاداب بالرباط تنفيذا لعقد العمل الذي يربطه وإياها. وظلت الشهادات متضاربة حول ما إذا اشتغل موسم 1981-1980 أستاذا محاضرا في اللسانيات». فالأستاذ إبراهيم أخياط يورد في كتابه «رجالات العمل الأمازيغي» (2004) أنه « بعد رجوعه من فرنسا بدأ في ترتيب أموره ليعمل كموظف في إحدى المؤسسات اللغوية بالرباط باعتباره متخصصا في اللسانيات في انتظار أن يتمكن من الحصول على كرسي جامعي، ولم تمض على هذه الوضعية أيام وقبل أن يلتحق بعمله حتى أتى خبر فقدانه». غير أن ما هو مؤكد -وحسب ما هو متوفر من وثائق شخصية لدى العائلة- هو أن بوجمعة هباز قام بتجديد بطاقة تعريفه الوطنية بتاريخ 25 يوليوز 1980 وتحمل مهنة أستاذ محاضر بعد أن عين بهذه الصفة في 21 يناير 1980 من قبل وزارة التربية الوطنية وتكوين الأطر.

أسهم بوجمعة هباز في تأسيس الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي سنة 1967 مشاركا في تأطير الكثير من أنشطتها الإشعاعية في سلسلة من المدن المغربية: الرباط، مراكش، القنيطرة... وأشرف على إعداد المائدة المستديرة الخاصة باللغة في إطار الدورة الأولى للجامعة الصيفية بأكادير المنعقدة في غشت 1980. وبسبب ظروف معينة، فإنه لم يتمكن من المشاركة في هذه الدورة العلمية بالبحث الذي اختار له موضوع: «المقاربة النقدية للأشرطة المصورة الموجهة لشباب العالم الثالث». ويحكي عنه الأستاذ إبراهيم أخياط قائلا: « كان بوجمعة هباز المناضل المفقود ضمن المجموعة التي تتكون من علي صدقي أزايكو وأحمد بوكوس والفاضل الغوالي وأحمد أكواو وعلي الجاوي وعبد الله بونفور وهؤلاء جميعهم كانوا طلبة بكلية الاداب والعلوم الإنسانية بالرباط التحقوا بنا نحن أخياط إبراهيم وعبد الله الجشتيمي وعلي بنور وعمر الخلفاوي حيث كنا نمارس محاربة الأمية سنة 1965 في صفوف التجار الصغار والعمال انذاك وأسسنا فيما بعد الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي وكان بوجمعة الهباز ضمن المكتب المؤسس للجمعية». (كتاب رجالات العمل الأمازيغي، ص:33).

فضلا عن رسالته الجامعية المشار إليها، نشر بوجمعة هباز عددا من الدراسات المتخصصة في مجال اللسانيات بمجلة Traces التي أصدرها صديقه عبد الله بونفور نهاية السبعينات، من المحتمل كذلك أن تكون قد نشرت له كتابات في كل من مجلات ودوريات: أراتن، التبادل الثقافي، المناضل، أنفاس.

سياسيا، تشير بعض الشهادات إلى انتمائه لإحدى حركتي التيار الماركسي اللينيني: إلى الأمام، 23 مارس. إلا أن طابع السرية الذي يعرف به هذا التيار يجعل من الصعب التأكد من حقيقة هذا الانتماء، بيد أن ما هو مؤكد – وحسب تصريح صحافي سابق لصديقه عبد الغني أبو العزم- هو أن المعني كان متعاطفا مع حركة اليسار الماركسي اللينيني ولم يكن منتميا إليها تنظيميا، بل إن كل ما هنالك هو كون علاقة تقاسم الهم النضالي التي تربطه مع قيادات التنظيم إنما تعود إلى فترة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

* الفكر التقدمي التحرري للمغتال

بالاطلاع على أطروحة هباز، يمكن ببساطة تلمس الحمولة السياسية لها، فخلالها ابتكر مفهوم «الثلث الأسطوري» حيث يرى أن: «العالم الثالث تسمية خاطئة لما يسمى دول عدم الانحياز، لهذا نفضل كلمة «الثلث الأسطوري» لأن العالم الثالث لا وجود له في الواقع، وقد جعلوا منه أسطورة حقيقية: يدعي حكام دول عدم الانحياز أنهم يتبعون حلا ثالثا، ليس رأسماليا ولا شيوعيا. في حين أن هذا الحل لم يرد تاريخيا في القرن 20: لا خيار لدول عدم الانحياز سوى حل واحد: إما اتباع الاشتراكية مع تكييفها مع الوضعيات الخاصة والتخلي عن الرأسمالية، وبالتالي اتباع الحل الثالث (لا رأسمالية ولا شيوعية) يعني خلق أسطورة تخفي الصراع بين الرأسمالية والشيوعية في بلدان «الثلث الأسطوري» والذي هو قدر هذه البلدان» (مقدمة الأطروحة).

من جهة أولى، أسس هباز لأفكاره التقدمية سواء بالنسبة للمضمون التحرري لرسالته أو لباقي كتاباته عبر كتابات اعتبرت محرمة في ذلك الزمان لا سيما التي تخص: لينين، ماركس، ألبير كامي، فرانز فانون...بنفس القدر الذي بنى فيه بحثه على خلفيات ثقافية واجتماعية وإيديولوجية وبنيوية فوقية.

ومن جهة ثانية، دخل في جدل علمي مع ثلة من المستمزغين الفرنسيين Les berbèrisants خصوصا أولئك الذي اشتغلوا مع إدارة الحماية الفرنسية، ولا سيما أندريه باصي حين قال أن « الأمازيغية لم تنتج قط لغة حضارة»Le berbère n'a jamais fourni une langue de civilisation.

وشكلت أطروحته- بتضمنها للكثير من الحقائق التاريخية والسوسيولوجية المثيرة، وتناولها للجانب الشائك في الأمازيغية، ودحضه لأراء المستمزغين الفرنسيين خاصة العسكريين منهم العاملين في إدارة الحماية- بيانا سياسيا عاما حتى قيل أن الرجل بصدد الإعداد لثورة ثقافية بالمغرب، وبصدد الإساءة لتاريخ العلاقات المغربية الفرنسية.

* اختطاف وشاهد

منذ أبريل 1981، لم يظهر أثر لبوجمعة هباز. صديقه عبد اللطيف المهتدي (صحفي بالتلفزة المغربية طرد من عمله لعلاقته بالهباز) كان آخر من رآه. وهو يروي في تقرير مفصل رفعه إلى هيئة الإنصاف والمصالحة تفاصيل اختطاف المعني من قبل المخابرات المغربية من شقته بحي أكدال الراقي. كما أن الممرضين العاملين بمستشفى ابن سينا بالرباط سبق له في إحدى شهاداتها أن أفاد بأن بوجمعة هباز سبق له أن جيء به إلى نفس المستشفى وهو مكسور العظام ومطلي بالدماء. فهل سيتحرك المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لكشف مصير بوجمعة هباز وغيره من المختطفين المجهولي المصير ؟

* أفكار المغتال بوجمعة هباز في سطور

* النهضة بالنسبة للمستعمرين وثقافتهم تعني لنا تدمير المستعمرات بالأسلحة وباستغلال الشعوب المستعمرة وثرواتها وأراضيها.

* اللغة ليست فقط وسيلة للتواصل، إنها كذلك وسيلة لأدلجة الطبقات والشعوب والإثنيات والأمة.

* اللغة تصلح للهيمنة الإيديولوجية من أجل استغلال الإنسان للإنسان، كما تصلح للتحرر الإيديولوجي من أجل ألا يستغل الإنسان إنسان آخر.

* على الباحث المحلي أن يتحمل مسؤولية وواجب إعادة التفكير في النظريات اللسانية وإزاحتها عن المركز وقلب هذه النظريات وخلفياتها الإيديولوجية الموروثة من النحويين الاستعماريين ومعالجة اختلافه في اتجاه النضال من أجل التحرر الوطني الثقافي والإيديولوجي للجماهير الشعبية.

* تعد معرفة لغة المستعمر من بين الأسلحة الناجعة التي يستعملها المستعمر: معرفة لغة الاخر تعني امتلاكه ثم مثاقفته ونكران لغته وفرض لغة أخرى له، وهذه الظاهرة اللغوية تسمى الابتلاع.

بين تقرير اللجنة الأممية حول التمييز العنصري ومزاعم اختراق إسرائيل للحركة الأمازيغية

تزامن، أو قل أريد له أن يتزامن، صدور تقرير أممي عن لجنة الأمم المتحدة المكلفة بالقضاء على جميع أنواع التمييز العنصري، والذي يتهم الحكومة المغربية بالعنصرية، وبممارسة الميز ضدّ الأمازيغ رغم كل خطابات الحكومة في الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، تزامن ذلك مع موجة من الادعاءات الرخيصة والجبانة التي حرصت على نشرها وتعميمها بعض الصحف الحزبية، خاصة التابعة منها لفرع تنظيم الإخوان المسلمين العالمي بالمغرب، أي جريدة التجديد التي كتبت بالبنط العريض ما يلي: «إسرائيل تحاول اختراق المغرب عبر الحركة الأمازيغية»، أو إسرائيل تحاول اختراق الحركة الأمازيغية، قبل أن يتدارك بعضهم - وخاصة بلالهم التليدي - الأمر ويقول إن محاولة إسرائيل اختراق الحركة الأمازيغية يعني مما يعنيه أن هذه الحركة هي حركة وطنية وأن هناك محاولات إسرائيلية لاختراقها.

فمتى كانت القضية الأمازيغية، وحركتها الأمازيغية الديمقراطية الوطنية، في حاجة الى فرع تنظيم الإخوان المسلمين العالمي لكي يوزع عيها هذا التنظيم صكوك الوطنية! إنها الوقاحة التي تستدعي الرد بالوقاحة نفسها. لكن احتراما منا للقراء وللرأي العام ولأدبيات ولأخلاقيات النقاش العمومي، سنحاول تناول هذه الخرجات الإعلامية، ليس من منطلق جرد ما جاءت به، بل بمحاولة وضعها في سياقاتها السياسية والإيديولوجية، المرتبطة بالمشرق والمتجاوزة بذلك لكل الخطوط الحمراء، في تماسها مع حدود الوطنية المغربية التي ينبغي احترامها من طرف كل من يريد أن يعيش ويحيا في بلادنا المغرب، وليس ما يسمونه المغرب العربي على حد توصيف العروبيين ولا المغرب الاسلامي على حد توصيف الأرهابيين والقاعدة.

د. علي أوعسري

1 - ليست مؤامرة في حق الحركة الأمازيغية بل استهدافا للقضية الأمازيغية

لم تقو التيارات العروبية والاسلاموية حتى على إثارة ما جاء به التقرير الأممي بخصوص وجوب القضاء على التمييز العنصري، إنها بذلك تخاف كل الخوف من إثارة قضايا لم تعد قط قضايا تحضا باهتمام وطني متزايد، بل انها أضحت ذات صيت عالمي وذات مشروعية دولية. ذلك أن جريدة التجديد وصلت الى حد الوقاحة، في تهافتها الإيديولوجي وفي ارتعاد فرائص القيمين عليها، وهي تربط ربطا تعسفيا ذلك التقرير الأممي حول التمييز العنصري بدراسة ليست لها علاقة بالقضية الأمازيغية ولا بالحركة الأمازيغية. إن تلك الدراسة هي من انجاز معهد اسرائيلي له كامل الحرية الأكاديمية في أن ينجز أية دراسة حول أي موضوع يريد، لأن ذلك يندرج في إطار اختصاصاته الأكاديمية.

كان ينبغي على هذه التيارات قراءة تلك الدراسة الأكاديمية قراءة رزينة وعلمية وليس القيام بتأويلات إيديولوجية جوفاء وربطها بشكل كاريكاتوري بذلك التقرير الأممي حول التمييز العنصري، في محاولة منها للتغطية عن مضامين ذلك التقرير الذي كان من المفترض في الصحف الحزبية التي تحترم نفسها، وتحترم أيضا الرأي العام، أن تنشر تلك المضامين لا أن تربطها بشكل تعسفي بتلك الدراسة الإسرائيلية، ومن ثم التركيز فقط على علاقة هذه الدراسة و«اختراق» الحركة الأمازيغية. إن هذا الربط يبدو هنا أقرب الى تلك «النكتة» التي مفادها أن معلما طلب من تلامذته أن يحرروا إنشاء حول الطائرة، فما كان من أحدهم إلا أن ربط الطائرة بالحديقة (سقطت الطائرة في الحديقة) ومن ثم استرسل في وصف الحديقة تاركا الطائرة من دون وصف، مع انها هي موضوع الإنشاء. لقد قاموا بربط الدراسة الإسرائيلية بالحركة الأمازيغية، فانبروا لشحذ سكاكينهم الصدئة (أشباه مثقفون وأشباه مدافعون عن القضية الأمازيغية) للنيل من القضية الأمازيغية، وليس فقط من الحركة الأمازيغية، وهنا تتجلى خطورة تلك المناورات الاسلاموية والعروبية.

لا ينبغي، والحال هذه، أن تثير فينا تلك الدراسة الأكاديمية الإسرائيلية كل تلك المخاوف، وكل تلك النزعات، ولا تلك العقد، لأن الدراسات الأكاديمية - بطبيعتها - ما أن تنشر حتى تصبح ملكا للإنسانية جمعاء، ينبغي التعامل معه تعاملا عقلانيا، كما ينبغي مراعاة حدودها المعرفية، وعدم تهريب المضامين الأكاديمية لتلك الدراسات الى حيث تفقد أكاديميتها، أي الى حيث تصير محملة بايديولوجيات دوغمائية تفقدها طابعها العلمي الابستمولوجي؛ كما أنه من حق كل الدول والأمم أن تقوم بأبحاث علمية حول مواضيع تخص بلدان أخرى، أو حول ظواهر ليست بالضرورة داخل مجالها الوطني.

إن ما يمكن أن يثير فينا الخوف، وعدم الثقة، هي أن تتلقف بعض الجهات الإيديولوجية، التي على بصيرتها غشاوة، مثل تلك الدراسة الإسرائيلية وتنتقي منها ما يلاءم أهواءها المريضة بعد أن تزيل منها، في تحد سافر لكل موضوعية علمية، كل ما لا يرضيها، ولا يغبطها، وتنبري في صحافتها الحزبية لإشهار ما تريد إشهاره وما تعتقد أن به تغطي عورتها المكشوفة، مثلها في ذلك مثل النعامة التي ما إن تستشعر الخطر حتى تدخل رأسها في الرمال، اعتقادا وتوهما منها أن في ذلك نوع من الأمان والطمأنينة.

في هذا السياق، وبعد تتبعنا لتطورات تزامن ذلك التقرير الأممي وصدور دراسة إسرائيلية أكاديمية لا تخص الشأن الامازيغي وأطرافه الفاعلة في شيء، بعد تتبعنا لهذه التطورات فإننا سنقتصر على نموذجين للتعاطي الاعلاموي مع هذه النازلة: أولا جريدة الاتحاد الاشتراكي بصفتها منبرا عروبيا وقوميا بامتياز وثانيا جريدة التجديد بصفتها منبر فرع التنظيم العالمي للإخوان المسلمين بالمغرب.

ودون التطرق الى تفاصيل ما نشرته جريدة التجديد من ادعاءات باطلة، فان ما يثير الانتباه هو حشدها لفاعلين «أمازيغ» لا يظهرون في النقاش العمومي حول القضية الأمازيغية إلا إذا تطلب الأمر الدفاع عن التوجه العروبي للمغاربة الأمازيغ، وليس الدفاع عن حق المغاربة في ممارسة تعددهم اللغوي والثقافي والهوياتي بشكل ينبغي أن يضمنه دستور البلاد. ودون الدخول كذلك في تفاصيل الملف الذي نشرته جريدة الاتحاد الاشتراكي في الموضوع، يمكن القول أن ذلك الملف جاء يركز على مخاطر الدراسة الإسرائيلية في علاقتها ب«التطبيع» الذي قد «تسببه» الحركة الأمازيغية متجاهلا بذلك الإشارة الى أشكال التطبيع الحقيقية، سواء كانت في جانبها الرسمي/الدولة أو في جانبها العروبي (استقبال تسيفي ليفني من طرف نجل الفاسي الفهري)؛ كما أن ملف الاتحاد الاشتراكي لم يخصص حيزا معتبرا للتقرير الأممي حول التمييز العنصري، بل اكتفي بإشارات موجزة تستبطن تهجينا وتحقيرا لمضمون التقرير الأممي حول التمييز العنصري.

يتبين بشكل جلي أن طريقة تناول هذا الموضوع، من طرف هذه الجهات، إنما كانت تتغيى المبالغة في التركيز على، بل التهويل من، الدراسة الإسرائيلية في مقابل تجاهل ما أصدرته اللجنة الأممية بخصوص وجوب رفع التمييز العنصري، في شتى مجالات الحياة العامة وفي كل المرفق العمومي، من تعليم، وقضاء الخ... بل إن اللجنة الأممية كانت قد أوصت الحكومة المغربية باطلاع الرأي العام المغربي بمضامين تقريرها حتى يصبح متداولا، شعبيا وجماهيريا. لكن «حماة» الوطن من العروبيين والاسلامويين عاكسوا، كعادتهم، مجرى التاريخ بإخفائهم مضامين ذلك التقرير الأممي. هل من ثقة في هؤلاء العروبيين والاسلامويين بعد هذا الطمس للتقرير الأممي وبعد هذا الاستخفاف والتلاعب بعقول المواطنين المغاربة التواقين الى التصالح مع ماضيهم وذاتهم! هل من ثقة اليوم في هؤلاء الذين يدعون ما لا يعملون ويعملون ما لا يدعون!.

إن خوف هذا التكتل من العروبيين والإسلاميين ليس مرده فقط من تحركات الحركة الأمازيغية، بل إن تخوفهم الأساس ينبع من إحساسهم بمدى تعلق الشعب المغربي بأصوله الأمازيغية واليهودية والعربية المتعددة، مما يجعل هذا التكتل في لحظة انحسار إيديولوجي تاريخي، خاصة بعد ما توفر للإنسانية جمعاء وللشعب المغربي من تقنيات التواصل، في ظل العولمة، والتي جردت هذا التكتل من المفعول السحري لأدواته الإعلامية التي بها كان يمارس في السابق ادعاءاته الإيديولوجية المنافية للواقع المغربي في تعدده اللغوي والحضاري واللساني، أي الهوياتي، والموحد على وطنه وأرضه بشكل أضحى يقلق كل الجيران ومنهم طبعا النظام الجزائري العروبي. بمعنى آخر إن تخوف هذا التكتل من العروبيين والإسلاميين ليس فقط تخوفا من الحركة الأمازيغية بل انه تخوف من القضية الأمازيغية بالذات ومن مشروعيتها التاريخية والحضارية والكيانية والثقافية باعتبارها قضية كل المغاربة، إلا من أراد، وابتغى، أن ينأى بنفسه منها في اتجاه المشرق العربي أو الاسلامي.

فشتان بين الحركة والقضية، إن القضية هي قضية شعب بأكمله، والتاريخ سيفضح أجلا أم عاجلا من هم متواطئون مع جهات مشرقية للحيلولة دون أن تتبوأ الأمازيغية المكانة اللائقة بها في بلدها المغرب. أما الحركة وان كانت تتغيى الدفاع عن القضية إلا أنها تكون دائما من صنع ومن نضال الفئات الأكثر تثقيفا ووعيا بمصير القضية وبمشروعيتها، وهي بهذا تحتوي على عناصر من مجموع النسيج المجتمعي المغربي، سواء تعلق الأمر بالناطقين بالأمازيغية أو غير الناطقين بها. كذلك هي قضية الوحدة الترابية، فهي قضية مقدسة لدى جميع المغاربة دون أن يقتصر الأمر على قاطني الصحراء. من هذا المنظور العميق والشمولي، فان كل من انتصب للوقوف ضد الأمازيغية - كقضية وطنية - من خلال اتهام الحركة الأمازيغية بما لا دخل لها فيه من دراسات إسرائيلية حول «التطبيع»، فانه يضع نفسه في موقع المعادي لهذه القضية الوطنية التي هي ملك لكل المغاربة.

2 - كل شرور المغرب من المشرق

كل شرور المغرب تأتيه من المشرق، فمن دعم الحركات البعثية في المشرق للحركات «الوطنية» في المغرب من أجل تغيير النظام السياسي سابقا، مرورا بتزويد الأنظمة «الثورية» في المشرق لعصابات البوليساريو بالسلاح والذخيرة لاقتطاع جزء من التراب الوطني، وصولا الى القاعدة التي هي صنيعة مشرقية تريد أن تغير المعالم الحضارية والتاريخية لبلادنا التي تسميها تعسفا بلاد المغرب الاسلامي، ودون الحديث عما أقدمت عليه «الكويت» ودول الخليج من اهانة للمرأة المغربية، وللكرة المغربية في مسألة «المدرب» الوطني ...

مسموح لكل هذه النزعات المشرقية البغيضة والمريضة أن تهيمنا في عقر دارنا، وبدعم إعلامي عروبي وإسلامي (قناة الجزيرة التي لا تخجل في تبيان خريطة المغرب مفصولة عن الصحراء المغربية، ومع ذلك فهي ملجأ العروبيين والإسلاميين). إلا أن تنهض فعاليات أمازيغية وطنية للدفاع عن الكيان المغربي، في تاريخيته المتميزة، وفي حضارته الأصيلة والمنفتحة، وفي تعدده الثقافي واللغوي الغير المسموح لنظيره في الأنظمة العروبية والاسلاموية المشرقية، إلا هذا النهوض الامازيغي الوطني الأصيل فانه - حسب «حماة» الوطن من العروبيين والاسلامويين- «يهدد» وحدة المغاربة ويعمل على «نشر الفتنة»، وهو أيضا «عمالة» لإسرائيل ويسعى الى اختراق ذلك «الإجماع» الوطني ضد التطبيع مع إسرائيل. انها الوقاحة بكل اختصار مفيد!

لا نريد أن نتهم أحدا فيما يخص التطبيع، لكن ما نريد التأكيد عليه أن هؤلاء القوميين والإسلاميين ليس يهمهم من أمر/خطر التطبيع لا التطبيع الرسمي للمغرب والذي هو باد للعيان، ولا تطبيع العرب أنفسهم مع إسرائيل، كل ما يقلقهم ويخيفهم هو أن تنشر دراسة أكاديمية حول التطبيع بشمال إفريقيا والتي فيها يتم تناول المكون الأمازيغي في هذه المنطقة، وهو تناول أكاديمي لا دخل للحركة الأمازيغية فيه لا من بعيد ولا من ريب. إذ ذاك تراهم، أي القوميين والاسلامويين، يهرولون وكأن الأمازيغ خرجوا على بكرة أبيهم يطالبون بالتطبيع مع إسرائيل والذين هم منه، أي من ذلك التطبيع، براء.

إن جل الأمازيغ يعيشون في المغرب غير النافع ، ولأسباب تاريخية لا نريد الخوض فيها في هذا المقام، ظروفا مأساوية في الشتاء وفي الصيف، وهم بذلك ليس في وارد اهتماماتهم لا التطبيع مع إسرائيل ولا مع القومية العربية، كل ما يريدونه أن يرفع عنهم التهميش والتمييز. لهذه الأسباب الموضوعية والاجتماعية، أفرز التاريخ حركة من صلب معانات هؤلاء الأمازيغ، ولهذه الأسباب أيضا ترى المثقفين العقلانيين - وليس المثقفون العضويون بتعبير غرامشي والذين هم في ايديولوجياتهم غارقون - لا يتوانون في نصرة الحركة الأمازيغية وقضيتها العادلة، خاصة بعد أن تبين أن كل ذلك النسيج الحزبي والنقابي مرتبط إيديولوجيا بالعروبة والاسلام السياسي.

حتى اليسار الذي كان من المفترض أن يتصدى لهذه الإشكالية الهوياتية، بما هي إشكاليات انطرحت على اليسار في تجارب مجتمعية وتاريخية أخرى بحيث عملت بعض القيادات الماركسية التاريخية على التصدي لها بتحليل علمي رصين (معالجة لينين للمسألة القومية)، حتى هذا اليسار العروبي وبحكم ظروف نشأته، في إطار الحركة الوطنية، ظل عاجزا عن تناول القضية الأمازيغية تناولا وطنيا، وعن التعامل مع الحركة الأمازيغية تعاملا ديمقراطيا به يستطيع إقناع فئات من المثقفين الامازيغيين الديمقراطيين والتقدميين للانخراط في العمل السياسي الحزبي.

هناك من المثقفين من أقدم على تجربة يسارية تنظيمية، إلا أنهم سرعان ما يكتشفون الحقد والخوف اللذين يسريان في أحزاب اليسار من كل ما هو أمازيغي، الشيء الذي جعل اليسار عاجزا عن احتضان الفعاليات الأمازيغية التي كانت تعتقد في إمكانية انخراطها واشتغالها من داخل تنظيمات اليسار. إنها لعنة المشرق والنزعات الشرقانية التي أصابت حتى اليسار المغربي الذي كان سيحظى بدعم قوي من طرف الكثير من الفعاليات لو أحسن التعامل، ليس مع القضية الأمازيغية وحسب، بل مع الهوية المغربية في تميزها وفي فرادتها التي ليست شيئا آخر سوى «تمغربيت».

إن اليسار المغربي، بعجزه التاريخي والإيديولوجي عن معالجة الإشكالية الهوياتية للمجتمع المغربي، وبانزلاقه الى مواقع العروبية حيث أضحى يتحالف مع الإسلاميين لنصرة القضايا القومية على حساب بعض القضايا الوطنية (الأمازيغية مثلا)، انه بعجزه ذلك وبانزلاقه ذاك، يكون اليسار المغربي قد أضاع فرصا ثمينة للتحالف والتعاون مع الحركة الأمازيغية باعتبارها حاملة لقيم الحداثة والتعدد والديمقراطية التي كان يبشر بها اليسار إيديولوجيا، غير أن انزلاقه الى مواقع العروبية أفقده مصداقيته وقدرته على الدفاع عن تلك القيم. انها دائما لعنة الشرق التي أصابت اليسار المغربي في مقتل.

لذا لا بد أن نؤكد، كما في مقالات سابقة، على أهمية أن تتوجه فعاليات الحركة الأمازيغية نحو تأسيس تنظيمات سياسية ونقابية وعدم الاكتفاء بالعمل الثقافي في ذاته حتى تتيح لمجموع الفعاليات فرصة العمل في الحقلين الاجتماعي والسياسي نظرا لأهميتهما القصوى في التأثير على موازين القوى، ونظرا لاستحالة الاشتغال على قضايا أساسية كالأمازيغية حتى من داخل التنظيمات اليسارية.

لعل أبرز تحد يطرح على النقابات ذات الميول اليسارية، وخاصة التعليمية منها، هذا دون ذكر الأحزاب، هو عدم قدرتها على اتخاذ مواقف محددة من تدريس الأمازيغية في وقت أضحت فيه هذه المسألة من صلب اهتمام فئات واسعة من المجتمع المغربي؛ على عكس ذلك لا يخلو بيان ولا كلمة ولا بلاغ هذه النقابات من ذكر القضايا القومية بمناسبة أو بدون مناسبة.... أن تتجاهل ذكر قضايا وطنية هي مطروحة بقوة الواقع والضرورة التاريخية، وتقتصر على ترديد شعارات قومية هي من إيديولوجيا الستينيات، فهذه هي المعضلة القصوى وهذه هي لعنة الشرق التي تفرقنا في وقت لسنا نحظى فيه، نحن المغاربة، بأي مقام ولا أي موقع ولا أي تأثير في هذا المشرق الذي إليه يهرولون.

LE MAROC, UNE TRANSITION DÉMOCRATIQUE OU UN AUTORITARISME SOPHISTIQUÉ?

Par: Juan Ignacio Castien Maestro
Professeur de Sociologie de
l' Université Complutense de Madrid

Le mois de juillet dernier marquait l'onzième anniversaire de règne de Mohamed VI. Ces onze années offrent un certain recul permettant de porter un jugement sur sa gouvernance. On ne peut nier que des progrès conséquents ont été réalisés, au cours de cette dernière décennie, notamment en ce qui concerne le respect des libertés fondamentales, les lois sur le mariage, la décentralisation administrative, la reconnaissance de la langue et de la culture tamazight, la diffusion de la culture et le développement des infrastructures. Cependant, malgré l'évidence de ces dernières réussites, on ne peut constater concrètement qu'un changement superficiel car, sur le fond, une continuité entre les politiques actuelles et les précédentes perdurent. Il est clair que, malgré les prévisions parfois trop optimistes de nombreux politiciens et intellectuels du Maroc ou de l'extérieur, le pays n'est certainement pas sur la voie d'une transition démocratique « à l'espagnole ».

À l'heure actuelle, le pouvoir politique reste concentré à Rabat par le roi et son proche entourage, qui dirigent la politique du pays en semi monopole. L'opposition ne constitue aucun contre-pouvoir, sans avoir à peine à affronter de contrepoids institutionnel ou social. Il ne s'agit pas seulement du fait que la constitution en vigueur reconnaisse au monarque des attributions impensables dans toute autre démocratie, mais encore du fait que l'appareil du Makhzen se porte toujours aussi bien et se montre toujours aussi fier de sa capacité légendaire à neutraliser et même à coopter tout ce qui peut être perçu comme une menace envers son pouvoir absolu. Il en résulte un tissu social affaibli, désorganisé, et manipulé sur lequel le Makhzen exerce une pression permanente annulant ainsi toute possibilité d'influence sur la politique nationale; un scénario en somme bien loin de l'idéal démocratique.

Telle est, à grands traits, la situation actuelle, bien qu'il n'existe pas une seule façon de l'interpréter. Ceux qui continuent à imaginer un pays en transition démocratique de longue haleine pourront alléguer les progrès mentionnés auparavant et conclure que malgré toutes ses carences, le pays est sur la bonne voie. Une lenteur excessive peut être reprochée au gouvernement marocain. Elle peut également se justifier par l'immaturité politique présumée de son peuple qu'une démocratisation trop rapide mettrait en danger, d'autant plus qu'une éventuelle arrivée au pouvoir des islamistes porterait un coup mortel à toute espérance démocratique. Sans aucun doute, dans le contexte international actuel, le souvenir douloureux de la récente tragédie algérienne et de la guerre globale contre le terrorisme entreprise par les Etats Unis et ses alliés, est à prendre en compte; cet argument est devenu pour d'aucuns, une vérité incontestable. Cependant, ce raisonnement soulève de vrais problèmes, car il sous-entend qu'une transition démocratique est en marche ou que tôt ou tard elle se produira, comme si les sociétés n'avaient d'autres choix que celui de la démocratie. Or, bien que souhaitable, cette transition démocratique ne se produira pas forcément. Il est fort possible au contraire que la société marocaine emprunte un tout autre chemin. C'est ce que nous allons essayer de démontrer.

Le cas espagnol étant la pierre de touche à laquelle toute autre réalité mondiale peut être comparée, nous pouvons avancer l'hypothèse selon laquelle les dirigeants marocains auraient réussi jusqu'à présent ce que l'Espagne des dernières années du franquisme n'avait pas fait. Dès les années soixante, l'Espagne s'était engagée dans un processus de réforme contrôlée, visant à renforcer le régime autoritaire alors en place. Dans ce but, le fonctionnement des administrations publiques fut rationalisé, favorisant un clientélisme politique sans scrupule, la violence sur les opposants fut atténuée, quelques espaces de liberté furent accordés à la population ce qui entraîna, grâce à un contexte international extrêmement favorable, un développement économique remarquable. Néanmoins, le bilan de cette opération fut plutôt contradictoire. Il est vrai qu'une modernisation sociale se produisit, et même si la base sociale du régime n'augmenta pas, l'accord tacite d'une grande partie de la population se manifesta, en échange d'une amélioration substantielle de ses conditions de vie. Cependant, sur un plus long terme, cet autoritarisme technocratique finit par montrer ses limites. Une grande partie de la population ne se contentait plus de ce qui lui était offert et exigeait davantage. Le régime autoritaire semblait trop rigide pour organiser une société de plus en plus complexe. Ainsi, à la mort du dictateur, il fut impossible de sauvegarder l'ancien système et ses dirigeants, nombre d'entre eux durent s'accommoder, contre leur propre volonté, à une démocratisation authentique et se résigner à partager le pouvoir politique avec leurs anciens adversaires. En résumé, la modernisation autoritaire que le régime franquiste entreprit, en précipita la fin. Nous pourrions donc penser que les responsables auraient joué les apprentis sorciers invoquant les forces qui devaient plus tard les détruire. Cependant, cette évaluation menée au delà d'un certain point, se révèlerait trop unilatérale car il est évident que le pacte pour la démocratisation qui émergea au final, leur permit de conserver une influence politique considérable, d'éviter une redistribution de la richesse nationale et de rendre des comptes, aujourd'hui encore, sur leurs actions passées.

Vu sous cet angle, nous pourrions dire que le régime autoritaire accomplit sa mission, leur permettant d'affronter la nouvelle démocratie tout en conservant leurs privilèges lorsqu'il cessa d'être viable.

Quelques enseignements peuvent être tirés de la comparaison de l'Espagne de cette période avec la situation actuelle du Maroc. Au lieu d'une transition démocratique au ralenti, le Maroc vivrait le perfectionnement d'un autoritarisme sophistiqué, moins brutal et plus rationnel que le précédent, c'est à dire « une main de fer dans un gant de velours », semblable à celui qui n'avait pas vraiment réussi chez son voisin du nord. Par ailleurs, ce processus ne serait pas l'apanage de ce pays. Si nous portons notre regard sur la Tunisie, l'Algérie, la Jordanie et d'autres pays similaires, nous percevrons immédiatement, toute proportion gardée, un air de famille dans leurs évolutions politiques. Dans tous les cas, une politique d'ouverture modérée est accompagnée de la conservation du pouvoir aux mains d'une oligarchie réduite. Cet autoritarisme sophistiqué (perfectionné) survit et s'épanouit en raison de l'absence de pression pouvant contraindre les responsables à opter pour une démocratisation authentique. C'est là toute la différence avec ce qui se produisit en Espagne, il y a déjà près de quarante ans. Si nous nous penchons sur le cas du Maroc, il n'existe ici, premièrement, aucune pression extérieure notable en faveur d'une démocratisation ; les États-Unis et l'Europe préfèrent regarder ailleurs et ne pas trop gêner un de leurs meilleurs alliés stratégiques. La pression interne n'est pas suffisamment forte non plus. Aujourd'hui, la société marocaine se caractérise de façon générale, par une démobilisation politique marquée. Un tiers seulement de l'électorat vote. Les partis politiques sont faibles et ne jouissent d'aucun prestige et malgré l'émergence d'un mouvement associatif pluriel très actif, mais confiné à des secteurs sociaux plutôt réduits. La circulation de la presse indépendante subit le même sort, ce qui ne signifie pas qu'un profond mécontentement existe, même s'il ne s'exprime qu'au niveau des préoccupations quotidiennes dans la majorité des cas. Dans ces conditions, les dirigeants marocains ne ressentent aucun besoin de changer une situation qui ne leur rapporte que des bénéfices.

Alors, quelles sont les raisons d'une telle passivité ? La réponse est complexe. La société marocaine est une société fracturée. Aux vieilles rivalités tribales et ethniques héritées du passé viennent se rajouter de nouveaux conflits. En tant que société engagée depuis un siècle dans un processus de modernisation profondément inégal, les différences entre la ville et la campagne ainsi qu'entre les diverses couches sociales sont énormes, comme le sont également celles qui existent entre les personnes ayant adopté un mode de vie plus « moderniste » et « occidentalisé » et celles qui au contraire, ont choisi une position plus « conservatrice » et « traditionaliste ». Toutes ces fractures rendent plus difficile la formation d'une large coalition sociale, capable de faire pression sur les élites politiques de manière efficace. Ce manque d'alternatives organisées favorise la recherche de débouchés individuels soit par le biais de l'immigration, soit par l'accès à un poste de travail grâce aux fameux «contacts» (piston). Le clientélisme et l'échange de faveurs permanent restent toujours en tête. Les effets de ce système sont catastrophiques. L'efficacité des organisations publiques et privées en paye le prix fort; certains s'enrichissent au détriment d'autres et d'autres encore plus nombreux, se retrouvent totalement exclus et frustrés. Mais, plus grave encore serait le manque de conscience du bien publique et la perception de l'autre, soit comme associé ou à l'opposé comme concurrent, mais jamais comme concitoyen avec lequel il est possible de coopérer dans un but commun. Ainsi, nous tombons dans un véritable cercle vicieux. Les racines de ce clientélisme sont naturellement très diverses.

Sans doute, que la modernisation imparfaite du pays n'a pas permis l'émergence de systèmes d'organisations basés sur le mérite et sur la raison. Ce n'est pas seulement une réminiscence du passé. Il s'agit là d'un archaïsme, certes, mais d'un archaïsme constamment entretenu par les conditions du présent. Le clientélisme n'est pas uniquement une arme extraordinaire aux mains du pouvoir permettant de démanteler de possibles mouvements à son encontre, mais il constitue également tant bien que mal, un moyen efficace de survie là où un soutien solide des institutions publiques manque cruellement et où sont absentes de véritables opportunités de travail. Si cette réponse est compréhensible face à une modernisation incomplète et déséquilibrée, elle contribue également à empêcher toute avancée, de là qu'un nouveau court-circuit se produise... Ce clientélisme aux contours particulièrement accentués au Maroc est, d'autre part, un phénomène universel. Pour continuer à comparer le cas marocain au cas espagnol, souvenons-nous du fameux « caciquisme » de l'Espagne de la Restauration. Il imprégnait tout le système politique en dépouillant les institutions de tout contenu démocratique. Avant tout et comme aujourd'hui au Maroc, il reliait les plus hautes sphères de l'Etat à la population la plus humble par le biais d'une chaîne de relations clientélistes qui traversait la société de haut en bas. Ainsi, une grande partie de la population était concernée par ce système autant comme victime que comme complice.

À ce sujet, face aux comparaisons trop faciles entre les régimes de Franco et de Hassan II qui ont fait rêver tous ceux qui espérait une prompte transition à l'espagnole, avec Mohamed VI dans le rôle de Juan Carlos et l'apparition miraculeuse d'un Adolfo Suarez marocain, il faudrait peut être remonter dans le temps et évoquer le règne de Alphonse XIII.

Rien ne serait plus faux que de remplacer une analogie mécanique par une autre du même genre. Toutes ces analogies peuvent nous être utiles, à condition d'avoir pleinement conscience des profondes différences existantes entre les deux réalités comparées. Malgré des déséquilibres internes bien ancrés, la société marocaine appartient au XXIe siècle ; son niveau de vie, son développement technologique et son économie internationale sont sensiblement supérieurs à celui de l'Espagne du siècle dernier. Néanmoins, ce mélange d'éléments archaïques et modernes qui caractérise le tiers-monde dans son ensemble, contribue d'une certaine manière à renforcer son système autoritaire. Nous avons évoqué plus haut le fossé creusé entre « modernistes » et « traditionalistes », ce déséquilibre accentue encore davantage les fractures internes de cette société et sa difficulté à s'organiser. Grâce à cette modernisation, l'Etat est assurément renforcé. Forts d'une bureaucratie étendue, d'une armée et d'une police à leur service, les dirigeants marocains actuels jouissent d'un pouvoir sur la société auquel nul Sultan antérieur au colonialisme aurait su rêver, étant obligés de combattre inlassablement les tribus rebelles qui les menaçaient. Le renforcement de la société, n'a pas été aussi intense que celui de l'Etat, la mettant ainsi à sa merci, à savoir facile à manipuler au moyen d'un savant mélange de clientélisme généralisé et de répression sélective.

Il semble que de nombreux facteurs contribuent à préserver cet autoritarisme épuré, c'est pourquoi il convient de ne pas se bercer de douces illusions quant à un changement démocratique à court terme. En revanche, ce clientélisme qui renforce l'Etat pourrait aussi devenir son talon d'Achille. Son rôle de frein pour la modernisation est un fait reconnu de tous, d'ailleurs, l'histoire économique du Maroc du siècle dernier est assez médiocre. Un autoritarisme plus rationnel devrait poser des limites au foisonnement des relations clientélistes. Si cela se produisait ou tout au moins semblait se produire, le régime gagnerait une plus grande légitimité aux yeux du peuple et en sortirait encore plus renforcé. C'est justement l'une des cartes que joue la couronne ; Il reste à voir jusqu'à quel point. Comme dans le cas espagnol, et bien que cela prendrait un plus de temps, la modernisation finirait par établir les conditions nécessaires pour qu'une mobilisation sociale anti-autoritaire voit enfin le jour. Pour cela, si la modernisation affaiblit le clientélisme et que ce dernier est considéré indispensable en raison des bénéfices matériels et de la sécurité qu'il rapporte, il est alors possible que l'on choisisse de ralentir la modernisation et de laisser les choses en l'état.

Ainsi, grâce à l'incapacité d'améliorer la situation du pays, on y gagnerait paradoxalement en stabilité. Cette éventualité n'est pas à écarter. Si cela se produisait, une question se poserait: le système ne serait-il pas définitivement illégitime, d'autant qu'il est de plus en plus aisé de comparer la situation vécue avec ce qui se passe à l'extérieur. Dans ce cas, le mécontentement qui en découlerait, pourrait se retourner contre le régime. C'est ainsi que cet autoritarisme sophistiqué (perfectionné), pétri de contradictions internes, risquerait de s'aggraver avec le temps. Si cela arrivait, il y aurait de sérieuses raisons de nourrir un optimisme plutôt modéré quant au futur démocratique du Maroc.

XÉNOPHOBIE LATENTE

JAMAL BENABBI.

L'Histoire selon Ibn Khaldoun a pour véritable objet de nous faire connaître l'état social de l'Homme, c'est-à-dire la civilisation, et de nous apprendre les phénomènes qui appartiennent à son essence, à savoir la vie sauvage, la sociabilité, l'esprit de corps(Açabiya),les divers genre de supériorité que les Hommes obtiennent les uns sur les autres et qui amènent la naissance des empires et des dynasties, leur rang d'importance, les occupations auxquelles les Hommes consacrent leurs travaux et leurs efforts, telles que les professions lucratives, les moyens d'existence, les sciences, les arts, enfin tous les caractères inhérents à la nature même de la civilisation.

Mais lorsqu'un humain, et qui s'y connais en histoire en plus, essaie de falsifier des faits historiques pour dénigrer un peuple et élever la place d'un autre, ses propos doivent être classés dans la corbeille de l'Histoire.

C'est ce qui est arrivé au journaliste Moustafa Alaoui en ripostant à une conférence donnée par M.Assid et organisée par les étudiants de la faculté des lettres de Rabat. Il a dépeint la Reine Dihya comme prostituée, il a aussi essayé de diffamer injustement M.Assid qui a parlé, entre autres, de l'origine ottomane du tarbouche rouge qu'exhibent les fassis en toute occasion. Cependant le « génie »de M. Alaoui aperçoit que le Sultan l'a rendu national !

M.Nini s'est aligné aussi du côté de M. Alaoui pour défendre la langue Arabe et la religion musulmane .Il déclare que les Amazighs et les laïques sont contre l'islam omettant les valeurs de la laïcité qu'on lui recommande vivement d'assimiler avant de se lancer dans le débat. Les Amazighs sont laïques parce qu'ils sont tolérants et acceptent les valeurs positives de n'importe quelle doctrine.

M. Nini proclame également qu'il n'a pas besoin du Congrès Mondial Amazigh pour se sentir Amazigh ; alors on s'interroge, pour lui rafraîchir la mémoire, comment il a traversé vers l'Espagne comme clandestin si non par le biais de cette ONG.

Même si la raison nous dicte quelque fois de laisser les autres avoir raison puisque cela les console de ne pas avoir autre chose, nous considérons que le citoyen marocain a le droit de discerner les vrais défenseurs de l'unité du pays des fomenteurs de la xénophobie , du séparatisme et de la supériorité de leur race et leur rang social au détriment de la majorité des marocains qui patauge dans l'exclusion et le paupérisme.

De toute façon, nous connaissons bien la haine que ressentent ces journalistes vis-à-vis des Amazighs, ils sont aveuglés au point de vouloir démentir toutes les recherches scientifiques (Archéologie, Anthropologie,Toponymie…) qui ont réhabilité notre culture ; ils réclameraient un jour__sans qu'on soit étonné__ qu'on leur paye la dîme en contrepartie de la civilisation apportée d'orient par leurs confrères sous forme d'invasions (omeyyades) ou au moment de leur persécution par leurs confrères (Abbassides) ; le sentiment de supériorité est difficile à rassasier !

Nous aurions dû affronter depuis longtemps ce genre de pensées étroites qui ne maîtrisent que la culture des badauds et des mouchards ; mais nous avons gardés un silence qui ressemble fort à de la stupidité.

Camus disait que le goût de la possession n'est qu'une autre forme du désir de durer ; nos amis savent bien que pour mieux gouverner, il vaut mieux effacer le passer ou au moins le « défigurer »; alors ils rêvent encore d'un passé révolu où l'idéologie épouse la démagogie pour accoucher de cultures supérieures à d'autres par assimilation. Une assimilation réalisée au nom de l'unification de la langue, mais surtout de la religion. C'est pour cela qu'ils ont taxé M. Assid d'aposthat, pour l'acculer à affronter l'ire des citoyens marocains de confession musulmane.

Certes, plusieurs marocains sont laïques par les faits ou superficiellement, ils sont tolérants vis-à-vis des autres marocains qui ne sont pas pratiquants, mais pas au point de leur laisser le choix d'autres religions, voire la liberté de n'avoir aucun culte, même si notre pays est marqué par le passage d'autres religions : le judaïsme a duré, à titre d'exemple , plus de deux mille(2000) ans en Afrique du Nord, le christianisme plus de cinq cents(500) ans, pour ne citer que ceux-là.

Et plusieurs fanatiques aiment à raconter que des juifs habitaient au Maroc avant de déguerpir sous d'autres cieux, à fin d'occulter la diversité religieuse de notre pays. On leur répond que ces juifs dont ils parlent sont des marocains, leurs ancêtres ont choisi cette religion avant l'arrivée des deux autres, monothéistes.

Alors, on croit que nous aurons un grand besoin, désormais, d'instaurer la liberté du culte sous forme d'une laïcité qui garantira à chacun de trouver sa place au sein d'un Etat démocratique où il n'y aura aucune différence entre les citoyens ni à cause du culte ni à cause de l'appartenance culturelle ; vous pouvez dire à chacun que vous ne parlez peut être pas la même langue, que vous ne pensez pas de la même façon, que vous êtes probablement différents l'un de l'autre, mais vous pouvez vivre ensemble dans un respect mutuel.

Ainsi, l'Etat de droit prédominera sur les desiderata d'un quidam susceptible d'enfreindre les lois pour assouvir sa xénophobie.

Il va sans dire que ces super-citoyens, se vantant appartenir à une filiation de Sharifs ne pourrons plus se moquer de l'introspection de masse, car ils comprendront, et de façon plus tangible, qu'ils étaient soit des invités sur cette terre, soit des colonisateurs. Et dans les deux cas, ils n'auront qu'à bénir la terre qui les a accueillis et nourris.

MHAMED LACHKAR : BOURREAUX ET VICTIMES

La torture est une méthode de pouvoir tellement pratiquée à toutes les époques et dans tous les domaines, politiques, religieux, militaires, qu'on peut se demander comment ces pratiques si cruelles, si inhumaines, apparemment exceptionnelles, se mettent en place avec autant de facilité.

Le très beau récit de Mhamed Lachkar sur les tortures que lui ont infligées les polices d'Hassan II, à l'époque des années de plomb, nous éclaire, avec une précision clinique sur les mécanismes de destructions induites par les bourreaux et la façon dont eux-mêmes se motivent à la barbarie. Compte tenu de la violence du phénomène, les meilleures explications sont à rechercher à mon avis dans nos instincts fondamentaux.

* Des instincts puissants

L'homme est un primate, un mammifère qui a acquis, sous l'effet de l'évolution , des instincts puissants , lui permettant de survivre dans la grande compétition des espèces. Le développement exceptionnel de notre néocortex enrichit nos instincts de connaissances rationnelles variées, sur notre environnement matériel et social. Ces connaissances viennent contrôler, moduler ces instincts, mais ils sont toujours là, prêts à s'exprimer dans leur brutalité voir leur perversité. Certes chacun d'entre nous ne peut se transformer en bourreau mais constatons qu'à des degrés divers nous somment tous capables de comportements cruels et violents. Habitant la campagne, il m'arrive d'être obligé de tuer un poulet de ma basse-cour. Il me faut un réel effort pour surmonter mon dégoût pour la souffrance que je vais infliger à ce pauvre poulet, et puis curieusement ce sentiment s'efface brutalement et sans la moindre arrière-pensée, le moindre remord le bourreau fait son œuvre. Il me semble qu'il se produit alors un basculement entre des comportements empathiques et ceux d'un prédateur sans aucune pitié pour sa victime.

* Des instincts pervers

Pour que chez l'homme s'opère ce basculement en prédateur cruel vis-à-vis de ses semblables qui conduit à la torture, il faut évidemment créer des conditions favorables au blocage de toute empathie. Il faut tout d'abord qu'une idéologie forte permette comme le montre fort bien Mhamed Lachkar retirer à la victime, le statut d'être humain: ici il devient un infâme communiste, une bête méprisable que l'on insulte et brutalise en permanence. Il faut aussi pour ce travail recruter des exécutants peu sensibles mais toutes ces conditions semblent assez faciles à réunir et permettent à des bourreaux responsables de piloter l'ensemble sans avoir besoin de se salir les mains.

* Des dégâts collatéraux

Le tort fait aux victimes ne se limite pas aux blessures physiques même graves mais porte surtout sur les blessures psychologiques qui conduisent à des états psychiatriques très difficiles à soigner. Les états dépressifs que produisent les tortures sur des esprits sains au départ sont difficiles à comprendre si l'on ne connait pas le problème. La honte, la culpabilité, le dégoût de soi, le renoncement à la vengeance qui nous apparaissent ici complètement injustifiés ne sont en fait que les symptômes bien connus de la dépression dont on ne peut se sortir sans aide extérieure. Le récit quasi psychanalytique de Mhamed fait bien comprendre la mécanique de destruction psychique à l'œuvre, rapide , brutale et l'efficacité de cette forme de terrorisme politique qui prolonge les persécutions, en menaçant les familles des victimes et fait peser la chape de plomb sur toute une société.

MHAMED LACHKAR

* Responsabilités

Les régimes marxistes ont usé et abusé de ces méthodes, les régimes coloniaux les ont utilisées pour lutter contre les mouvements d'indépendance, l'anticommunisme a été un inépuisable pourvoyeur de tortures pour les dictatures et les oligarchies de toutes sortes.

Les étudiants marocains généreux et idéalistes au sortir de la domination coloniale ont été les victimes idéales d'un pouvoir autoritaire qui se voulait monarchie absolutiste et d'un autre âge.

En général les procès des tortionnaires et leurs responsables sont très rares. Les sociétés évitent le plus souvent le déballage de leur inhumanité. Dans une société mondialisée où l'individu s'exprime de plus en plus librement, des témoignages comme celui de Mhamed sont très utiles car ils dénoncent des pratiques inacceptables au niveau de l'individu cette fois et non comme d'habitude au nom de la morale et de l'idéologie.

Puisse ce récit être lu et apprécié par ceux pour qui le mot humanisme a un sens.

*** Par Christian Paultre**

Source : http://www.mediapart.fr/

ⴰⵙⵎⵙⵓⵔ

ⴰⵔⵔⵉ ⵉⵎⵎⴰ ⵍⵓⵏ ⵉⵜⵜ
ⴰⵔ ⵖⵓⵔⵔⵉ ⵜⵜⵎⵜⵜⴰ
ⵉⵔⵔⴰⵏ ⵍⴰⵙⵙ ⴰⵔⵉⵇⴰⵇ
ⵉⵜⵜⴰⵏⵉ ⴰⵏⵉ ⵙⵙⵔⵔⴰ.

ⴰ ⵍⵓⵏ ⵉⵜⵜ ⴰⵍⵎⴰⵉ
ⴰ ⵍⵍ ⵉⵣⴰⴰⵖⴰ ⴰⵢⴰⵉ
ⵉⵙⵙⵍⵙⵙ ⵜⴰⵣⴰⴰⵉⵜ
ⵉⴰⵖⵖ ⴰⴰⵢ ⵉⵅⵙⴰ

ⵉⵅⵅⵉⵏⵏⵅ ⵖⵏ ⵉⵜⵜ
ⴰⵅⵉⵏⵏⵅ ⵖⵢⵉⵏⴰⵙ
ⵎⵉⵔ ⵉⵅⵉⵅⵢ ⵏ ⵙⵙⵙⴰ
ⵖⵏ ⵢⵜⵅⵉ ⴰⵢⵎⵔⴰⵙ

ⵉⵅⵅⵉⵏⵏⵅ ⵖⵏ ⵉⵜⵜ
ⴰⵅⵉⵏⵏⵢ ⵜ ⵜⵢⵉⵏⴰⵙ
ⵎⵉⵔ ⵉⵜⵜⵙ ⴰⵙ ⵜⵅⵙⴰⵔⵉⵜ
ⵉⵣⵅⵅⴰⵙⴰⵙⵜ ⵅⵅⵉⵎⴰⵙ

ⵜⴰⵎⵙⵙⵓⵜ ⵜⵜⵡⵉ 125 :

ⴰⵅⵅⴰ : ⵍⵍⵉ ⵏⵉ ⵜⵅⵅⵉⵏ
ⵉⵔⵔⴰⵙ : ⵢⵔⵔⴰⵙ
ⴰⵉⵉⵇⴰⵇ : ⴰⵅⵉⵙⴰⵙ
ⵉⵙⵙⵍⵙⵙ : ⵢⵔⵔⵙ
ⵜⴰⵣⵣⴰⴰⵉⵏ : ⴰⵔⵙⵙⵔ
ⵉⴰⵖⵖ : ⵉⵉⵍⴰ
ⴰⵢⵍⴰⵙ : ⵏ ⵜⵉⵍⵍⵜ

ⵉⵙⵣⵙⵉⵜⵏⵍⵍⵙⵙⴰ :

1. ⵎⴰⵔⵔ ⵢⵅⵅⴰ ⵍⵓⵏ ⵍⵍⵉⵏ ⵢⵙⵙⴰⵍⴰⵏ ⵏⵉ ⵜⵅⵅⵉⵏⵜ ⴰ ?
2. ⵎⴰⵢⴰⵙ ?
3. ⵎⵉⵍⵏⵉ ⵢⴰⵙⵍⵙ ⵃⴰⵍⵏ ⵍⵓⵏ ⵍⵍⵉⵏ ⵢⵙⵙⴰⵍⴰⵏ ⵏⵉ ⵜⵅⵅⵉⵏⵜ ?
4. ⵎⴰ ⵢⵇⵍⴰ ⴰⵏ ⵉⵣⴰⴰⵖⴰ ⴰⵢⵎⵉⵏ ?
5. ⵎⴰⵍ ⴰⵢⵍⴰⵏ ⵏⵉ ⵢⴰⵙⵍⵙ ⵃⴰⵍⵏ ⵍⵓⵏ ⵅⵙ ?
6. ⵎⴰⵍ ⵜⵖⵢⴰ ⵏⵉ ⵢⴰⵙⵍⵙ ⵍⵓⵏ ⵅⵙ ⵏⵉ ⵜⵅⵅⵉⵏⵜ ?

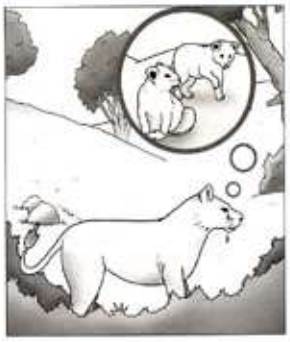

ⵜⴰⵎⵙⵙⵓⵜ

ⵎ ⵢⵉⵢⵢⵄ

ⵜⵖⵢⴰ ⵉⵎⵜ ⵜⵏⴰⵙⵙⵎⵜ ⵜⵎⵍⴰ, ⵜⵎⵎⵓⵔⵜ ⵢⵎⵎⵓⵔⵜ. ⵃⴰⵃⴰⵙ ⵢⵉⵍⵓⵉ ⵉⵎⵜ ⵜⵎⵢⴰⵙⵜ ⵏ ⴰⵢⵙ ⴰⵉⵉⴰⵙ ⵏ ⵜⵙⵙⵓⵔⵉⵏ, ⵢⴰⵙⵙ ⵙⵙⵉⵎⵙⵙⵓⵔ ⵙⵎⵎⵉⵔⵜ ⵏⵜⵜⴰⵢ ⵙⵎⵎⵉⵔⵜ ⵏⵜⵜⴰⵢ ⵙⵎⵎⵉⵔⵜ ⵙⵜ. ⵎ ⵢⵉⵢⵢⵄ, ⵙⵜⵜⴰ ⵜⵖⵖⵉⵎⴰⵙ ⵉⵉⵉⴰⵙ, ⴰⵏ ⴰⵎ ⵜⵢⵉⵙ ⵜⵖⵇⵍⵉⵉⵜ ⵉⵏ ⵢⵎⵎⴰⵙ ⵉ ⵜⴰⵎⴰⵙ. ⵣⵖⵙ ⵎⵎⵉⵎ ⵏ ⵙⵜⵜⴰ ⵉ ⵜ ⵉⵜⵅⵅⵍ.

ⵢⴰ ⵜⵎⵏⵏⵉⵜ ⵜⵜⵄⴰⵅⵅⵎⴰ ⵢⴰ ⵜⵍⴰⵜⵎ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔ ⵜⵜⵢⵉⵎⴰⵢⵢⵓ, ⵜⵅⵅⵢⴰⵙⴰ ⵜⵢⴰⵢⵢⵓ ⵢⴰ ⵢⵉⵢⵢⵄ ⵢⵏⵏⵉⵙ ⵏ ⵎⵎⵉ ⵏⴰⵢⵙ ⵢⵎⵎⵉⵔⵎ ⵜ ⵜⵅⵅⵉⵏⵜ ⵢⵏⵏⵉⵎ ⵎⵉⵔ ⵜⵉⵎⵎⵙⵙⵉⵍ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⵢⵏⵏⵉⵎ ⵎⵉⵔ ⵜⵉⵎⵎⵙⵙⵉⵍ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ.

ⵛⵍⵓⵉⵜ ⵉⵏⵍⵍⵓ ⵍⵍⵛⵛⵓⵏ ⵙⵉ ⵏ ⵉⵢⵣⵎⵓⵕ. ⵉⵜⵍⵉⵜ ⵉⵣⵏⵏⵓⵔⵔ ⵙⵉ ⵢⵓ ⵓⵅⵅⵜⵓⵏ ⵙⵓⵓ ⵏ ⵉⵜⵉⵓⵉ ⵅⵅⵉ ⵔⵉⵏ ⵅⵓⵙⵏ, ⵙⵙⵉⵔ ⵜⵜⵏⵍⵍⵛⵔ ⵅ ⵉⵣⵏⵏⵓⵔⵔ, ⵙⵙⵙⵙⵓ ⵜⵏ, ⵙⵢⵙⵉⵙⵙⵏ.

ⵓⵔⵓⵍⵓⵏ ⵏ ⵜⵅⵙⵙⵙⵜ :

ⵜⵓⵏⵏⵓⵅⵜ	: ⵛⵛⵙⵏⵏⵓⵙⵜ
ⵉⵅⵅⵓⵙⵏ ⵏ ⵜⵅⵙⵛⵜ	: ⵛⵛⵔⵓ ⵏ ⵜⵅⵙⵛⵜ
ⵜⵉⵅⵓⵍⵍⵉ	: ⵙⵙⵓ ⵙⵅⵉⵙ
ⵉⵣⵏⵏⵓⵔ	: ⵙⵏⵏ ⵉⵜⵏⵓⵙⵍⵓⵛⵍ ⵉⵔⵛⵛⵙⵉⵍ ⵏ ⵜⵓⵏⵏⵓⵅⵉ
ⵉⵢⵍⵓⵅ	: ⵙⵛⵓ
ⵜⵛⵓⵢⵙⵉⵍⵜ	: ⵙⵏⵉⵛ
ⵉⵅⵙⵛⵛⵓ	: ⵙⵅⵔⵉⵙⵜ
ⵜⵓⵛⵙⵙⵜ	: ⵍⵍⵓⵙⵉⵔⵓ
ⵉⵙⵙⵅ	: ⵣⵓⵛⵓⵜ
ⵉⵛⵙⵙⵔⵓⵍ	: ⵙⵛⵓⵙⵢⵓⵍⵍⵓⵜ
ⵉⵙⵛⵓⵣⵓⵅ	: ⵙⵙⵉⵙⵉⵙⵙⵉⵙ, ⵅⵙⵙ

ⵉⵙⵣⵙⵙⵉⵅ ⵏ ⵍⵍⵙⵛⵓⵙ :

1. ⵙ ⵢⵙⵙⵔⵔⵓⵙ ⵜⵓⵏⵏⵓⵅⵜ ⵏ ⵢⵏⵍⵓⵉ ?
2. ⵙ ⵏ ⵢⵙⵙⵉⵏ ⵅⵓ ⵜⵓⵏⵏⵓⵅⵜ ? ⵛⵓⵢⵛⵛⵉ ?
3. ⵛⵏ ⵜⵙⵓ ⵜⵓⵏⵏⵓⵅⵜ ⵉ ⵉⵅⵏⵏⵓⵛ ?
4. ⵛⵏ ⵅⵓⵙ ⵏ ⵓⵙⵙⵏ ⵉⵅⵏⵏⵓⵛ ?
5. ⵙ ⵅⵉ ⵜⵙⵜⵓⵙ ⵜⵓⵏⵏⵓⵅⵜ ⵜⵉⵏⵉⵉⵅⵉ ?
6. ⵛⵏ ⵜⵅⵅⵓ ⵜⵙⵢⵙⵜ ?
7. ⵛⵏ ⵅⵅⵉⵏ ⵢⵏⵉⵓⵉ ?

ⵜⵉⵏⵓⵅⵉⵜⵉⵏ :

1. « ⵏ ⵓⵅⵉⵅⵓ ⵏ ⵓⵙⵅⵉⵅⵓ ⵖ ⵍⵍⵓⵙ ⵖ ⵅⵅⵙⵙⵙⵉⵓ »
2. « ⵉⵜⵙⵜⵜ ⵙⵣⵓⵙⵜ, ⵉⵣⵣⵓⵙ ⵙⵙⵙ »
3. « ⵜⵙⵙⵉⵏ ⵅ ⵙⵛⵍⵍⵓⵍ, ⵜⵢⵛⵓ ⵅ ⵙⵅⵉⵅⵓ, ⵜⵣⵣⵣⵙ ⵅ ⵙⵅⵅⵅⵉⵓⵢ »

ⵜⵉⵏⵓⵙⵙⵉⵜⵉⵏ :

1. ⵜⵉⵛⵛⵅⵜ ⵛ ⵉⵏⵏⵓⵔⵔ (ⵜⵅⵜⵜⵜ ⵏ) ⵜⵙⵛⵓⵙⵜ
2. ⵜⵉⵛⵛⵅⵜ ⵣ
3. ⵜⵉⵛⵛⵅⵜ ⵙ

Oui, je m'abonne à:

Le Monde Amazigh

Nom :.....

Prénom :.....

Adresse :.....

Ville :.....

Pays :.....

Tél :.....

Fax :.....

Email :..... @.....

ⵛⵓⵀⵙⵉ ⵉ ⵖⵣⵖⴰⴰⵢ

ⵣⵙⵜⵖⵜⵣⵖⵏ ⵏⵖⵢ XH ⵓⵙXⵖⵏHⵖ ⵏⵖⵏ

ⵍⵓⴰⵖⵙ, ⵜⵓⵍⵊⵓ, ⵎⵉⵉⵜⵙⵓ, ⵙⵜⵙⵜ, ⵅⵛⵖⵚⵛⵓⴰⵣⵓ, ⵛⵙⵓⵔⵛ,
ⵙⵍⵊⵙⵓ, ⵅⵊⵓⴰⵉⵉⴰⵓ ⴰ ⵖⵠⵓⴰⵉⵙ

ⵜⵉⵠⵛⵛⵓ ⴰ ⵅⵀⵉⵅⵓⵜ ⵚⵅⵓⵍⵉⵍ ⵙ ⵣⵓⵏ ⵍⵓⵜⵉⵠ ⵓⵙⵖⵙⵓⵀ
ⵜⵓⵜⵣⵓⵏⵜ 100% ⵎⵎⵓⴰⴰ ⵜⵖⵛⵛⵓ ⵏⵖⵢ ⵜⵉⵍⵓⵓⵓⵍⵉⵍ

الشعبي للإسكان
Chaabi lil iskane

www.liliskane.com
N° ECO: 080 100 82 82

Premier prix du Conseil des Ministres Arabes de l'Habitat, le Caire 2003

العالم الأمازيغي
LE MONDE AMAZIGH

COURS DE TAMAZIGHT

Chaque mois, "le Monde Amazigh" continue à vous livrer des cours de langue amazighe que la Fondation BMCE avait élaboré, en coédition avec la Librairie des Ecoles, comme outils pédagogiques sous forme d'un manuel intitulé "A nlmd tamazight" .

Sur le plan référentiel, "A nlmd tamazight" est un ouvrage pionnier qui adopte les directives définies dans les Discours Royaux et dans le dahir portant création et organisation de l'Institut Royal de la Culture Amazighe.

"Le Monde Amazigh" vous offre, cette fois-ci, des cours du parler du Rif, dont les auteurs sont Mohamed CHAMI et Sabah TAÏBI.

"Le Monde Amazigh" tient à remercier Dr. Leila MEZIAN BENJELLOUN, présidente de la Fondation BMCE de nous avoir autorisé à publier ces cours, qui seront sans aucun doute de grande utilité aux enseignants et à ceux qui veulent apprendre la langue amazighe.

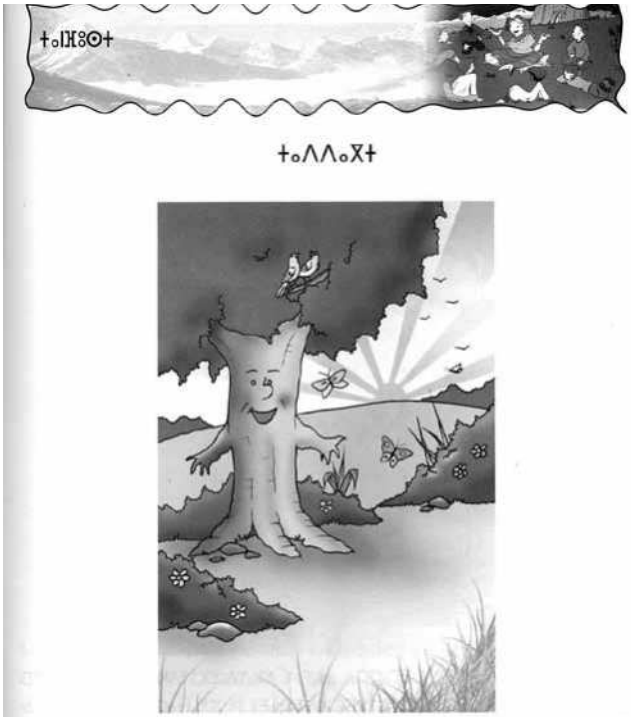

Air Arabia s'envole vers Alexandrie à partir de Casablanca

• Première destination en Afrique avec quatre vols hebdomadaires
• Première liaison avec le 3e centre d'activités d'Air Arabia en Égypte
• Des tarifs promotionnels sont disponibles sur www.airarabia.com

Casablanca, Maroc, le 12 octobre 2010 : Air Arabia, le premier et principal transporteur à bas prix (TBP) au Moyen-Orient et en Afrique du Nord a annoncé lors de sa conference de presse à la quelle a pris part un de nos journalistes qu'il débute ses services vers Alexandrie en Égypte à partir de son centre d'activités à l'aéroport international Mohamed V de Casablanca. L'Égypte représente la douzième destination à partir de Casablanca sur le réseau toujours

grandissant **d'Air Arabia**.
Les vols à partir de Casablanca s'effectueront au début trois fois par semaine tous les mardi, jeudi et samedi. À partir du 31 octobre les vols s'effectueront quatre fois par semaine tous les lundi, mardi, jeudi et samedi à 15h00 pour arriver à Alexandrie à 21h40. Les vols de retour partiront d'Alexandrie à 22h25 pour arriver à Casablanca à 02h00. La nouvelle ligne Casablanca-Alexandrie sera également en contact avec le réseau d'**Air Arabia** (Égypte), en particulier vers des villes comme Abu Dhabi et Beyrouth.
Tel qu'a déclaré M. **Adel Ali**, président directeur général du groupe Air Arabia : « Nous sommes ravis d'annoncer le début de nos vols à destination d'Alexandrie. Nos opérations au Maroc ont démarré il y a à peine un an et nous avons réussi à poursuivre notre croissance. Nous sommes convaincus que la nouvelle liaison entre Casablanca et l'Alexandrie offrira à nos clients un excellent rapport qualité/prix pour les voyages aériens entre les deux villes; Ainsi que de contribuer à la croissance du tourisme du royaume »
Air Arabia a lancé son deuxième centre d'activités au Maroc le 29 avril 2009. La compagnie aérienne dessert actuellement des vols directs de sa base à Casablanca vers Montpellier, Bruxelles, Paris, Lyon, Istanbul, Milan, Barcelone, Amsterdam, Bologne, Bâle et Venise.
La flotte d'**Air Arabia** se compose d'aéronefs neufs de type Airbus A320 qui offrent aux passagers la meilleure configuration disponible sur le marché des vols économiques avec 32 pouces d'espace entre les sièges ainsi que la franchise bagages gratuite. Le transporteur offre à ses clients confort, fiabilité et une valeur ajoutée à leur argent pour les voyages aériens, de et vers le Royaume du Maroc.
Pour de plus amples renseignements, veuillez visiter:

www.airarabia.com

Pour de plus amples renseignements, veuillez communiquer avec:
Housam Raydan
Directeur des communications corporatives
Air Arabia PJSC
Sharjah, ÉAU
Tél.: +971-6-5088968
Télécopieur: +971-6-5580031
Bureau de presse d'Air Arabia Maroc
Casablanca, Moroc
Tél.: +212-522-777 595
Télécopieur: +212-522-996 740
Courrier électronique: pressoffice@airarabia.com

Une marche national symbolique pour la mise en œuvre des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER)

Le dimanche 31 octobre les organisations marocaine des droits de l'homme ont organisé une marche nationale symbolique réussie, qui a mobilisé des centaines de personnes, pour la mise en œuvre intégrale des recommandations de L'Instance Equité et Réconciliation relatif à la clôture du dossier des violations des droits de l'homme.
Sur proposition de l'instance du suivi des recommandations du forum national sur les violations des droits de l'homme, et dans la perspective d'organiser le deuxième forum national ;
Prenant en considération les sacrifices et les efforts qui ont contribué à l'élaboration de ces recommandations destinée à toutes les composantes sociales, particulièrement l'Etat marocain, en vue d'éviter que ce qui s'est passé se reproduise ;
Insistant sur ses préoccupations quant au retard relatif à la mise en œuvre des recommandations, en l'occurrence celles ayant trait aux institutions et à la juridiction ;
Les manifestants de gauche, islamistes et amazighistes, présents à la marche, sous un temps plus ou moins pluvieux, et qui ont sillonné le Boulevard Mohamed V en s'arrêtant à la gare central ont revendiqué ce qui suit :
• La poursuite de la révélation des listes des victimes de disparition ainsi que des lieux où ils gisent, leur identification et la possibilité pour leurs familles de récupérer leurs dépouilles ;
• La publication de la liste officielle et complète de ces victimes ;
• La poursuite des compensations individuelles et collectives et l'intégration sociale ainsi que la qualification sanitaire des victimes et de leurs proches ;
• Des excuses officielles et déclarées de l'Etat ;
• L'adoption du droit international comme référence dépassant le droit national ;
• La ratification urgente des chartes internationales relatives aux disparitions ainsi qu'au protocole facultatif annexé à la charte relative à la lutte contre la torture, le deuxième protocole facultatif annexé à la décennie internationale relative aux droits civiles et politique qui prône l'abolition de la peine de mort et les Statuts du Tribunal Pénal International ;
• L'ouverture d'un dialogue public relatif à la révision de la constitution qui garantira une protection constitutionnelle des droits de l'homme ;
• La réforme du système juridique et la concordance de la juridiction nationale avec les chartes et déclarations internationales des droits de l'homme ;
• La considération du fait d'achaper à la punition comme crime et la mise en place d'une politique publique transparente quant à la gouvernance sécuritaire ;
• La réforme de la justice dans le dessein de lui permettre son autonomie, son équité et son efficacité quant à la garantie des droits et des libertés ;
• L'ouverture des archives et documents en relations avec les violations des droits de l'homme pour les experts de l'histoire, les universités et aux activistes dans le domaine des droits de l'homme ;

La marche nationale symbolique a été organisé par l'Organisation Marocaine des Droits de l'Homme (OMDH), Association Marocaine des Droits de l'Homme (AMDH), Forum Nationale pour la Vérité et la Réconciliation (FNVR), La Ligue Marocaine des Droits de l'Homme et l'Association Justice, appuyé par des organisations amazighes et l'organisation américaine Human Right Watch.

L'Association Issni N'Ourgh a organisé la 4ème édition du Festival International Issni N'ourgh du Film Amazigh à Agadir

En partenariat avec l'Institut Royal de la Culture Amazighe /IRCAM, L'Association Issni N'Ourgh a organisé du 05 au 09 octobre 2010, la 4ème édition du Festival International Issni N'ourgh du Film Amazigh à Agadir, Dans la salle de la chambre de commerce, d'industrie et de services d'Agadir.
La soirée du samedi 09 octobre 2010 été la soirée des prix Issni N'Ourgh.
Compétition vidéo
* Meilleure interprétation masculine : Mohamed AORAGH dans Le film tichkade Rami FIJJAJ
* Meilleure interprétation féminine fatima amseguin dans Le film iwiss n tmazirte de Lahoussin CHKIRI
* Meilleur scénario Abdellah elmennani du film tazite
* Meilleure réalisation Le film tazzite de Brahim Chkiri
Prix documentaire :
* Le grand prix de la mémoire bougafer 33 d ahmed baidou
* Meilleure documentaire kamal hamadi Marbi cherif abderrazak
Prix cinéma
* Meilleure interprétation masculine Abdellah aourik dans le film les arêtes du cœur de Hicham AYOUCH
* Meilleure interprétation féminine aya Hamdi dans le film Algérien la maison jaune de Ammor HAKAR
Grand Prix Issni N'Ourgh
Film « SI mhand U Mhand » – des réalisateurs Rachid BENAALAL ET Yazid KHODJA (Algérie/MAROC).

*** Rachid BOUKSIM**
Directeur du festival

العالم الأمازيغي
LE MONDE AMAZIGH
ⵜⵉⵎⵣⵖⵉ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
ⵎⵓⵔⵉⵜⴰⵏⵉⴰ ⵎⵓⵔⵉⵜⴰⵏⵉⴰ

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH - DEPOT LEGAL: 2001/0008 - ISNN: 1114 - 1476 - N° 125 / Novembre 2010-2960 - PRIX: 5 DH / 1,5EURO

L'AMAZIGHITÉ À LA LUMIÈRE DU DERNIER RAPPORT DES NATIONS UNIS RELATIF À LA DISCRIMINATION RACIALE

Le journal « Le Monde Amazigh », l'Observatoire Amazighe des Droits et Libertés (OADL) et la Confédération des Associations Amazighs du Nord du Maroc organisant la conférence de Presse le Mercredi 13 octobre 2010 sous le thème « L'amazighité à la lumière du dernier rapport des Nations Unis relatif à la discrimination raciale», informent l'opinion publique de ce qui suit :

1) Le Comité pour l'élimination de la discrimination raciale des Nations unis a édité son dernier rapport le 27 Août 2010 concernant l'Etat marocain. Les observations et les conclusions finales des experts internationaux de ce comité sont d'une grande importance étant donné les préoccupations et les recommandations qui y sont stipulées. Le comité se dit préoccupé par certains aspects discriminatoires de la politique de l'Etat marocain et lui recommande de rendre ce rapport publique, recommandation que l'état marocain a totalement ignoré, portant ainsi atteinte au droit des citoyens à l'information.

2) Les conclusions de ce rapport, les nombreuses entraves pour une réelle intégration de l'amazighe, le retard et la régression constatés dans ce domaine, nous confirme que le slogan brandit par l'état sur la diversité culturelle et linguistique au Maroc ainsi que la reconnaissance de la composante amazighe, n'était en fait que de la poudre aux yeux pour que l'état puisse redorer son blason et renouveler sa légitimité au niveau international. Et les faits sont là.

a) La constitution marocaine ne reconnaît toujours pas l'Amazighe ni comme langue nationale ni comme langue officielle, ce qui entraîne par conséquent aucune garantie de sa protection quelques soient les textes ou les circulaires concoctés par les différents ministères.

Dans le dernier rapport des Nations Unis, il est recommandé d'inscrire la langue amazighe comme langue officielle dans la constitution. (Article 11).

b) La mauvaise foi et l'absence de volonté politique de l'état ont engendré un retard considérable dans la généralisation de l'enseignement de l'Amazighe. Cette généralisation a non seulement prit beaucoup de retard, mais a reculé ou même stoppé dans certaines régions. Le traitement de ce dossier ira de la négligence, à la légèreté ou au mépris total. Arguments souvent avancé par les responsables : manque de ressources humaines ??? Plus de 15 000 enseignants ont été formés en amazighe par l'IRCAM mais seulement 5000 d'entre eux enseignent l'amazighe. Plus d'une centaine de nouveaux licenciés en Amazighe d'Oujda et Agadir se retrouvent sans travail.

Dans certain organisme consultatif comme le Conseil Supérieur del'enseignement, certains membres parlent même de consolidation de la langue arabe, du renforcement des langues étrangères, mais considèrent la langue amazighe comme un « frein pédagogique ».

Tout est fait et continue à être fait pour retarder et faire échouer ce processus de généralisation.

c) Aucun respect des cahiers des charges de la Société SORIAD (2M) et de la SNRT (TVM) qui stipulent pourtant que 30 % des programmes culturels, informatifs, documentaires, artistiques et cinématographiques seront en langue amazighe, On assiste même à une régression. Les rares émissions amazighes qui y ont survécu, sont diffusées à des heures impossibles. Par contre, pour la Télévision amazighe (TV8), les responsables veillent de prêt à ce que les 30% consacrés à la langue arabe y soient respectés.

Quant aux radios nationales, la radio nationale amazighe n'est toujours pas captée sur l'ensemble du territoire et les autres radios publiques ou privées ne prennent aucunement en compte la diversité culturelle et linguistique de notre pays.

d) Malgré la circulaire du Ministère de l'Intérieur du 29 Avril 2010 qui stipule qu'aucune interdiction ne doit frapper les prénoms amazighs, quelques fonctionnaires des bureaux d'enregistrement nationaux ou des ambassades du Maroc à l'étranger continuent de refuser les prénoms amazighs sous prétexte qu'ils sont « interdits » ou qu'ils n'en connaissent pas le sens. (Lyon Juillet 2010, Missour Septembre 2010). Une recommandation a été faite à cet effet dans le rapport des Nations Unis.

e) L'état marocain continue à utiliser des concepts qui exclut totalement la composante amazighe tel que « Maghreb Arabe »,Al Watan el Arabi », « Arabo-musulman »…concepts qui donnent le sentiment aux imazighen d'être étrangers chez eux.

f) Aucune transparence de l'état marocain en ce qui concerne la carte linguistique et culturelle du Maroc réclamée par les Nations Unies, mais des réponses fuyantes où il est indiqué que le peuple marocain a une seule culture due à un brassage ethnique.(???).

g) L'acharnement obstiné des membres du groupe parlementaire du parti de l'Istiqlal qui reviennent à la charge ces derniers jours quant à la proposition de loi concernant l'arabisation totale de la vie publique, (une loi où il est question de pénaliser toute personne, institution et association de lourdes peines allant jusqu'à 10.000 Dh s'il n'utilise pas la langue arabe et que la langue arabe !!!), faisant ainsi fi de toutes les décisions concernant l'Amazighité depuis 2001.

En négligeant le dossier amazighe et en revenant sur les acquis au lieu de les consolider, l'état marocain porte atteinte aux droits linguistiques et culturels des citoyens et ne fera qu'aller à l'encontre des recommandations des Nations Unies. Cette politique d'exclusion d'une grande partie du peuple marocain sera susceptible de faire perdre à l'état marocain toute sa crédibilité à l'intérieur comme à l'extérieur et mettra en péril la paix et la cohésion sociale dans ce pays.

Découverte archéologique à Oukkaï-Medden

Dans le cadre du programme de recherches archéologiques: "Art, peuplements et paysages du Haut Atlas marocain" mené en coopération internationale entre l'Institut National des Sciences de l'Archéologie et du Patrimoine (Rabat), et l'Université Complutense (Madrid), une équipe mixte de chercheurs marocains et espagnols est en train d'effectuer des prospections et des fouilles archéologiques à l'Oukkaïmedden.

Connue au niveau national et international par sa station de skie, rares ceux qui savent que cette cuvette de haute montagne abrite l'un des plus important site archéologique d'art rupestre de toute l'Afrique du nord.

L'Oukkaïmedden est un pâturage d'été, exploité depuis la préhistoire jusqu'à nos jours. Ce qui en fait un rassemblement estival des tribus de transhumants du Haut Atlas Central. D'ailleurs l'étymologie du toponyme le confirme: Oukkaï : Rassemblement, Medden: Hommes.

Les transhumants des époques préhistoriques ont laissé des traces indélébiles de leurs passages saisonniers. Ces traces sont bien visibles sur le paysage, sous forme d'art figuratif ou schématique gravé sur les dalles rocheuses: animaux sauvages (éléphants, félins, antilopes, oryx, rhinocéros, autruches…etc) animaux domestique (bovins, caprins, chiens, cheval), figures anthropomorphes et armes métalliques (poignards, javelots, haches, épées, boucliers, hallebardes).

La communauté scientifique a de tout temps attribué ces figurations rupestres à l'âge du Bronze (de 1800 à 900 ans avant l'ère chrétienne).

Or, l'équipe maroco-espagnole, vient de découvrir un site d'habitat beaucoup plus ancien, qui remonte au Néolithique final (de 2800 à 2400 ans avant l'ère chrétienne). L'équipe archéologique a exhumé un sol d'occupation d'une cabane préhistorique, où gisait une multitude d'outils en pierre, taillés dans des blocs de silex, ainsi que plusieurs fragments de vases décorés.

Bien loin d'apparaître comme une terre répulsive pour les hommes préhistoriques, le Haut Atlas semble avoir été une zone attractive, très probablement temporairement, mais aussi régulièrement, tout au long des phases culturelles de la préhistoire récente et de la protohistoire. Cette zone a dû jouer le rôle de terre de contact entre les milieux atlantiques et sahariens, et peut donc témoigner aux mieux de la réalité des échanges effectifs pouvant exister entre ces deux ensembles géoculturels.

*** Youssef Bokbot**
Professeur Habilité
INSAP, Rabat

دعوة إلى تصحيح المفهوم الإيديولوجي الخاطيء للحضارة المغربية

ذ الصافي مومن علي

مثلما كان الناس من قبل لا يدركون ان الشمس في حقيقتها نجمة من نجوم السماء، بل كانوا يعتقدون ان الشمس شيء، والنجمة شيء اخر، وانهما تختلفان في طبيعتهما وفي حجمهما ، كذلك الكثير من الناس ما يزالون لحد الان يعتقدون ان الحضارة المغربية شيء، والحضارة الامازيغية شيء اخر، تتمايزان عن بعضهما في التكوين والمكون ، غير انه مثلما لم يصل الناس الى ادراك حقيقة وحدة الشمس والنجمة الا بعد التخلي عن الثقافة الايديولوجية المفركة، والنظر الى الامور بمنظار العقل والعلم ، كذلك ادراك الوحدة العضوية القائمة بين الحضارة المغربية و الامازيغية ، لا يحصل ايضا الا بشرط معرفة حقيقة الحضارة الامازيغية ، معرفة واضحة ومتميزة ، استنادا الى ا لاحكام الموضوعية للنهج العلمي والمنطقي .

فما هي اذن حقيقة مفهوم هذه الحضارة ؟

مما لاشك فيه أن أغلب الناس مواطنين كانوا او اجانب مثقفين او عوام، يجدون الجواب عن هذا السؤال منقوشا في ذاكرتهم على الشكل التالي:

((الحضارة الأمازيغية هي كل ما أنتجه المغاربة «الامازيغ» في الجبال والقرى النائية من رقصات وأغاني وحكايات الجدات، وحلي، وأطعمة وأعراف وعادات وقصبات الصحراء وغير ذلك من الإنتاج المادي والغير المادي الذي يطغى عليه في الغالب طابع الشفوية والصناعة الحرفية، مضاف اليه بعض الكتابات والإبداعات الحديثة التي أنتجها مثقفوا الحركة الثقافية الأمازيغية في عصرنا الراهن))

وهذا الجواب الجاهز رسخ في الاذهان مفهوما مغلوطا عن الحضارة المغربية مفاده انقسام هذه الحضارة الى قسمين مختلفين :

1 - *حضارة امازيغية متخلفة* وذات طابع بدوي مزمن ، تنتمي في الغالب الى المغاربة «الامازيغ»،

2 - ثم *حضارة عربية مدنية* راقية ، تنتمي الى المغاربة «العرب»

ونتيجة لهذا المفهوم الايديولوجي الذي جرد الامازيغ من عطاء اية حضارة متطورة ، فقد اعتاد الناس على الاعتقاد بان كل ما يوجد في بلادنا من مدن تاريخية كمراكش وفاس وشالة (الرباط) ووليلي وتينجيس (طنجة) وبناسا والصويرة وغيرها، وكل ما انتج فيها من عمران وثقافة راقية، لاعلاقة له بالشعب الامازيغي او بالحضارة الامازيغية، معتبرين انه من انتاج شعوب اخرى كانت بحسب تسلسل العصور، اما فينيقية او رومانية او عربية .

هذا وقد ظلت الصورة الخاطئة لهذا المفهوم تطبع عقلية شعبنا وتوجه سياساته لمئات السنين ، الى ان ظهر في العصر الحديث مفهوم جديد للهوية ، يؤسس انتماء حضارات الشعوب عامة، على *معيار الشعب والارض* ، وليس على *معيار الدم والنسب العرقي*، او على *معيار اللغة والنمط الحضاري*، المعتمد عليهما من طرف المفهوم السابق، فتوصل بهذا المعيار الموضوعي الى حقيقة الحضارة الامازيغية، تخالف جذريا ما سبق ان صاغه المفهوم القديم عنها من تعريف مغلوط .

وهذه الحقيقة كالتالي :

الحضارة الأمازيغية هي كل ما انتجه الشعب الامازيغي من ثقافة مادية او غير مادية، في فترات استقلاله، على امتداد تاريخه كله، مستعملا في ذلك اما لغته الامازيغية واما لغة اجنبية متبناة ، انطلاقا من نقائش وادوات العصر الحجري، الى بناء صرح مسجد الحسن الثاني في عصرنا الراهن .

وطبعا كل متامل في هذه الحقيقة يجدها صادقة و صحيحة ، لارتكازها على معيار موضوعي وعادل ، يتجلى في البناء الفعلي لاعمال حضارية ، بغض النظر عن اللغة المستعملة في هذا البناء ، او عن الاصول العرقية لافراد الشعب .

ومما لاشك فيه ان منطق هذه الحقيقة يفرض بداهة ان تنسب الى الشعب الامازيغي كل الحضارات التي ثبت فعليا انه هو الذي بناها بمجهوده وعرق جبينه، كما يفرض كذلك ان يسترد هذا الشعب كل منجزاته الحضارية التي اختلسها منه المفهوم السابق ، لضمها الى شعوب اخرى ، استنادا الى معياري اللغة والنسب العرقي العنصريان . ويبدو ان مشروعية هذا المنطق تستمد قوتها من تجربة بعض الشعوب التي تبني حاليا حضارتها على لغة اوروبية متبناة، وعلى النمط الحضاري الغربي السائد في العالم، مثل الشعب السينغالي والافواري في افريقيا، والشعب الهندي في اسيا ، ذلك انه لا يعقل ان تسلب هذه الشعوب من حضارتها الحديثة ، وتنسب اما الى الشعب الفرنسي، او الى الشعب الانجليزي ، لا لشيء الا لانها شيدت حضارتها الجديدة هذة على اللغة الفرنسية او على اللغة الانجليزية .

اذن اذا ما تخلينا في تصنيف الحضارة الامازيغية، عن معياري اللغة المتباة، والنسب العرقي، المتجاوزين علميا وعالميا، واعتمدنا على معيار الشعب والارض الموضوعي، فان ذلك سيفضي بنا حتما الى قراءة جديدة لهذه الحضارة، تعيد تشكيل مراحلها التاريخية كما يلي :

أولا: *ان الحضارة القرطاجية* في حقيقتها هي حضارة أمازيغية، لأن الذي بناها هو الملك الأمازيغي (أيارباس) وخلفاؤه، وليس – كما يعتقد خطا – الأميرة الفينيقية (عليسا) او (ديدون) وأتباعها التي التجأت الى هذا الملك القوي لحمايتها من أخيها (بيجماليون) الراغب في قتلها، وانه نظرا لتبوث تاريخيا قيام هذه الأميرة باحراق نفسها هي ومن جاء معها ، لرفضها الاقتران بهذا الملك الذي طلب منها الزواج، فان قراءة التاريخ القديم قراءة سليمة تعلمنا أن لا علاقة للأميرة المذكورة ولا للفينيقيين بتأسيس مملكة قرطاج ، لأن التاريخ يشهد أن هؤلاء عندما جاؤوا الى تامازغا (شمال افريقيا) وجدوا مملكة (ايارباس) قائمة وقوية بجيشها وحدودها وكل مؤسساتها، وأنهم عندما احرقوا أنفسهم ، تركوا هذه المملكة التي استمرت في قوتها، بل وفي توسعها في ضفتي البحر الابيض المتوسط الجنوبية والشمالية ، الى أن قضى عليها الملك الامازيغي ماسينيسا بعد تحالفه مع الرومان .

ولكن رغم تأكيد التاريخ لحقيقة وجود مملكة (ايرباس) قبل مجيء الاميرة الفينيقية، ورغم تاكيده ايضا لحقيقة استمرار هذه المملكة بعد هلاك هذه الاميرة هي والفينيقيين الذين اتوا معها، فان وزارة التربية الوطنية مع الاسف الشديد تصادق على كتب مادة التاريخ والاجتماعيات تدرس لناشئتنا تاريخا محرفا مفاده ان الاميرة (ديدون) المذكورة هي التي اسست مملكة قرطاج وان مواطني هذه المملكة فينيقيون، اصلهم من مدينة (صور) اللبنانية .

ولذلك ينبغي لهذه الوزارة في تقديري ان تتراجع عن أعتماد معيار اللغة الايديولوجي الذي يلحق هذه الحضارة ظلما بالفينيقيين ، لا لشيء الا لان الامازيغ اعتمدوا في بنائها على اللغة البونيقية، التي كانت في أصلها لغة عامية انبثقت من خليط من الفينيقية و الامازيغية.

وفي هذا السياق أشير أن هذا التحريف التاريخي للحضارة الامازيغية القرطاجية

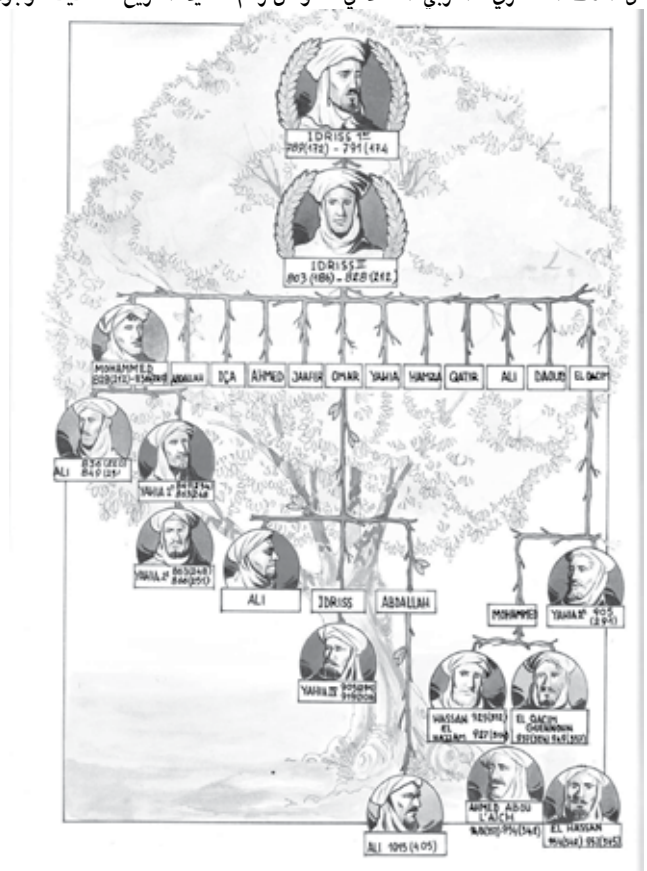

ا لمعتمد على حكاية د يد و ن الهاربة من الشرق، قد تكرر واعاد نفسه ايضا مع حكاية ادريس الاول الهارب كذلك من الشرق، حيث لقنت لنا كتب التاريخ الايديولوجي خرافة كونه مؤسس الدولة الإدريسية، مع العلم أنه كان بعيدا عن هذا التأسيس، لثبوت تاريخيا أنه لما جاء الى المغرب، وجد دولة قوية قائمة، بحدودها وبجيشها وبعاصمتها الراقية مدينة وليلي المبنية على الطراز الروماني الرفيع ، وبملكها الشجاع عبد الحميد الأوربي الذي حماه من الدولة العباسية، مثلما حمى في السابق الملك ايارباس الاميرة عليسا من اخيها بيجماليون، ثم ايضا بماضيها العريق الذي يعود الى ما قبل الفتح الاسلامي ، كما يشهد على ذلك كتاب (البيان المغرب) لابن عذاري الذي ذكر ان موسى بن نصير لما عاد الى الشام صحب معه عشرين ملكا من ملوك المدائن التي فتحها في شمال افريقيا من بينهم ملك اوربة المسمى (مزدانة) .

ولكن مؤسساتنا التعليمية والاعلامية وغيرها تركت مرة اخرى العلم والعقل وتبنت الخرافة الإيديولوجية التي توحي لناشئتنا كون المغرب كان عبارة عن قبائل بدوية مشتتة ومتصارعة، الى ان جاء ادريس الاول ، فجمعها في دولة، وعلمها ان تعيش لاول مرة في مدينة راقية .

ومن هنا فان النزاهة العلمية تقتضي كذلك أن تتخلى كل الوزارات المعنية عن معيار النسب العرقي العنصري في تحديد هوية الدولة الادريسية التي ينبغي ان تسمى هكذا الدولة الاوربية، نسبة إلى الأوربيين مؤسسيها الحقيقيين، على اعتبار أن الدول تحتفظ عادة بإسم مؤسسيها الأولين، ولا يتغير إسمها بملوكها المتعاقبين، مهما بلغوا من قوة ومهما كان لهم من تاثير، بدليل أن الدولة العلوية بقيت محتفظة بإسم مؤسسها الأول الذي لم يتغير ليحمل إسما أخر لأحد ملوكها العظماء الذين تعاقبوا على عرشها، كما ينبغي لهذه الوزارات ايضا أن تتخلى عن ذلك المعيار العرقي في تحديد هوية ادريس الأول، فتعتبره ملكا امازيغيا من ملوك الدولة الاوربية، إستنادا إلى واقعة تجنيسه، واندماجه في الشعب والوطن الامازيغيين، هذا التجنيس الذي خول له طبعا الإستمتاع بكافة حقوقه المدنية والسياسية، إذ المنطق والحس السليم يؤكدان أن الأوربيين ما كانوا ليسندوا إليه وظيفة الإمامة والملك لو لم يكونوا متأكدين فعلا من إندماجه فيهم، ومن اخلاص ولائه لدولتهم .

واعتقد انني لست بحاجة الى البرهنة على صحة معيار الشعب في تحديد الهوية الوطنية للاشخاص، والبرهنة كذلك على العمل به وتطبيقه عالميا في الماضي والحاضر، بدليل اعتماده من طرف الرسول محمد (ص)، حينما اعتبر نفسه عربيا على الرغم من انتساب جده ابراهيم عليه السلام الى هوية اخرى غير عربية، واعتماده ايضا من طرف الشعب الفرنسي الذي يعتبر الرئيس نيكولا ساركوزي مواطنا فرنسيا على الرغم من انتماء اصوله العرقية إلى شعب اخر، ثم اعتماده ايضا من طرف شعوب اخرى كثيرة .

وبعد هذه الإشارة التوضيحية لحقيقة تاريخ ادريس الأول التي دفعنا إليها الإستطراد في معرض الحديث عن الدولة الأمازيغية القرطاجية نعود لنواصل سرد القراءة الجديدة لمختلف الحضارات الامازيغية المتعاقبة بعد سقوط هذه الدولة .

« « « «

ثانيا : ثم أن ما بناه الشعب الأمازيغي من ثقافة وحضارة بواسطة ملوكه ماسينيسا وجوبا الأول وجوبا الثاني وبطليموس وباخوس قبل الإحتلال الفعلي الروماني يجب أن يدمج في الحضارة الأمازيغية على الرغم من بناء هذه الحضارة باللغة اللاتينية وبالنمط الحضاري الروماني.

ثالثا : وأيضا ان الانتاجات الفكرية والإبداعية للكتاب والمبدعين الأمازيغ في عهد الاحتلال الروماني مثل القديس اوغسطين، وأبوليوس، ودوناتوس، واراطوسطينس وفرونطوماركوس وتيكينيوس وغيرهم يجب عدلا وانصافا ان تدخل في عداد الثقافة الأمازيغية وليس في عداد الثقافة الرومانية بالرغم من عدم انتاج هذه الابداعات باللغة الأمازيغية.

رابعا : وأخيرا فان كل ما أنتجه هذا الشعب في العهد الإسلامي بعد استقلاله عن الخلافة العربية في المشرق ، وحكم نفسه بنفسه بواسطة اماراته ودوله وامبراطورياته انطلاقا من الدولة الأوربية (الإدريسية) مرورا بالدولة المرابطية والموحدية الى الدولة العلوية في عصرنا الحاضر، يجب أن يدرج في خانة الحضارة الأمازيغية وليس في خانة الحضارة العربية، لكي لا ندخل بذلك في اطار الاختلاس الحضاري الفج المضاد للعقل وللقانون الطبيعي.

وهكذا فاذا ما طرحنا جانبا ايضا الفكرة الخاطئة للمفهوم القديم الذي تختزل الشعب الامازيغي في سكان الجبال والمناطق النائية من شمال افريقيا، فان حقيقته ستبدو جلية واضحة كالتالي :

1)- انه الشعب الذي اتخذ من أرض شمال افريقيا وطنا له منذ ان كان يتواصل فيه فقط بالإشارات، أي قبل توليده في نفس هذه الأرض لغته الأمازيغية التي تميزه عن باقي شعوب العالم.

2)- ان هذا الشعب كان مثله مثل جل شعوب المعمور يغزو في فترات طغيانه أوطان شعوب أخرى مثلما فعل في عهد قائده (شيشونغ) الذي يقال انه احتل أرض مصر مؤسسا فيها الأسرة الفرعونية الثانية والعشرين، وكما فعل أيضا في العهد القرطاجي حينما استولى على اسبانيا وجنوب ايطاليا، وبعض جزر البحر الأبيض المتوسط، ثم كما كرر هذا الفعل أيضا في العصور الوسطى حينما اكتسحت جحافل جيوشه أرض مصر والشام موطدة فيها دولته الفاطمية، وأخيرا عندما عادت جيوشه الى الأندلس بواسطة امبراطورياته المرابطية والموحدية ، لكن في مقابل ذلك يخضع هو أيضا طبعا للغزو والاستعمار في فترات ضعفه وانقسامه، وقد كان أول استعمار تعرض له هو الاستعمار الروماني (وليس الفينيقي كما يعتقد) وآخره الاستعمار الفرنسي والاسباني والايطالي.

3)- انه معروف بحرصه على حماية وطنه وسيادة كيانه، ومشهود له تاريخيا أنه لا يستكين أبدا اذا ما هوجم في أرضه، وأنه يظل يقاوم ويحارب المستعمر كيفما كان الى أن يستعيد حريته ولو كلفه ذلك زمنا طويلا وكفاحا مريرا، بدليل أنه كان آخر الشعوب التي خضعت للاستعمار الروماني وأول الشعوب المسلمة التي استردت سيادتها من الخلافة العربية في المشرق وأخذت تحكم نفسها بنفسها انطلاقا من الدولة الأوربية (الإدريسية) الى الدولة العلوية في العصر الحاضر كما سبقت الاشارة الى ذلك من قبل .

4)- أنه لم يعرف عنه قيامه بابادة الشعوب التي غزاها، كما لم يعرف عنه ايضا قيام أي غاز أو مستعمر بابادته كليا أو جزئيا، أو وقوع تهجيره من وطنه، وبذلك لم يكن مصيره شبيها بمصير الهنود الحمر في أمريكا أو الشعب الأسترالي الأصلي في قارة استراليا، وهذه الحقيقة تؤكد اذن أنه مثلما كان حائزا لوطنه في الماضي، فانه حائز له أيضا في الحاضر، كما تؤكد ايضا أن كل مواطني شمال أفريقيا حاليا بدون استثناء هم الدين يشكلون لحمته ، واستمرار وجوده في أرضه.

5)- أنه لا يؤسس هويته الأمازيغية على عنصر العرق أو الجنس بل على الانتماء للشعب والوطن الأمازيغيين، معتبرا ان كل منتم لهما مواطنا أمازيغيا ولو كانت أصوله العرقية من شعب آخر ، مثلما يعتبر كذلك أن الأمازيغ القدامى المستوطنين للأندلس اسبانيي الهوية ، والأمازيغ الفاطميين المستوطنين في مصر والشام ، مصريين وشاميي الهوية، ونفس الشئ بالنسبة للأمازيغ المستقرين في بلاد السينغال وفي دول افريقية أخرى.

وبعد : فإن كل هذه الأسباب والمعطيات الموضوعية تفضي بنا الى نتيجتين هامتين :

- الأولى: هي كون المفهوم السابق لحضارتنا ليس سطحيا أو ايديولوجيا فحسب، بل هو خطير أيضا على وحدة شعبنا وعلى وحدة تاريخنا، لأنه يرسخ في الأذهان أن الشعب الأمازيغي شيء ، والشعب المغربي والمغاربي شيء آخر، وأن الحضارة الأمازيغية شيء، والحضارة المغربية والمغاربية شيء آخر.

- أما الثانية: فهي أن الشعب الأمازيغي هو نفسه الشعب المغربي والمغاربي، وأنهما لا يختلفان الا في الاسم، وأن الحضارة الأمازيغية والحضارة المغاربية هما أيضا اسمان مترادفان لمسمى واحد.

* محام بالدارالبيضاء

المصادر

- قصة الحضارة - ويل ديورانت
- تاريخ قرطاج - مادلين هوراس ميادان
- البيان المغرب - ابن عذاري
- الدولة والمجتمع في العصر الموحدي - ذ الحسين اسكان
- كتاب الجديد في الاجتماعيات المصادق عليه من طرف وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الاطر والبحث العلمي - السنة السادسة من التعليم الابتدائي .
- الوعي بذاتنا الامازيغية - الصافي مومن علي
- الامام ادريس مؤسس الدولة الادريسية - علال الفاسي ، عبدالله كنون، عبدالهادي التازي، محمد المنوني .
- تاسيس اول دولة عربية اسلامية في المغرب الاقصى - د العربي اكنينح

الأمازيغية، البعد المتوسطي، والثقافة المغربية *

رشيد الحاحي

هل يمكن للجوار الجغرافي أن يعوض القران الإيديولوجي الذي غداه مكر التاريخ، وما مدى إمكانية تحقق «المتوسطي» كإطار مجالي للتبادل الثقافي والحضاري، وكأفق استراتيجي بديل للانتماءات ذات النزوع الايديولوجي التي أثبت هلاميتها الفكرية وكسادها الثقافي والسياسي؟ لكن، قبل كل ذلك، ماذا يميز الفضاء المتوسطي ومقوماته المجالية والتاريخية؟ وكيف يحضر هذا البعد أو الانتماء في أذهاننا ومتخيلنا نحن المغاربة البارزين على ضفته الجنوبية؟

تحدث ابن خلدون عن البحر الأبيض المتوسط كمعطى حي تربطنا به علاقة ألفة وانتساب، كما أكد مؤرخ المتوسط فيرناند برودل أنه» أكثر من أي أرض أخرى، أرض المتوسطي لا تكف عن الحكي عن نفسها، وعلى استرداد قواها بنفسها، فالوجود في الماضي شرط للوجود الحاضر». (F.Braudel , la méditer-ranée, l'espace et l'histoire, Paris, (champs- Flammarion, 1985,P8

قبل أن نتوقف عند خصائص هذا الجوار البحري والألفة التي طبعت حضوره في متخيل المغاربة، وعند فصول من حكايته التاريخية، يمكن أن نتلمس لغزية هذا المجال في صيغة حضور مفارق. فالمتوسط يتقدم إلينا في نفس الوقت كفضاء بارز وخفي، واضح ومبهم، مثير ومحبط، قريب جدا وبعيد جدا، واقعي ومتخيل، ملموس ومجاور لكن مجردا ومنفلتا !

لكن مفارقاته هذه تتبدد في حضوره الممتد من الماضي والمنفتح على المستقبل، فهو لا يكف عن طرح نفسه كجوار طبيعي بعمق تاريخي وثقافي دينامي، يصعب تلمس عتبة المستقبل من دون عبوره ولو بصريا، مما يجعل منه بديلا استراتجيا للارتباطات ذات النزوع الايديولوجي التي غداها مكر التاريخ والسلطة، وتحولت إلى قوقعة انتماء هلامي ما فتئت تؤكد كسادها السياسي وخواءها الثقافي والحضاري، لتظل مجرد مكبلات وعي زائف وتراثيل في عداد ماضي يفنده الحاضر باستمرار.

لكن، ماذا عن الاسم والدلالة؟ ايتمولوجيا تعني كلمة méditerraneum في اللاتنية حسب الجغرافي الروماني سولين Solin الذي عاش خلال القرن الثالث بعد الميلاد، تعني «بحر وسط الأراضي».

ولعل هذا الوضع الجغرافي هو الذي كان وراء كل الأوضاع التاريخية والأحداث والصراعات والتبادلات التي عرفتها هذه المنطقة من العالم. فهي ملتقى القارات وحوض يصل بين الأراضي وبين الثقافات والإثنيات، وإطار تاريخي عريق، مهد الحضارات الإغريقية والرومانية والأمازيغية والفرعونية ...، فالمتوسط فضاء متعدد غني بتنوعه اللغوي والثقافي والديني والمثيولوجي ...، مما جعل منه باستمرار مجالا ديناميا للصراع والتبادل والمثاقفة، وإطارا خصبا للعطاء والإبداع الإنساني في مختلف مجالات الفكر والقانون والآداب والفنون.

عندما نطرح سؤال علاقة المتوسطي بالثقافة المغربية سريعا ما تحضرنا أسماء ابن خلدون، وابن رشد ، وأفولاي و يوبا الثاني ، ومولود معمري ومحمد خير الدين وكاتب ياسين ...

لنقتصر على سرد بعض العلامات من التاريخ القديم. في رواية الحمار الذهبي لأفولاي -أبوليوس-، التي كتبها سنة 161م وتعتبر أول نص سردي وصلنا من تاريخ الفكر والآداب الإنساني، نقرأ ما يلي «لدي رأي جد حسن عنك وعن ثقافتك، أعلم أنك لست راقيا بفضل وضعيتك فقط، وليس فقط بفضل رقي روحك، لكن لأنك اعتنقت عدة ديانات تعلمت بتورع واجب الإنصات». وإذا عدنا إلى الكتابات التاريخية التي اهتمت بالأحداث والإنتاجات التي عرفها شمال إفريقيا، ومختلف أشكال الصراع والتفاعل والتبادل التي ميزت شعوب ضفتي البحر الأبيض المتوسط، نلقى التأكيد على الدور البارع الذي لعبه الأمازيغ في إغناء ثقافة المتوسطي على مستوى الفنون والآداب والفكر والتصوف، والمساهمة الكبيرة في صنع الازدهار الحضاري للمنطقة. فالمعروف أن الأمازيغ في تلك الفترات كتبوا باللغات الإغريقية واليونانية حتى أن جلهم صار يعد لدى المؤرخين ضمن مفكري وأدباء الرومان. فأفولاي ورع في الشعر والرواية والمسرح، والملك يوبا الثاني اشتهر بعلمه وحبه للفكر والفنون أكثر ما اشتهر بملكه، هو الذي أنشأ معاهد فنية للموسيقى والرسم ومكتبات، ووصل مشروعه الثقافي إلى بلاد اليونان والرومان حتى أثر في الحياة الأدبية والمدنية داخل أثينا، مما جعل أهل المدينة الإغريقية يخصون له تمثالا اعترافا بعطائه الثقافي ونبوغه الفكري. تنضاف أيضا أسماء العديد من الشعراء والكتاب، من بينهم سان أغسطين الذي كان أول من كتب جنس السيرة الذاتية في الآداب الإنساني، وغيره ممن ساهموا بشكل كبير في الحوار الحضاري والثقافي الذي يشهده المجال المتوسطي منذ القديم (يمكن العودة في هذا الصدد إلى : شارل اندري جوليان، تاريخ افريقيا الشمالية ، ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة ، الدار التونسية للنشر، 1969. ومحمد شفيق ، لمحة عن ثلاثة وثلاثين قرنا من تاريخ الأمازيغيين، دار الكلام، الرباط ، 1989).

كما تحضرنا رحلات التشكيليين الأوروبيين بدءا بدولاكروا وماجوريل، والتوثيق الاستشراقي لنظرة الشمال وهو يكتشف الجنوب، وكذا هنري ماتيس الذي قضى سنتين أو ثلاثة في شمال المغرب فاكتشف نور الجنوب المتوسطي وساطعة اللون وبساطة الرموز والتشخيصات، مما قاده إلى تطوير أسلوبه الصباغي الذي قام على اختزال الموضوع وسطحية اللون وإفعام الضوء، ومما مهد لظهور الحركة الوحشية Fauvisme في تاريخ الفن. ينضاف أيضا اسم بول كلي الذي كان لمقامه بتونس في بداية القرن الماضي أثر ملحوظ على تطور التجريد الرمزي وانفتاح تجربته الصباغية على الكونية. كما أن لقاء بابلو بيكاسو بالفن الزنجي والقناع الإفريقي لم يكن أن يتم إلا عبر الضفة الجنوبية للمتوسط والربط التجاري والثقافي، هذا اللقاء الذي كان وراء تحول كبير في تاريخ الفن أفضى إلى ظهور الفن الطلائعي واعتماد المدرسة التكعيبية le cubisme لرؤية تشكيلية جديدة خلخلت الإرث الإغريقي والمقاربة الفوتولوجية الغربية للموضوع البصري والجمالي.

انطلاقا مما سبق، وباستحضار الأبعاد الرمزية والجمالية لصورة المتوسطي في متخيلنا وإنتاجنا الفني والثقافي، كيف يمكن القبض على بعض خصائص هذا المجال الإنسي والحضاري؟ يمكن التوقف في هذا السياق، عند مقومات هذا الذي يلتقي المغاربة والفرنسيون والإسبان والايطاليون واليونانيون والتونسيون ...، على تسميته بالطقس المتوسطي L'ambiance méditerranéenne ، والذي يتجاوز مستوى الإحساس المجالي والجوي إلى صعيد الإنتاج الثقافي والفني والمتخيل الإنساني.

فمن خصائص المتوسطي:

- الإقدام والذهاب للقاء الأخر. وفي هذه الخاصية ذات الامتداد التاريخي والحضاري إحالة على حالة المبادرة والإقدام، والصراع والحوار، التي غدت المتخيل المتوسطي، مما يقرنها أيضا بالرغبة والمغامرة والفضول والبحث عن شيء ما، ربما عن الأفضل والمختلف، ولو تطلب الأمر المغامرة بالحياة، وفي هذا تفسير آخر لظاهرة قوارب الموت.

- الطقس المتوسطي يتصف بالحرارة والدفء ، ليس على المستوى الطبيعي فحسب بل والانساني في رمزيته المتعددة. هذا الدفء الثقافي الذي يولد الطاقة والدينامية والتجديد، لكن متى توفرت الشروط الضرورية لذلك، بل أنه قد يتحول إلى تدمير للذات وافتعال للصراع وإقصاء للاختلاف وانتصار للدوغما والاعتقاد المتوحش أو التمركز الأليف، إذا ما حالت الشروط السياسية والاقتصادية دون تصريف طبيعي وحضاري لهذا الثراء وهذا الجوار.

- المتوسطي أفق طبيعي يستطيع فرض الجوار الجغرافي وصدف المجال أمام هواجس السياسة وأطماع السلطة ومكر التاريخ. وهذا ما يجعل منه بديلا للصراعات والتقابلات التي ما لبثت تؤزم هذا الجوار وتخنق بعده الثقافي والانساني ، حيث يمكن اعتباره ممكنا استراتيجيا يعفينا من الصراع التقليدي شرق- غرب الذي تغذيه المقاربة الدينية للاختلاف وما ارتبط بها من تمركز عرقي وتعاط غرائبي من طرف الغرب، من جهة، ومن استعداء وشيطنه الأخر، من جهة الجنوب. بل يمكن اعتبار الجوار المتوسطي بديلا أيضا لهذا التقابل الانجلوسكسوني الذي لا يخلو من بعد صراعي مهما كانت خلفياته وامتداداته السياسية والاقتصادية، ويتعلق الأمر بمقولة : شمال- جنوب ، حيث أن من شأن الحوار الثقافي والحضاري التعددي أن يعيد للإنساني بعده الأساسي المنشود في هذا السياق، ولعب دور نقدي وتصحيحي في النقاش الدائر حول الاتحادات والتجمعات التي يهيؤها الساسة والاقتصاديون، والتي لن تخلو مرة أخرى من مكر السلطة والهيمنة والتاريخ.

*الأصل في هذا المقال هو المداخلة التي قدمتها خلال ندوة «البعد المتوسطي للثقافة المغربية» التي نظمت مؤخرا في إطار المهرجان المتوسطي بالناظور.

AWAL IDDEREN

محمد بسطام
bastam56@gmail.com

متى سينعم الوضع الأمازيغي بالاستقرار؟

كثيرة هي الإكراهات والعراقيل ووسائل الفرملة المكشوفة والمفضوحة التي يتم إسقاطها من قبل عقليات التحجر والخواء الفكري المستشرية في مواقع تنفيذ القرار التي«تبتكر » بين حين وآخر عقبات وحصارات لمقاومة أي شكل من أشكال تقديم العرض الأمازيغي بأسلوب حداثي لائق يمكن أن يرتقي بها لتأخذ مكانها الطبيعي في المشهد التربوي والإعلامي والإداري والقضائي والديني، فبعد أن تخلصت نسبيا من مخلفات ما بعد سنة 1930، وبعد الإقرار الرسمي الدولتي بكونها بعدا أساسيا للهوية الوطنية، وبعد أن أخذت تسترجع مكانتها الحضارية المختلسة بفضل الأطروحات العلمية الرصينة للمفكرين والمناضلين، أخذت معاول الهدم الحضاري تتصدى لمكاسبها الجزئية، باختلاق أوهام وأساطير معظمها لم يكن ليخرج عن ميكانيزمات الأسطوانة المشروخة المنتمية إلى نظرية المؤامرة، وما إن تم الشروع في التهيئة اللغوية من طرف الأطر العصامية التي كونت نفسها بنفسها، حتى خرجت حروب الحرف واللهجنة من قمقمها محولة الساحة الثقافية والفكرية ببلادنا إلى ميدان لنشر التسطيح والخرافات لتصل ذروتها بالدعوة إلى تقديس حرف وتكفير آخر أو شيطنته، وبعد التخلص من هذه الدوامة انطلقت دوامات أخرى مصاحبة لعمليات الإدراج في التعليم والإعلام، باستثمار المواقع التي احتلها البعض بفعل التوافقات وشبهها، وخاصة على مستوى المجلس الأعلى للتعليم للتلويح باعتبارها «معيقا» ببداغوجيا والدعوة إلى التراجع عن مكونات مناهجها التعليمي، أضف إلى ذلك ما حدث في دواليب وزارة التربية الوطنية عند بداية الموسم الدراسي الحالي بحذفها في موقع الوزارة الإلكتروني، ومضايقتها في بيداغوجية الإدماج بربط النشاط العلمي بالجغرافية، وبالتالي استحالة توطينها في استعمالات الزمن ، وخاصة بالمستويات : الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة بالتعليم الابتدائي، ويواكب هذه الجريمة الحضارية التطبيل الإعلامي لبعض المنابر المروجة «لأكذوبة» مايسمى ب» الاختراق الإسرائيلي» كأن أصحاب هذه المنابر يهيئون الرأي العام لأي تراجع، والقائمة طويلة من العراقيل، لنتساءل: متى يمكن أن نتحدث عن استقرار الوضع السياسي للأمازيغية؟؟؟

«أكديم ن زريك» كبرياء الصمود على جغرافية أمازيغية

* عمر افضن

لا نفهم كل هذا النقاش المجتر المتكرر المزعج، حول الصحراء الكبرى ، ولا نستوعب ما آلت إليه الأوضاع الحالية، حتى أصبح لا نفرق فيها بين البشر والسلعة وبين أي مقترح في مزاد..وقد ينعجب المرء كيف يستغل نزوح فئات من المهمشين إلى منطقة جغرافية اسمها " أكديم ن زريك " وترى دعاة العروبة يلفقون تهما لإنسانها باسم الجمهورية الوهمية، ربما قد يكون الإنسان مشحونا بأفكار دخيلة على المجتمع الصحراوي، لكن من الصعوبة بالمكان أن يمحي عبد العزيز وفريقه العسكري من دعاة التعريب مسح جغرافية الصحراء بحضارتها العريقة ولعل دلالة الاسم الامازيغي "اكديم نزريك" تنسجم وهذا الطرح.

ربما قد تسألنا يوما أكان نضال المغاربة والمقاومون الأشاوس في الصحراء دون هدف؟ ، أم هناك من يسعى إلى الركوب على نضالات الصحراويين و الاستحواذ على خيراتهم ولو بمرجعيات دخيلة على المجتمع الصحراوي، معاكسة للوحدة والوطنية كما ظلت قائمة عبرالتاريخ، وبين توجه عسكري صنعته أيادي القومية العربية همه الهدم كما نبه به العالم السوسيولوجي ابن خلدون منذ قرون مضت وارتبطت شخصيته بوصف دقيق للعرب واستخلص مقولة عنهم " اذا عربت خربت..." ، اما المغاربة البسطاء اليوم يصيبون بالإحباط ويتأسف خاصتهم من المقاومون الأشاوس عن مال وضعهم، وبين هذا وذاك مجموعات اليوم تدعي الدراية بالملف وهي تخرب وأخرى ترمم..

أحيانا قد تجد معنى للوطنية وللسياسية أيضا حينما تسمع من أفواه عائلات ومقاومين مهمشين عاشوا مرارة الحروب الضارية في الصحراء تجدهم متكئين على الحيوط ينتظرون دريهمات بداية الشهر الميلادي، يغرقون في التأمل ويتذكرون بل يسائلون أنفسهم، بعد كل ما حققوه من انتصارات ومكاسب وبعد سنين من التضحية والبسالة ، وبعد كل ما تكبده هؤلاء الشرفاء ظلوا ضحية الخطاب المزدوج ، وما نضالهم المرير إلا بحثا عن تحسين ظروف عيشهم بعد ان تمكنوا من طرد الاستعمار وعلى الأقل ضمانا لكرامتهم التي لاتساوم ، وبعد طريق طويل شاق لطرد ه في القرية والمدينة.. لازال الخطاب نفسه والصراع نفسه و»الحرية» هي المنشودة ولو ان ازدواجية الخطاب أحيانا حمل ما لا طاقتنا به.

لقد كان نضال رجال المقاومة في الصحراء بمسمى "البوليساريو" حركة "من اجل تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب"، بهدف استرجاع حقوقهم المغتصبة من إدارة استعمارية اسبانية تحكمها المصالح والاستبداد، وليس كما يوجهها اليوم عساكر وتيار القومية العربية بالجزائر على أنها "جمهورية عربية" ، لكنني أعتقد أنه آن الأوان لينا ضل الصحراويون جميعا من أجل فضح هذا الفكر العقيم و توعية النسيج الاجتماعي للصحراء بحقوقهم وواجباتهم، وأن توجه الجمعيات المجتمع المدني وممثلي القبائل خطابها نحو المهمشين والمقصين وأن يفتح نقاش وطني بين الفعاليات الصحراوية التي تزخر بها كل المجالات وأصحاب الضمائر الحرة الذين يمكن أن يخلقوا حوارا مختلفا عن هذا الذي أصبح شائعا بين شد وجذب و مهينا ومدمرا أكثر منه شفافا وبناء.

صحيح أن هناك غيورين من الشعب أرادوا خدمة قضية الصحراء بشكل ممتاز لكنهم على ندرة الأصابع ، بينما يقتصر حماس الانتهازيين على استنزاف خيرات هذا البلد داخل المدن وبالقرى وكل ما نراه من جمعيات وتعاونيات ومؤسسات وما يسمى بمحو الأمية... ماهو إلا در الرماد في العيون ، ولا علاقة له بالتنمية ، وبصدق وعزيمة نقول انه، بلا تنمية لايمكن في أية حال من الأحوال ان ننصف المجتمع الصحراوي، ولا تطور دون عماد التأطير السياسي تتكامل فيها خصائص المواطنة الحقة، لكن الخلل هو أن الكثير من الانتهازيين استغلوا هموم الناس وتهميشهم «ليناضلوا» بأسلحة أخرى في حلبات الاسترزاق والتملق، وآخرين استغلوه لتدمير مفهوم الوحدة الوطنية، والغالبية جعلتها سلاحا لحرب مفتوحة من اجل مصالحها الخاصة ليس إلا.

مشكلتنا نحن في المغرب أننا لانميز بين الكفاءة والعائلة ويعتقد البعض اننا نتطور بسرعة والحقيقة أننا نحرق المراحل بكل عفوية نفتخر اننا نقدم شيئا جديدا نتطور... ، فوقفة متأملة لحالنا قبل مايسمى بحكومة التناوب ، ونقارن فقط كيف كانت قرى الجنوب وصحرائه وكيف كان العباد يعيشون، وحالنا الآن.. يظهر ان الاوراش المفتوحة التي قيل أنها طورت مدننا وقرانا لم تواكب إطلاقا تطور مجتمعنا ، فلازلنا نحارب فيه الأمية بشتى أنواعها رغم الدعم الكافي من المنظمات الخارجية ومن الاتحاد الأوربي لكنه يضيع ويصبح في مهب الريح بمجرد ان يلمسه يد مفسد ، وكان المغربي بهويته وحسن سلوكه وتربيته تحول بقدرة الصحون المقعرة كائن مدهش يأخذ من كل الأشياء دون ان يدرك من يكون؟ واين يتجه وماذا يريد؟ مستلبا في موطن اسمه الحاسوب واختراع ساحر يدعى الأنترنيت.

أي أننا غافلون وربما عن قصد، فمرحلة البناء لا تمر إلا عبر الأسس المتينة و بنفس المراحل التي قطعها مخترعو هذه الأشياء الذين قطعوا أشواطا كبيرة..

في مجتمع الصحراء أناس تائهين لايميزون بين حروف الباء من التاء ورغم ذالك مسؤولون، طبعا مسؤوليتهم ليست بإرادة الشعب... في الصحراء ايضا يمكنك ان ترى عربات تقودها الحمير إلى سيارات فاخرة يقودها صحراويين بعقلية العربات..

النساء الصحراويات أيضا لم يسلمن من الأنفة و"خصخصة العادات " ورغم ذالك فتطورهن المظهري لا يهم العمق، وفي عصر العائدين والفارين.... ف" الاوكية" تسببت في ضياع المثل والقيم و أصبح لكل شيء ثمن..

لذلك أعتقد أن الجدل القائم حول الصحراء بفكر أحادي يبقى عقيما وفارغا ودون معنى إن لم يخدم الوضع الاجتماعي والتنموي بصفة خاصة ، ولايمكن ان نحقق هذا الهدف النبيل بدون ان نفكر في الجيل القادم كيف يفكر؟ وكيف سيعيش مستقبلا؟ ، والمسألة هنا تربوية وأخلاقية توجه للأطفال والمراهقين والشباب نحو القيم الأساسية لكينونتهم ولأنفتهم وكبريائهم..

كل هؤلاء المتملقون الانتهازيون الذي تتقاذفهم رمال الصحراء ، وهاته الدمى البشعة المأجورة التي تستفز شعور أبناء الصحراء ، ومنها طبعا من يمتلك الحانات والفنادق و يحلم في كل لحظة وحين بتذاكر للسفر عبر المطارات داخل وخارج المغرب وكل ذالك يقع على مسمع ومرئ المسؤولين" ياحسرة" ، وهؤلاء جميعا أصحاب الخطاب المزدوج أصيبوا بمرض لن ينفع معه حتى" الجن" إنهم يعيشون في "سكيزوفرينية دائمة"..

كل من عبث بهذا الزمان ، هم اليوم من يتحدون الرجال المخلصين لهذا الوطن، بعناد كبير وتسلط عوض التبصر والود والرحمة والمودة..

كل هؤلاء الذين ينسبون أنفسهم صحراويين دون غيرهم وهم يتلذذون بالتحكم فيها باسم جمهورية مزعومة ويتوهمون ان من حولهم عساكر الجزائر و بقبضة من حديد وبقوة «رجل اسمه بوتفليقة»..

كل من لم يفهم معنى الصحراء، وكبرياء الصحراويين وعظمة شهامتهم..

لكل هؤلاء يجب فتح نقاش وطني جدي ومدروس لنتحدث بصدق وواقعية عن صورتنا المشوهة في كل البقاع باسم الصحراء ، وعن حال أبناء الصحراء وهم واهمون في الشوارع، عن نظرتهم إلى الحياة وأسلوبهم في العيش.. أن نتحدث عن الأمهات والآباء الذين تخلوا عن واجبهم في التربية وانشغلوا بالبحث عن «الكرتيات»..

أن نتساءل دون خجل: من يربي فلذات أكبادهم اليوم .. الخيمة، المدرسة أم الشارعُ أم أصدقاءٌ وهميون على الشبكة العنكبوتية .

أسئلة كثيرة ملحة ، لا بد لها من أجوبة حتى يظل للصحراء بريقها وللصحراويين كبرياؤهم في الصمود .

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي منكم وإليكم

راتـــب الشيخوخـــة

حسني هاشمي الإدريسي *

إن المواطنة المؤمن لها أو المواطن المؤمن له عند بلوغهما سن الستون (60) وتوقفا عن كل عمل أو نشاط مأجور، بالإضافة إلى إثباتهما التوفر على 3240 يوما من التأمين على الأقل، فإنه لهما الحق في راتب الشيخوخة (التقاعد) لكن بالنسبة لعمال المناجم فإن السن المذكورة أعلاه تخفض إلى الخمسة والخمسون سنة (55) مع إثبات قضائهم خمس سنوات على الأقل من العمل في باطن الأرض، وخلافا لما سبق فإنه يمكن إحالة المؤمن له أو المؤمنة لها على التقاعد ابتداءا من سن الخمسة والخمسين وما فوق إذا أثبتا التوفر على 3240 يوما على الأقل بطلب منهما وبترخيص من مشغلهما الذي يؤدي منحة لهذا الغرض ودفعة واحدة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي طبقا لاتفاق خاص يبرم بين المشغل والصندوق وللإشارة فإن تصفية راتب التقاعد المبكر يتوقف على الأداء الفعلي لمجموع مبلغ المنحة.

ويعمل براتب الشيخوخة من اليوم الأول من الشهر المدني لتاريخ التوقف عن العمل بشرط توجيه الطلب إلى الصندوق داخل الستة أشهر الموالية للتاريخ المذكور، وإذا وجه الطلب بعد انصرام هذا الأجل وجب العمل براتب الشيخوخة ابتداءا من اليوم الأول من الشهر المدني لاستلام الطلب.

ويتم احتساب الراتب المذكور بناءا على عدد الأيام المتوفر عليها والتي يجب أن تكون على الأقل 3240 يوما، ثم بناءا على الأجور المستة والتسعين شهرا المصرح بها السابقة لآخر شهر مدني من التأمين قبل بلوغ سن القبول للاستفادة من هذا الراتب، وجدير بالذكر أنه تزاد على 3240 يوما التي يقابلها 50% من معدل الأجرة المحدد نسبة 1% عن كل مدة من التأمين تبلغ 216 يوما من غير أن يتجاوز 70%.

* المدير الجهوي الرباط – القنيطرة

إعلان عن

نداء من أجل إيداع طلبات الشراكة برسم سنة 2011

خاص بالجمعيات الوطنية العاملة في مجال النهوض بالثقافة الأمازيغية

تنهي عمادة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية إلى جميع الجمعيات الوطنية العاملة في مجال النهوض بالأمازيغية عن فتح باب ايداع طلبات الشراكة برسم سنة 2011.

فعلى الجمعيات الراغبة في تقديم طلب الشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية من أجل إنجاز مشاريع، على وجه التعاقد، في المجالات المحددة في الإطار المرجعي المعدّ لهذا الغرض، أن تقدم ملفاتها وفق المقتضيات والشروط المعمول بها، وذلك بتحميل هذه الأخيرة من الموقع الإلكتروني للمعهد(www. ircam.ma باب الجمعيات).

وسيتم استقبال ملفات طلب الشراكة ابتداء من فاتح نونبر 2010 إلى غاية 30 يناير 2011، على الساعة الثانية عشرة زوالا، كآخر أجل.

ترسل ملفات الشراكة إلى عنوان المعهد المذكور أسفله، أو تودع، مقابل وصل، لدى كتابة الضبط.

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
شارع علال الفاسي ، مدينة العرفان حي الرياض ص ب 2055 الرباط
الهاتف: 037 27 84 00/01/02/03/04/05/06/07/08/09
الفاكس: 037 68 05 30
العنوان الإلكتروني: www.ircam.ma

INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE (IRCAM)

اللجنة الوطنية لمسالك الدراسات الأمازيغية تدعو إلى وقفة إنذارية بالرباط

قررت اللجنة الوطنية لمسالك الدراسات الأمازيغية بعد اجتماعاتها أيام مابين 20 و25 اكتوبر المنصرم، بأكادير تنظيم وقفة إنذارية بالرباط يوم 8نونمبر 2010 الساعة 17 مساءا، والإعلان عن تأسيس مجموعة وطنية في ذات اليوم، لذا تهيب بكل الطلبة الإستعداد من أجل النزول بقوة، ومطالبة المساندة من كل مستويات المسلك لاعتبارهم يتشاركون نفس المصير، واعتبروا هذا الإخبار بمثابة استدعاء لحضور الوقفة كما أن التسجيل بالمجموعة الوطنية يعتبر لاغيا لمن لم يحظر الوقفة.

وعلى هامش الاجتماع أصدرت اللجنة بيانا، توصلت الجريدة بنسخة منه، تعلن فيه بمطالبتها بالإدماج الفوري لخريجي مسالك الدراسات الأمازيغية لما تشكو منه وزارة التربية الوطنية من نقص في الموارد البشرية المتخصصة في الأمازيغية، وإحداث شعب وماسترات الأمازيغية بالجامعات المغربية، وتشجيع البحث العلمي الأمازيغي.

كما دعا البيان كافة الإطارات الديمقراطية الحية من أجل الدعم والمساندة، وخاصة تنظيمات الحركة الأمازيغية. وكذا مكونات الإتحاد الوطني لطلبة المغرب وخاصة الحركة الثقافية الأمازيغية.

وجاء إصدار هذا البيان بعد سلسلة من التحركات المحلية والوطنية، ومتابعة واقع الأمازيغية على عدة مستويات، وخاصة في مجال التعليم لما يعرفه من تراجع خطير ومس بحق يعتبرونه من أولوياتهم والمتمثل بالحق في التمدرس باللغة الأم،بالإضافة إلى الاستهتار بالفوج الأول المتخرج من مسالك الدراسات الأمازيغية بكل من جامعتي محمد الأول بوجدة، وابن زهر بأكادير وعدم تحرك أي جهة مسؤولة من أجل إدماجهم في المخطط الرامي إلى تعميم الأمازيغية وإدماجها في الحياة العامة.

وعليه اجتمعت اللجنة من أجل تدارس سبل الخطوات النضالية المستقبلية للمطالبة بإحداث شعب الأمازيغية بمراكز تكوين الأساتذة والإدماج الفوري للخرجين باعتبارهم أول دفعة أكاديمية متخصصة بالأمازيغية.

الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية بتيزنيت

* إبراهيم وزيـــــد

أجمع المشاركون في الندوة المنظمة بتزنيت، حول موضوع «الحقوق اللغوية والثقافية الامازيغية وتوصيات اللجنة الأممية حول الميز». على تردي وضعية الحقوق اللغوية والثقافية الامازيغية بالمغرب، سواء تعلق الأمر بالنصوص القانونية التي تكرس التمييز ضد الامازيغ، ومنع تسجيل الأسماء الشخصية الامازيغية في سجلات الحالة المدنية، ومنع استعمال الامازيغية في المحاكم بسبب ظهير 25 يناير 1961 الذي يفرض استعمال اللغة العربية الفصحى لوحدها في المحاكم المغربية، وكذلك عدم تنصيص الدستور المغربي على وجود الامازيغية كلغة وطنية، بالإضافة مشكل إقصاء المناطق الامازيغية من حقها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، زيادة على تهميش الامازيغية في مجال الإعلام والتعليم..

وتطرق المتدخلون في الندوة المنظمة يوم السبت 9 أكتوبر الجاري بدار الثقافة بتزنيت، من طرف الشبكة الامازيغية من اجل المواطنة، إلى مضمون التقرير الذي قدمته الشبكة الامازيغية من أجل المواطنة في اللجنة الأممية لحقوق الإنسان في جنيف ردا على تقرير الحكومة المغربية. وطالب المتدخلون في الندوة المذكورة بالرفع من عدد ساعات البث بالنسبة للقناة الامازيغية من 6 ساعات في اليوم إلى 24 ساعة في اليوم، على غرار باقي قنوات الشركة الوطنية للاذاعة والتلفزة، وكذا الضغط على باقي القنوات في التلفزيون المغربي من اجل احترام نسبة 30 بالمائة من البرامج باللغة الامازيغية كما ينص على ذلك دفتر التحملات.. وفي مجال القضاء طالب المتدخلون بمنح المواطنين الامازيغ حق استعمال لغتهم الأم في المحاكم، للدفاع عن مصالحهم وقضاياهم.. وشدد المتدخلون على ضرورة إدراج الامازيغية في النص الدستوري خلال التعديل الدستوري القادم..

اعتقالات في صفوف التلاميذ بثانوية السلام بطاطا

* صالح بن الهوري- طاطا

مع بداية الموسم الدراسي 2010/2011 انطلقت شرارة النضالات بثانوية السلام التأهيلية بفم الحصن كان مفجرها الرئيسي إقدام إدارة الثانوية على عقد مجلس تأديبي مشبوه لثلاثة تلاميذ ذنبهم الوحيد أنهم طالبوا بالتحقيق في نقاطهم لبعض المواد و التي يشكون في نزاهتها (المجلس التأديبي خلص إلى توقيف تلميذين عن الدراسة لمدة 31 يوم و 21 يوم و طرد الثالث و تغيير المؤسسة) و أمام هذا الوضع دخل التلاميذ في احتجاجات داخل المؤسسة مرفقة باعتصام التلاميذ الثلاثة أمام الثانوية. ومرة أخرى تعاملت السلطات المحلية بلغة القمع والإعتقالات وذلك بإعتقال التلاميذ الثلاثة المعتصمين بالثانوية حيث تم اقتيادهم لمقر الدرك لكن وفي لمحة بصر خرج مئات الشباب بالمنطقة في مسيرة احتجاجية متجهة صوب الباشوية و بعدها بقليل تم الإفراج عن التلاميذ تحت ضغط جماهيري واسع لتستمر معها احتجاجات التلاميذ ليتفاجأ مجموعة منهم باستدعاءات من الدرك كان الهدف منها خلق الرعب في نفوسهم لكن ذلك لم ينل من عزيمتهم.

و أمام هذه الوضعية تحول ملف التلاميذ إلى مطلب جماهيري للساكنة لعبت فيه التنسيقية المحلية لتلاميذ و طلبة و معطلي المنطقة دورا كبيرا، دمجت من خلالها مطلب التلاميذ مع مطالب الساكنة (توفير طبيب + غلاء الإسعار و فواتير الكهرباء التي لا توزع +توفير الدقيق و بجودة ممتازة) .

وبدأ المسلسل النضالي لجماهير فم الحصن بعد التعبئات التي خاضتها التنسيقية المحلية لتلاميذ وطلبة ومعطلي فم الحصن بكافة الأزقة و الأحياء بدوار «إمي أوكادير» و «إمي ووتوا» لتتوج هذه التعبئات بمسيرات شعبية كانت قاعدتها الرئيسية مشكلة من النساء و الشباب ابتداءا من صباح يوم الإثنين 04 أكتوبر 2010 .

دورة تكوينية في مجالي كتابة القصة والشعر والسيناريو بالأمازيغية

تنظم منظمة تامينوت فرع تيزنيت بدعم من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية دورة تكوينية في مجالي كتابة القصة وكتابة الشعر وكتابة السيناريو بالأمازيغية يومي 27و28 نونبر الجاري بدار الشباب تيزنيت.

فعلى الراغبين في المشاركة من منخرطي الجمعيات وكل المبدعين الشباب ان يعبؤو بطاقة التسجيل بعد تحميلها من www.libika.net / www.amaynu.net وإرسالها إلى العنوان التالي: asenflaltiznit2@yahoo.fr

ولجميع المعلومات يرجى الاتصال ب0666286622/0671333853

او بمكتبة تاوسنا رقم 5 قرب مسجد المسيرة تيزنيت

ملحوظة :

ستتكلف المنظمة بالتغذية والإيواء للمشاركين كما أن عدد المقاعد محدود.

آخر أجل لقبول الترشيحات 2010/11/16

ساكنة النقوب بزاكورة تنتفض ضد عامل المنطقة

احتج عدد من سكان النقوب بإقليم تزاكورت (زاكورة) يوم 25 أكتوبر الماضي أمام المستوصف الموجود بالمنطقة، وكذا أمام مقر قيادة النقوب.

وعرف هذا الشكل النضالي، حسب ماجاء في بلاغ توصلت الجريدة بنسخة منه، حضورا لكافة شرائح الساكنة من نساء ورجال وتلاميذ.... ولازالت الساكنة مستمرة في الاحتجاج إلى حد كتابة هذا الخبر، خصوصا بعد التحاق أعداد كبيرة من سكان المناطق المجاورة للنقوب بالتظاهرة.

ويقول البيان «أنه في يوم 26 من نفس الشهر، كان من المقرر أن يزور عامل إقليم زاكورة منطقة تازارين، مرورا بالنقوب مكان الاحتجاج». ولإيصال الساكنة صوتها لهؤلاء المسؤولين اعتصمت هذه الحشود الغاضبة على الطريق الرئيسية المقررة أن يسلكها العامل،إلا أن مايسمى بعامل إقليم زاكورة أصر على عدم السماع للمحتجين حيث سلك طريق أخرى غير معبدة للوصول إلى تزارين، مما يدل على تماطل المسؤولين عن أداء مسؤوليتهم ونهجهم لسياسة الآذان الصماء.

وجدير بالذكر أن ساكنة النقوب بإقليم تزاكورت (زاكورة) لازالت تعيش على غرار كل مناطق الجنوب الشرقي إقصاء وتهميش ممنهجين على كل المستويات وكل مناحي الحياة، فلا وجود نهائيا للبنية التحتية (مستشفى، ماء الصالح للشرب، سيارة إسعاف، قناة المياه الصرف الصحي، الطرق، الإنارة العمومية ...)إلا إذا استثنينا كذلك المستوصفان التي لا تتجاوز مساحتهما 200متر مربع بدون معدات طبية وهي لا تزال منذ أزيد من سنة بدون طبيب، علما أن عدد ساكن هذه المناطق يتجاوز أكثر من 30 ألف نسمة.

ونظرا لهذه الوضعية المزرية التي تعيشها هذه المنطقة، فإن ساكنة مناطق النقوب لازالت متشبثة بالاستمرار في نضالاتها حتى انتزاع كافة حقوقها العادلة والمشروعة .

ملتقى Izûran n Ugadir من الفكرة إلى التجسيد

ننعقد بمدينة اكادير الجمع العام التأسيسي لجمعية ملتقى Izûran n Uga-dir يوم الجمعة 13 غشت 2010 وتم انتخاب السيد محمد باجالات، رئيسا لجمعية ملتقى ايزوران نوكادير. ليشكل بدوره المكتب المسير للجمعية والذي يضم كل من السادة أحمد قاسمي نائبا أول، عبد الله أرسلان نائب ثاني، الحبيب سيدينو كاتبا عاما، إبراهيم بوتازلوت، نائبه والمحافظة ، إبراهيم بوغورس أمينا للمال، إبراهيم أوهاني نائبا له ومكلف بشؤون التعاون والحسن الرصافي مكلف بذاكرة اكادير والتواصل، نبو المحجوب مكلف بالشؤون الرياضية، بوعيشي عبد الغني مكلف بالبحث العلمي، الحسين إيمل مكلف بالشؤون الثقافية مستشارين.

وللإشارة فإن هذا الملتقى ماهو إلا فضاء جمعويا اختار لنفسه اسم جذور أكادير ليعبر عن فكرة الميلاد لهيئة مدينة أهلية غايتها تحقيق التواصل والتحاور بين جميع الاكاديريين بغية الوصول إلى إعادة بناء الذاكرة الجماعية لمدينة الانبعاث والمحافظة عليها.

فضاء جمعوي يؤطره قانون أساسي ويتبسط خريطة طريقه من تدبير مكتب تنفيذي ولجن دائمة إلى جوار ما انفرد به هذا الإطار من اقتراح مجلس الحكماء «إيمغارن» الذين حددت معايير عضويتهم في شرط السكن بأكادير ولهم أبناء ازدادوا بالمدينة أو لهم ممتلكات بها. هذا المجلس خصه الباب السادس من القانون الأساسي للجمعية بنعت «لجنة التتبع والتحكيم» وتتكون من خمسة إلى إحدى عشر عضوا أكفاء نشيطين ومشهود لهم بالإجماع بحسن السلوك والغيرة على أكادير. مجلس يوافق الجمع العام للجمعية على انتخابه لمدة ست سنوات مع إمكانية تجديد عضوين كل ثلاث سنوات حددت مهامه في تنظيم الوساطة لحل الخلافات بتنسيق مع المكتب التنفيذي وتقييم عمل الجمعية مع تقديم الاستشارة والخبرة، كما يتكلف بإعداد تقرير عن الوضع العام للجمعية طيلة مدة انتداب مكتب جديد.

AZETTA تدعو الى وقفة احتجاجية وطنية حول أوضاع الأمازيغية

أعلنت الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة، في بلاغ لها توصلت الجريدة بنسخة منه، أنها تعتزم تنظيم وقفة احتجاجية وطنية حول أوضاع الأمازيغية التي تزداد تردبا ، وذلك تزامنا مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان، حيث سيعلن المكتب التنفيذي عن تاريخها ومكانها.

وجاء هذا الإعلان على خلفية انعقاد الدورة العادية للجنة الوطنية للجمعية بمدينة تزنيت يومي يومي 09و10اكتوبر المنصرم والتي عرفت حضور ممثليها إضافة إلى مسئولي فروع ازطا أمازيغ على المستوى الوطني.

وتميزت أشغال اللجنة الوطنية للشبكة بمناقشتها لبرنامج و خطة العمل للمرحلة المقبلة سواء على المستوى المحلي،الجهوي أو الوطني، مشددين في ذلك على أهمية تقوية عمل ازطا أمازيغ على كافة المستويات سواء منها التنظيمية ،النضالية، التكوينية والإعلامية

و وللإشارة فقد نظمت الشبكة على هامش أشغال اللجنة الوطنية ندوة وطنية حول أوضاع الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية وتوصيات اللجنة الأممية حول التمييز، و التي نظمتها سكرتارية الجنوب لفروع ازطا أمازيغ ، والتي أطرها كل من أحمد أرحموش و يوسف العرج، و محمد بن الشيخ الحبيب، وذلك يوم السبت 09 أكتوبر2010 بدار الثقافة بتزنيت، حيث عرفت حضورا كثيفا للمواطنات والمواطنين وكذلك لممثلي الجمعيات المدنية والهيئات السياسية والنقابية بالمدينة.

ولم يفت أعضاء اللجنة الوطنية للشبكة الأمازيغية من اجل المواطنة، خلال هذا اللقاء، تثمين عمل كل المناضلات والمناضلين الغيورين على قضايا الأمازيغية بالمغرب، وبلاد تامازغا والدياسبورا، والدعوة إلى تقوية ديناميكية العمل النضالي الامازيغي الديمقراطي المستقل، كدعامة مركزية لتحقيق المطالب الأمازيغية .

من هنا وهناك

• إعلان

شركة للاتصال والإنتاج السمعي البصري، تبحث عن منشطين ومنشطات صنف العربية -الأمازيغية.

لمن يهمه الامر المرجو بعث السيرة الذاتية والصورة على العنوان التالي :

spectop.casting @ yahoo.fr

لمزيد من المعلومات الاتصال بالرقم التالي: 05.22.22.92.89

• لجنة المتابعة

انعقد يوم 10 أكتوبر 2010، بقاعة نادي ابن بطوطة للتعليم بمدينة طنجة، لقاء تشاوري بين مجموعة من مناضلي الحركة الأمازيغية بالريف الكبير- شمال المغرب. وخصص هذا اللقاء لتدارس وضعية الحركة الأمازيغية، من أجل إيجاد حلول جذرية لتجاوز الأزمة التنظيمية.

ويسعى المشاركون في اللقاء إلى عقد سلسلة من المناظرات العلمية حول المواضيع الخلافية، من أجل تحديد المفاهيم والمنطلقات، وتأسيس لجنة للمتابعة، من أجل الإستمرارية في اللقاء والتواصل مع أكبر عدد ممكن من المناضلين والمهتمين بالقضية الأمازيغية.

وقد انتدب الحاضرون في اللقاء لجنة للمتابعة تضم كل من سمير المرابط، ستيتو عبد الإله، الحموتي نور الدين، بنعمر مصطفى، رضوان الخباري، حميش محمد، خالد المنصوري، المساوي محمد، سعيد التغدويني،عبد الوافي الموساوي، اليماني قسوح، أزناك محمد.

• مرصد عدالة

انعقد يوم 9 أكتوبر 2010 بالرباط الجمع العام التأسيسي لمرصد العدالة بالمغرب وبعد المناقشة المستفيضة لدواعي وحيثيات تأسيس هذا الإطار الذي يتوخى منه المؤسسون العمل على فضح الفساد المستشري وسط العدالة ومتابعة وضعية العدالة بالمغرب من خلال رصد القوانين التي تنظمها ومتابعة مدى ملاءمتها مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة، صادق المشاركون والمشاركات على مختلف الوثائق التأسيسية وانتخبوا مجلسا إداريا مكونا من خمسة و أربعين (45) عضوا اختار في حينه مكتبا وطنيا مكونا من إحدى عشرة عضوا وزع المهام بينهم وتم تعيين عبد الرحمان بعمرو رئيسا، فطومة توفيق نائبة له،عبد اللطيف مستغفر كاتبا عاما، محمد بنيوب نائبا له،محمد طلعي أمينا للمال ، عبد الرحمان بنحيدة نائبا له و محمد كبناني، خديجة الإدريسي، محمد العمراني، عبد السلام الشاوش، محمد كمال المريني مكلفون بمهام.

التحالف الإشتراكي يطالب بإنصاف الأسماء الأمازيغية والإعتراف بالهوية الثقافية الأمازيغية للمغرب

طلب عبداللطيف اعمو بفريق التحالف الإشتراكي بمجلس المستشارين بضرورة إنصاف الأسماء الأمازيغية سواء المرتبطة بالأعلام أو بالأماكن، مؤكدا على أنها تمثل جانبا مهما من ترسيخ الهوية الوطنية وتأصيلها في ذاكرة أبنائنا.

وجاء هذا الطلب إثر إحاطة علما الذي تقدم به فريق التحالف الإشتراكي بمجلس المستشارين في بداية الأسئلة الشفوية ليوم الثلاثاء 19 أكتوبر المنصرم فيما يخص مستجدات الإعتراف بالهوية الثقافية الأمازيغية بالمغرب في أفق التحضير للإحتفال بالذكرى العاشرة لخطاب أجدير.

وأكد على أن المغرب قد قطع أشواطا مهمة في مجال تدريس الأمازيغية واعتماد خط تيفناغ للتعبير كتابة عن الانتماء للرافد الأمازيغي.

ودعا عبد اللطيف أعمو إلى ضرورة إعادة النظر في قانون الحالة المدنية، لحل المشاكل التي تعترض مجموعة من المواطنين الذين يختارون أسماء أمازيغية لأبنائهم ورفض تسجيلهم في دفتر الحالة المدنية، ولجعل هذا القانون ينسجم مع التحولات التي تعرفها بلادنا في مجال حقوق الإنسان. كما أثار إشكالية تغيير أسماء أعلام أمازيغية محلية لساحات ومؤسسات عمومية بأسماء أخرى لا يعرفها أحد.

وأشار أعمو إلى أن خطاب أجدير التاريخي والذي أعلن فيه جلالة الملك محمد السادس عن إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، حقق من خلاله المغرب مصالحة تاريخية مع ذاته ومع هويته المتعددة والمتماسكة، ورد الاعتبار لمكون أساسي من مكونات الهوية الثقافية والوطنية.

ذكر المستشار البرلماني عبد اللطيف أعمو في ختام مداخلته بأن فريق التحالف الاشتراكي قد تقدم لمجلس المستشارين منذ شهر مارس 2009 بـــــمقترح تعديل لـــــــقانون الحالة المدنية بهدف معالجة هذا الإشكال، وسيكون من المنصف أن تأخذ الحكومة هذا المقترح بعين الاعتبار حتى تتم الاستجابة لهذا المطلب المشروع، المتمثل في حق الآباء اختيار أسماء ابناءهم في ارتباط مع هويتهم الثقافية واللغوية.

ومن ضمن الحالات التي وردت مؤخرا على فريق التحالف الاشتراكي بمجلس المستشارين، تلك المتعلقة بالمواطن الحديوي محمد القاطن بأوطاط الحاج، حيث رفض المسؤول عن قسم الحالة المدنية بالجماعة الحضرية للمدينة ذاتها، الإشارة إلى الاسم الشخصي لابنه المسمى (أيور) والذي يعني بالأمازيغية (الهلال)، وذلك بدعوى أن هذا الاسم عرض على اللجنة العليا للحالة المدنية بالرباط وتم رفضه مرتين بحجة أن (أيور) يحمل معنى باللغة العربية مخل للحياء، ومعلوم أن اللجنة العليا للحالة المدنية تتكون من ممثلين عن وزارتي الداخلية والعدل والمؤرخ الرسمي للمملكة.

إبراهيم أخياط يفوز بالجائزة التقديرية للثقافة الأمازيغية برسم سنة 2009 والصحفية بالجريدة رشيدة إمرزيك بالجائزة الوطنية للإعلام والإتصال

إعداد
رشيدة إمرزيك

نظم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، حفلا لتسليم جوائز الثقافة الأمازيغية برسم سنة 2009. بالمسرح الوطني محمد الخامس بالرباط وذلك بمناسبة تخليد الذكرى التاسعة لخطاب الملكي بأجدير، وتأسيس المعهد الملكي.

وتميز الحفل بحضور شخصيات محلية بارزة كالسيد وزير الثقافة والسيد عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والسيد الطيب العلج، بالإضافة إلى مجموعة من الشخصيات من مجال الفكر والثقافة ومجالات أخرى.

وذكر محمد المنور، رئيس لجنة الجائزة الوطنية للثقافة الأمازيغية، في كلمة ألقاها بالمناسبة، بأهم أهداف المعهد، التي تتمثل في تنفيذ السياسات المعتمدة في هذا المجال، والعمل على إشعاع الثقافة الأمازيغية في الفضاءات الاجتماعية، والثقافية، والإعلامية، وطنيا، وجهويا، ومحليا.

وأضاف أن من بين هذه المهام، أيضا، جعل المعهد قطبا مرجعيا، والمساهمة في الحفاظ على الثقافة الأمازيغية، والنهوض بها في جميع تعابيرها، مبرزا أن الجائزة الوطنية تدخل في هذا الإطار.

وسلمت بالمناسبة الجائزة التقديرية للثقافة الأمازيغية للباحث الأمازيغي، ورئيس جمعية البحث والتبادل الثقافي، الأستاذ إبراهيم أخياط والتي تسلمها نيابة عنه إبنه وكانت لحظة تسلمه الجائزة لحظة مؤثرة جدا.

وسلمت، أيضا، خلال هذا الحفل، الجائزة الوطنية للفكر والبحث للصافي مومن علي، والجائزة الوطنية للإبداع الأدبي لكل من فؤاد أزروال، والحسن زهور، والجائزة الوطنية للترجمة لكل من العربي مموش، وعمر أفا، وإبراهيم شرف الدين. كما تسلم الجائزة الوطنية للتربية والتعليم عبد الله أزنتو، والمصطفى عقاد، وإبراهيم بخشين، ونادية كجي، وإدريس بشو، وإبراهيم عزيزي، فيما تسلمت كل من رشيدة إمرزيك، صحفية ب»العالم الأمازيغي»، وخديجة عزيز، ، الجائزة الوطنية للإعلام والاتصال.

أما الجائزة الوطنية للفنون صنف الأغنية العصرية تسلمها امبارك والعربي، وفي صنف الأغنية التقليدية لحساين موحاج (بومية)، وفي صنف الرقص الجماعي فرقة احمامن عن الشكاك (صفرو)، وفرقة شباب ماخفامان بجماعة أساكي (تارودانت).

وعادت الجائزة الوطنية للفنون في صنف المسرح لفرقة «فوانيس» بورزازات عن مسرحها « بو تا ر شو مين » ، وفرقة «البديل المضيء» من الخميسات عن عملها الركحي «أبريد أقورار»، وحاز الجائزة الوطنية للفنون صنف الفيلم الأمازيغي كل من عبد اللطيف أفضيل عن فيلمه «تتفاحت تزواغت» (التفاحة الحمراء)، ومراد خلو عن عمله السينمائي «أييس إينو» (حصاني)، فيما عادت الجائزة الوطنية للمخطوط الأمازيغي لمحمد كنبارك.

وخلال ندوة صحفية نظمها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بالمناسبة، أكد أحمد بوكوس، عميد المعهد، أن النهوض بالأمازيغية يستوجب تضافر جهود الجميع، من مؤسسات ومنظمات وأفراد وجماعات، معتبرا أن إدراج الأمازيغية في مختلف السياسات العمومية المغربية، لا سيما في مجال الإعلام والتعليم، يشكل مكسبا مهما للمملكة.

وأعرب، في هذا الصدد، عن ارتياحه لتحول الحديث من إدماج الأمازيغية في المشروع المجتمعي الوطني إلى الحديث عن الطرق الإجرائية لتنفيذ الإرادة السياسية، التي عبر عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس سنة 2001 في السياسات العمومية. . ودعا إلى ضرورة الإنخراط في الأوراش المؤسساتية الرامية إلى النهوض بالثقافة الأمازيغية.

وأوضح بوكوس، فيما يتعلق بوضعية اللغة الأمازيغية داخل المنظومة التعليمية، أن نسبة متعلمي هذه اللغة تمثل حاليا 10 في المائة من التلاميذ بسلك التعليم الابتدائي، كما أن عدد الأساتذة وصل إلى1200، والأقسام حوالي أربعة آلاف، فيما بلغ عدد المسجلين في مسالك الدراسات الأمازيغية برسم السنة الجامعية الحالية، أزيد من ألف طالب يتابعون دراستهم بكل من وجدة، وفاس، وأكادير. وبعد أن نوه بتجربة تدريس اللغة والثقافة الأمازيغيتين داخل المدرسة والجامعة، سجل بوكوس بالمقابل أن تعميم تدريس هذه اللغة لم يشمل بعد كامل التراب الوطني، وأن الموارد البشرية ما تزال تعرف عجزا، خصوصا على مستوى المؤطرين والمفتشين.

واكد أحمد بوكوس خلال الندوة على أهمية إطلاق القناة الأمازيغية والشراكات، التي تربط المعهد بعدد من المؤسسات والجمعيات، التي تعنى بالنهوض بالثقافة الأمازيغية، وكذا بالمكاسب الحقوقية، التي تحققت للمهتمين بالشأن الأمازيغي، مشيرا إلى أن المغرب أصبح، بالنظر إلى هذه الاعتبارات، يحتل مكانة متقدمة في مصاف البلدان، التي تعرف دينامية كبيرة في مجال التعدد اللغوي والثقافي. وفي هذا السياق، شدد بوكوس على أن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية «سيسهم في التصدي لبعض الطروحات، التي تشكك في الإرادة السياسية للمغرب والانخراط المجتمعي في مشروع النهوض بالأمازيغية»، مبرزا أن الخطاب الملكي السامي لأجدير يشكل «السند السياسي والقانوني لسياسة وطنية جديدة تؤسس لمفهوم متقدم للثقافة الوطنية المتعددة الروافد والمنفتحة على العالم المعاصر».

وللإشارة فإن حفل تسليم الجوائز تميز بمشاركة العديد من الفنانين الأمازيغ والذي عرف مشاركة كورال المعهد برأسة المايسترو بلعيد العكاف، ومجموعة إثران ميمون الرحموني، ومجموعة آيت علي أوسعيد بوضار، وأحواش إيمي نتانوت وإسمخان (تنغير)، ومجموعة كبيري حوسي.

بمناسبة اليوم العالمي للمدرس

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يحتفي بعدد من الفعاليات في مجال تدريس الأمازيغية

احتفى المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، يوم 11اكتوبر الماضي بمقر المعهد، بمجموعة من الفعاليات التي ساهمت في تدعيم تدريس اللغة الأمازيغية والذين أسدوا خدمات جليلة لترسيخ تدريس الأمازيغية في النظام التربوي والنهوض بها لغة وثقافة.

ويأتي هذا الاحتفاء، الذي ينظمه المعهد بمناسبة اليوم العالمي للمدرس الذي يصادف خامس أكتوبر من كل سنة، عرفانا بالمجهودات والتضحيات التي يقوم بها المدرس على الصعيد الوطني.

وأكد عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية السيد أحمد بوكوس، في تصريح لوسائل الإعلام، على الدور النبيل الذي يضطلع به المدرس في بناء الأجيال الناشئة، وعلى صعوبة هذه المهنة، التي تتطلب الكثير من الدعم المالي والمعنوي والمواكبة.

وأضاف السيد بوكوس أن المعهد دأب على تكريم فعاليات في مجال إرساء تدريس الأمازيغية وثقافتها، سواء على صعيد التعليم الابتدائي أو بالنسبة لمؤطري مسالك الدراسات الأمازيغية بالجامعات.

وكرم المعهد الملكي بالمناسبة أحد قيدومي المهتمين بتدريس الأمازيغية في المغرب، الأستاذ عبد الرحمان بلوش، الذي درسها منذ سنة 1992 بمديقة تمارة وفي عدد من المؤسسات الخاصة بالرباط والدار البيضاء، كما درسها في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (2000/ 2001) وبكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة الحسن الثاني في المحمدية (2009/ 2010)، وقام بتأطير عدد من الدورات التكوينية على الصعيد الوطني وعدد من الدروس داخل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية للموظفين وللعموم والأطفال؛ وعلى صعيد التأليف ألف المحتفى به عدداً من الحوامل الديداكتيكية والوثائق التربوية، كما ترجم إلى الأمازيغية العهد الدولي لحقوق الإنسان ومدونة الأسرة. ومن الجوائز التي حصل عليها في هذا المجال جائزة تدريس الأمازيغية التي سلمتها له الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي في 15 دجنبر 1996م.

وهم التكريم أيضا الأستاذ عبد القادر نوميش، وهو من المدراء الأوائل الذين استوعبوا جيداً الأبعاد الفلسفية والغايات الكبرى لإدراج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية الوطنية، إذ عمل، منذ انطلاق تدريسها بوصفه مديراً لمدرسة أسمارة الابتدائية، على ترجمة هذه الغايات، من خلال توفير العدة اللازمة، وإيجاد الظروف الملائمة لإنجاز الدروس وتجريب روائز التمكن، وتنظيم أنشطة إبداعية بالأمازيغية إلى جانب تنظيمه لحفل انطلاق توزيع مليون محفظة سنة 2008 والتي شارك فيها المعهد الملكي بـ 14.000 محفظة.

كما تم تكريم الأستاذ عبد الإله عنفود، ويعتبر من المناضلين الذين استوعبوا أهمية تدريس اللغة الأمازيغية باكراً. وقد ظهر اهتمامه بهذه اللغة من خلال الأنشطة التي نظمها في إطار الجمعيتين اللتين اشتغل ويشتغل بهما؛ إذ لتعميق تدريس الأمازيغية بحرفيها تيفيناغ، قام بتنظيم ورشات عديدة في هذا المجال، كما شارك في مهرجانات وطنية ودولية لموسيقى الطفل، حيث أطر أنشطة فنية أمازيغية، ونظم مخيمات للتلاميذ منذ سنة 1996 وساهم في إنتاج أول شريط لأناشيد الأطفال بالأمازيغية سنة 2005 بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، كما أنتج أغاني للأطفال للإذاعة في برنامج إثران. (ضرورة التأكد من إنتاج هذا الشريط).

وكرم المعهد أيضا سعيد أحرود ويعد من الرعيل الجديد الذي يهتم باللغة الأمازيغية وثقافتها سواء من خلال تدريسها في المدرسة العمومية أو من خلال الاهتمام بها في إطار الجمعية التي ينتمي إليها. ساهم في تأطير عدد من أعضاء ومنخرطي جمعيته في مجال اللغة الأمازيغية، كما ساهم في تأطير عدد من أساتذة هذه اللغة في مجال ديداكتيكها. عمل رئيساً للجنة تدريس اللغة الأمازيغية بالجمعية وتابع مشروع تدريسها على صعيد جهة طنجة. وهو الآن يشتغل أستاذاً متخصصا في تدريس اللغة الأمازيغية بمدرسة بنعجيبة بنفس المدينة.

وقام المعهد كذلك بتكريم الحسن أخواض أحد المهتمين بتعليم اللغة الأمازيغية وثقافتها، ومن النشطاء الذين أعطوا كل اهتمامهم لمشروع تعليم اللغة الأمازيغية وثقافتها. هو صاحب مشروع أولمبياد تيفيناغ الذي تعهده منذ أن كان محلياً ورعاه إلى أن أصبح وطنياً. فقد أشرف على خمس دورات من دورات هذا الأولمبياد بأملن بتافراوت والذي كان من ثمراته أن أصدرت وزارة التربية الوطنية مذكرة تدعو فيها جميع الأكاديميات على الصعيد الوطني للمشاركة فيه. ونظراً إلى انخراطه الكلي في هذا المشروع فقد أشرف على دورتين من مسابقة الشعر الأمازيغي بمهرجان اللوز بنفس المدينة وعلى تنظيم عدد من ورشات «تيفيناغ» بالعديد من المهرجانات والملتقيات الثقافية. كما أنه نظراً إلى اهتمامه بتعليم الكبار فإنه نظم ورشات محو الأمية بالأمازيغية لنزيلات دار الطالبة برسموكة. كما ساهم في تقديم تجربة المقرر الحالي للثقافة الأمازيغية بإعدادية رسموكة و الذي كان من أنشطته تخليد ذكرى خطاب أجدير بهذه المؤسسة التربوية، و انشاء نافورة أمازيغية بساحتها.

وتم كريم أيضا عبد الوهاب بوشتارت وهو من النشطاء الذين اشتغلوا ويشتغلون في مجال تعليم اللغة الأمازيغية وثقافتها. يدرس اللغة الأمازيغية بالمعهد الفرنسي بأكادير منذ سنة 2001، ويعطى دروساً حول اللغة الأمازيغية وكتابتها ومعجمها لفائدة طلبة الماستر في اللغة والثقافة الأمازيغيتين بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير وكذا في مركز أساتذة التعليم الابتدائي بتارودانت وبعدد من الجمعيات الثقافية الأمازيغية، هذا إلى جانب تأطيره لتكوينات في جال تيفيناغ وتأليفه لـ 16 درساً وضعها تحت تصرف العموم في الموقع www.tawalt.com.

ومن بين المكرمين كذلك السيدة أوكاور السعدية وتعتبر من النشيطات في مجال تعليم اللغة الأمازيغية، فهي بالإضافة إلى مشاركتها في عدة أعمال لها علاقة بالتكوين وببناء الحوامل الديداكتيكية وبالمعاجم الأساسية بكل من مركز التكوين – غاندي بالدار البيضاء وبمؤسسة B.M.C.E للتربية والبيئة وبمركز التكوين والملتقيات الوطنية بالرباط، وبنيابة أزيلال، شاركت أيضاً في إعداد قرص مدمج متعدد الوسائط بالأمازيغية (التعليم عن بعد) لفائدة وزارة التربية الوطنية (ترجمة وتسجيل)، كما أنها تُدرس الأمازيغية منذ خمس سنوات بالمدارس التابعة لمؤسسة B.M.C.E، تاغلفت.

حاورتها: رشيدة إمرزيك

خديجة عزيز ،إطار بقسم التواصل بالمعهد الملكي للثقافة الامازيغية في حوار مع «العالم الأمازيغي»

جائزة الثقافة الأمازيغية أكبر جائزة تقدم في الثقافة الأمازيغية

عقد المعهد الكثير من اتفاقيات الشراكة مع جمعيات نسائية أمازيغية

* ما هو شعورك وأنت تفوزين بجائزة الأمازيغية صنف الإعلام؟

** أولا أشكر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية على هذه الجائزة المتميزة، اما شعوري وأنا أتلقى خبر فوزي بالجائزة هو مزيج من الشعور بالفخر والمسؤولية، إذ هو تكليف وتشريف حيث سيكون علي أن أبذل جهودا أكبر لأكون عند حسن ظن الذين وضعوا ثقتهم فيّ و اهتموا بما أقوم به في مجال الإعلام و التواصل، واعتزازي بهذه الجائزة يأتي من أهميتها حيث هي أكبر جائزة تقدم في الثقافة الأمازيغية صنف الإعلام المكتوب، كما أنها جائزة تسلم في ذكرى عزيزة علينا جميعا ألا وهي تخليد لذكرى خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بأجدير التاريخي وتأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

إن إنشاء جوائز للأمازيغية هو إجراء عظيم الأهمية لأن من شأنه أن يضاعف جهود المنتجين في مجال الثقافة الأمازيغية و الإعلام، و أعتقد أنه سيمكن أيضا من ظهور جيل جديد من المبدعين و الكتاب و الإعلاميين بالأمازيغية وفق حاجات المرحلة الحالية، لقد كان هناك حيف كبير في السابق عندما كان قليل من الناس يبدعون بالأمازيغية في الهامش، ويكتبون في الصحف والمجلات الأمازيغية دون أن يتمّ الإلتفات إلى ما ينتجونه سواء بالتكريم أو بالتشجيع، و الآن أعتقد أنّ هناك سياق جديد يسمح بالنهوض الفعلي بالأمازيغية عبر الإنتاج بها والكتابة والتعريف بها باللغات الأخرى أيضا.

* بصفتك إعلامية كيف ترين واقع المرأة في الإعلام وكيف يتعامل الإعلام مع قضية المرأة؟

** المرأة نصف المجتمع وما يجب التأكيد عليه هو أن مشاركة المرأة في إنشاء المنظومة الإعلامية ونهضتها وتطويرها هو واقع تاريخي واضح، حيث أسهمت المرأة بشكل فعال في التأسيس لكل شيء بالمغرب المستقل، وعلى وسائل الإعلام ألا تتجاهل إنجازات المرأة التي لها الدور الكبير في تنمية المجتمع، كما ينبغي تأسيس ثقافة إعلامية تستند إلى المساواة الحقيقية بين الجنسين، فمن خلال ملاحظتي للمشهد الإعلامي ومن خلال الإعلانات التجارية بصفة خاصة نلاحظ ربط المرأة بالمنزل وحياة الأسرة وهي الصورة النمطية السائدة في الإعلام، غير أنها صورة متحيزة جنسيا تقلل من كرامة المرأة وتكرس دونيتها، وتعيد إنتاج الفكر التقليدي بصيغ حديثة تقنيا.

والحقيقة أنه لا يمكن الفصل بين صورة المرأة كما تعكسها الصحف والمجلات الدورية وبين الخلفية الاجتماعية والمتغيرات الاقتصادية والسياسية التي يتعرض لها مجتمع ما، وفي حالة المجتمع المغربي يمكن تقصي صورة المرأة في المنشورات الصحفية والإعلامية، و هي بالمناسبة صورة مليئة بالمفارقات، إذ نجدها تحتل موقع المحررة والكاتبة والمسيرة والإعلامية المقتدرة في الصحف والإذاعات والقنوات التلفزية، و نجد لها في نفس الوقت موقعاً رئيساً في الأزياء والموضة والأبواب النسائية في الصحف، يلي ذلك اهتمام كبير ومساحات واسعة تخصص لموضوعات التجميل وفنون الماكياج التي تستوجب تكاليف باهضة .

يجب أن نعي تماما أن المرأة لها إسهام كبير في التنمية، و أن هذا ما يمنحها المكانة التي ينبغي أن تكون لها في كل المجالات بما فيها الإعلام، كما يجب تعبئة كل الفاعلين السياسيين والإعلاميين والاجتماعيين والاقتصاديين للإنخراط في تكريس ثقافة المساواة بين الجنسين.

* قبل أيام تم الاحتفال باليوم الوطني للمرأة المغربية كيف تقييمين وضعية المرأة بالمغرب وما موقع المرأة الأمازيغية من هذا اليوم؟

** 10 أكتوبر يعد مكسبا تاريخيا للمرأة المغربية ويشكل كذلك مناسبة لا ستعر ا ض إ نجا ز ا ت مسيرة الإصلاح والتطوير ببلادنا و ا ستشر ا ف مستقبلها لبناء غد أفضل. كما يعد ميزة تتيح لنا أن نتوقف على ما أنجزته المرأة المغربية من إنجازات مهمة وعلى جميع الأصعدة.

وبالنسبة للمرأة الأمازيغية فقد حققت تألقا في شتى الميادين فبالإضافة إلى البحث العلمي والتعليم تألقت في المجال الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي و الفني وفي إدراة الأعمال و كل المواقع المنتجة ذات المردودية .

* كيف ترين الحضور النسائي بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وكيف تتعامل المؤسسة مع المرأة وماذا قدم لحدود الآن للمرأة الأمازيغية البسيطة؟

** من بين الأولويات التي سطرها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في برامج عمله الاهتمام بالعنصر البشري، وفي هذا الصدد يحتفي بالمرأة خلال الأيام الوطنية حيث قام في مناسبات عديدة بتكريم عناصر نسوية أعطت الكثير للثقافة الأمازيغية سواء داخل المعهد أو خارجه، كما قام المعهد بتكريم شاعرات و فنانات أمازيغيات، و منح الكثير من الجوائز لعناصر نسوية، كما يضم في تشكيلة مجلسه الإداري و مراكز البحث والأقسام الإدارية الكثير من الوجوه النسائية البارزة، من جهة أخرى عقد المعهد الكثير من اتفاقيات الشراكة مع جمعيات نسائية أمازيغية أو التي تضم نساء أمازيغيات في مختلف مناطق المغرب، ودعم أنشطتها الإشعاعية التي ركزت على دور المرأة وعلى إنتاجاتها المادية أو الرمزية.

رخص الولادة في صفوف نساء التعليم استحالات في تأمين الزمن المدرسي

بين الحق البيولوجي والمسؤولية المهنية للممارس البيداغوجي تتأرجح إشكالية الهدر المدرسي في شكله الآخر، المتجسد في استفادة نساء التعليم من رخص الولادة، والتي غالبا ما تجد نفسها بصورة إجبارية في دهاليز السنة الدراسية، هذه الوضعية المستجدة يتكبد نتائجها السلبية بقوة الفعل –على الممارسة البيداغوجية– كل الفاعلين التربويين في المؤسسة التعليمية على اختلاف مهامهم وأوضاعهم..

وجدير بالذكر، أنه كلما تصادم هذا المستجد مع قصور في تدبير الشؤون الإدارية إلا وارتفعت وتيرة الهدر المدرسي أكثر وأكثر، وانعكس ذلك سلبا على عمق الأداء والممارسة والتواصل و.. وطفت على السطح مظاهر الارتجالية في ظل الفراغ الذي غالبا ما يلحق بالقوانين المشكلة للنظم الداخلية للمؤسسات التعليمية، ذلك النظام الذي يبقى حبيس درج مكتب المدير، عبارة عن ورقة عذراء بدون مصداقية قانونية ولا قيمة تربوية.

الأكيد أنه كلما كانت الذهنية الإدارية فتية وساذجة والكفايات الإدارية منعدمة أو ناقصة من قبيل اتخاذ القرار والحسم فيه بعقلية متفتحة ومرنة، إلا واستفحلت المتناقضات والمفارقات العجيبة والتعسفات المجحفة.. وصعبت بالتالي المسألة القيادية وتعقدت عملية التسيير والتدبير وغدت ضربا من ضروب المزاجية واتباع سياسات تقليدية على غرار آنذاك يجد الارتجال مكانه والتذبذب طريقة إلى عمق العلاقات التربوية بين الرئيس والمرؤوس، فتنقلب موازين الأداء التربوي برمته انقلابا، في صفوف أفراد الأسرة التعليمية التي تشتغل في ورش واحد اسمه المؤسسة التعليمية، خصوصا إن كانت الظرفية الزمنية حساسة وحرجة كآخر السنة الدراسية، حيث ينكب الأساتذة على تقويم كفايات ومكتسبات المتعلمين وتقويمها ودمجها ودعمها فضلا عن تهيئ متعلمي المستوى السادس ابتدائي (مثلا) سيكولوجيا ومعرفيا ومهاريا لمواجهة الاختبار الموحد على صعيد الإقليم.

لكن فجأة تداهمك العاصفة، تأتيك مدوية من حيث لا تدري (فلانة خرجات رخصة ولادة) أي نعم هذا حقها، لكن ألا يحق للقائد التربوي، رئيس المؤسسة التعليمية، أن (يحسب لها ألف حساب)؟ أن يستبق العواقب ويتداركها؟ أن يدبر آليات المعالجة ويستحضرها؟ أن يتوقع النتائج غير التربوية ويفكر في الحلول التربوية؟ أن يخطط قبليا بمنطق النفعية لهذا الفراغ الذي سيلحق إحدى الفرعيات المدرسية، خصوصا ونحن في زمن المخططات الاستعجالية التي تروم الخروج بحلول ناجعة، واليوم برز ما يسمى بـ«الأستاذ السلسلة» قبل الأستاذ المتحرك، وبخروج أستاذة على غرار هذا النعت بداعي الولادة، يعني إقفال أبواب الفرعية في وجه التلاميذ المحرومين أصلا من متعة التمدرس في ظروف معقولة وجيدة، فما بالك بتبديد حلمه الضئيل في ولوج المدرسة واستمتاعه بحق التعلم.

وغني عن البيان أن تسيير الأمور الإدارية يكون محفوفا بالمطبات والمثبطات، وفي بعض الأحيان تكون عملية القيادة التربوية مستحيلة على ضوء ظروف عمل صعبة للغاية، هناك في الفيافي الوحشة أماكنها وخلف الجبال الوعرة مسالكها..

لكن لا مناص من اتخاذ القرار التربوي الصائب ذي الأبعاد الثلاثة: المصداقية والمنطقي والنفعي، كما أن الاحتياطات القبلية الاستباقية لا محيدة عنها لمجابهة هذه الظروف الفجائية التي تعصف بالاستقرار المادي والمعنوي للممارس البيداغوجي أولا وأخيرا.

رئيس المؤسسة التعليمية الناجح هو من يتوقع ويتنبأ ويفكر ويخطط بإشراك الجميع، ويقرر بعقلية محترفة، ويحسم في الأمور بشجاعة منطقية، ويضمن لكل تلميذ حقه في اكتساب المعرفة ولكل أستاذ حقه في ممارسة العمل.

القائد المحنك هو الذي لا يختار القطار بالنظر إلى لونه ولكن حسب وجهته، على حد تعبير I. Feuillettte والوجهة هي ضمان الاستقرار في صفوف المدرسين والمدرسات رغبة في تجويد الممارسة التربوية، وإعطاء كل ذي حق حقه، بكثير من المرونة والحكامة وقليل من التسلط والارتجالية، والبحث عن الحلول الشخصية، عوض النهل من استشارات واهية أحيانا وعديمة المصداقية أحيانا أخرى، من زملاء في العمل أثناء جلسات حميمة في المقاهي مثلا.

لذا وفي حالة استفادة أستاذة من رخصة ولادة فيجب القيام بما يلي:

1. عقد اجتماع فوري لتدارس الوضعية المستجدة على صعيد المؤسسة.
2. إشراك جل الفاعلين التربويين والمتدخلين في العملية التربوية سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى النيابة الإقليمية
3. التعجيل بتعويض الأستاذة المرخص لها ضمانا لمتابعة التلاميذ دراستهم بشكل عادي، وإنقاذهم من الضياع المدرسي.
4. تحيين النظم الداخلية للمؤسسات التعليمية، وتطعيمها ببنود تيسر حل مثل هذه الظواهر الفجائية، بالرجوع إلى العرف والأقدمية والتطوع أو الكفاءة و«الاستحقاقية» في مثل هذه النوازل بدل التشبث بالآراء الفردية تحت مظلة القانون؟ واستنبات ما يسمى بـ«التشرذم الإداري

* جمال الحنصالي - باحث تربوي إمنتانوت

البطلة الواعدة تانيرت عجول : نموذج الأبطال المغاربة الذين يحصدون الألقاب في صمت

* بقلم : محمد الرايسي

لكم عاتبنا الحظ وعاتبنا معه هذا الربع السعيد من الوطن الحبيب أنه لم تستطع أرحامه أن تلد لنا أبطالا وكفاءات فوق العادة مثل ما نسمعه عنه في بقاع غير بقاعنا، وما درايتنا بتلك الخوارق إلا بفضل الرعاية الإعلامية التي حملتها لنا عبر الأثير وثنايا أعمدة صحف جابت المعمور الكترونيا وعبر فضائيات أدهشتنا ما تبثه من انجازات رياضية آدمية لأناس حطموا الأرقام القياسية أو لأبطال واعدين ذكورا وإناثا بهروا الآخرين بحماسهم ومواهبهم والتي صقلت وأبهرت الناظرين والمحافل. والحال أن الغيرة ونخوة الانتماء إلى هذا الربع العزيز علينا تنحو بنا نحو مساءلة واقعنا الرياضي الذي ما فتئنا نعاتبه ونشاكس المسؤولين عن تدبيره، رافعين لافتة مساءلة القائمين على أمره بالنظر لعدم موازنة قانون العرض والطلب في هذا المجال الذي يستنزف الميزانيات، ويجهد كهول البنيات لكن النتائج محتشمة، فاشلة ترمي بنا قصرا في قائمة الكتمان، وما يقع على المعمور كله لا تستثنى منه سوس عامة وأكادير خاصة، ولسان الحال يزدرد اهتمام مسؤولين ويستصغر همم ولاة أمر استهانوا بانجازات أبطال واستكانوا خلف مكاتبهم غير مبالين إعلاميا، غير مكلفين أنفسهم عناء استقبالهم والإشادة بعطائهم، وحال مدينة الانبعاث في كفاءات رياضيها استعصى معها الوضع اليوم التظاهر بعدم الاكتراث بتلك الطاقات التي تخمد في صمت، فإذا غض الطرف يوما عن انجازات الملاكم الانزاوي عزيز هزو، وعن ألقاب البطلة الأكاديرية في التكواندو زهرة ادناوو واللائحة طويلة، فالظرفية تلزمنا بنفض غبار النسيان والإهمال عن بطلة واعدة تانيرت عجول ذات الخمسة عشر ربيعا والتي كان فضاء جمعية نجاح سوس فرع التكواندو مرتعا رياضيا صقلت فيه تانيرت مواهبها الرياضية منذ 2008 كممارسة للتكواندو والكوانكيدو.

تانيرت اوملاك بلغة الضاد، ملاك حلبة التباري استطاعت بفضل مدربها العربي الطيبي أن تحصد ألقابا في صمت، كيف لا وهي الحاصلة على ميدالية فضية في بطولة حبية بانزكان وأخرى ذهبية في أقصائيات البطولة الوطنية بأكادير يوم 5 يوليوز 2009.

تستمر تجربة صقل المدارك والمعارف الرياضية وتكون تانيرت عجول التلميذة المدللة للمعلم الكوري محمد خان الذي كان له الفضل الكبير على إدخال رياضة التكواندو إلى المغرب والذي وجد في تلميذته نموذج المواهب المغمورة التي يمكن أن تحصد الجوائز وترصع صدرها بميداليات ذهبية.

فراسة المعلم محمد خان كانت وراء مشاركة تانيرت عجول بالمهرجان الدولي للتيكواندو بكوريا من 30 يونيو إلى 4 يوليوز 2010 وحصدها ميدالية ذهبية توجت ووشحت صدر بطلة استصغر شأنها لأنها من أكادير لكن رفعت من شأن معلميها محمد خان والعربي الطيبي لأنها نتاج اكتشافهما وثقتهما في إمكانياتها التي سمحت لعلم مملكتنا السعيدة أن يرفرف عاليا في بقاع غير بقاعنا، ويسمع ترانيم نشيدنا الوطني بديار غير ديارنا مستنيرة عن رعاية والدها عبد الله عجول، مستنهضة همتها بدعوات والدتها خديجة المنصوري ومباركة تتويجها بابتسامة عريضة من أختها الوحيدة.

مسيرة تداريب شاقة ورعاية خاصة قبل التتويج، وعدم اكثرات يليق بالإنجاز من قبل من يهمهم الأمر بعد التتويج وما حز في النفس أن الحال يتكرر مع كل حالة وما أكثر الحالات واللوم يقع حين تهاجر وتتجنس هذه الكفاءات وتحصد الألقاب والميداليات وتحمل إعلاما غير علمنا وتشنفنا بأناشيد وطنية غير ذاك الذي مطلعه منبث الأحرار والذي نفديه دما ومالا وفاءا لشعار الله الوطن الملك.

مجموعة «أودادن» شاركت في أكبر معرض لموسقى العالم بكوبانهاكن ما بين 27 و31 أكتوبر 2010 وأ

ابتدأت قصة مجموعة « أودادن » عام 1978 بين أزقة و شوارع حي بنسركاو، بالقرب من أكادير. مكان اعتاد ساكنوه العيش كأسرة واحدة ، و مؤسسو هذه المجموعة هم شبان من هذه الأسرة ، اختاروا الفن ليجمعهم منذ نهاية السبعينيات إلى اليوم.

أعاد هؤلاء الشبان ، انذاك ، غناء ريبرطوار الروايس،كل واحد على آلته، و حاولوا عصرنة الفن التقليدي، مما خلق في تلك الفترة ثورة فنية عجلت بانطلاق المجموعة التي أصبحت تظهر في كل الحفلات و الأعراس بالمدينة.

اختار شبان المجموعة في البداية تسميتها ب «أدجارن» أي» الجيران» ، لكن بعد تفكير و نقاش غيروا هذا الاختيار ليصبح «اودادن» وهو اسم حيوانات شجاعة تعيش بالأطلس.

بين عام 1979 و 1985 بدأ إسم المجموعة يلمع بالمدينة، في وقت لم يظهر فيه بعد الأنترنت أو الأقراص المدمجة أو أي من التكنولوجيات الموسيقية الحديثة، و لم تفكر فيه بعد في تسجيل ألبوم لها ، لكن عشاق «أودادن» نشروا فنهم آنذاك بالوسائل التقليدية المتوفرة حينها كآلة التسجيل و الأشرطة التقليدية قبل أن تقترح شركة الانتاج « صوت المعاريف» على «أودادن» تسجيل أول ألبوم لها عام 1985.

في نفس السنة تمت دعوتهم للمشاركة في مهرجان تونس، ثم في جولة بمدن المملكة المغربية، و بهذا بدأت المجموعة تشق طريقها إلى الشهرة الوطنية و بدأ التفكير في الإنطلاق خارج أرض الوطن ما جعل « أودادن» تسافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ثم أوربا و خشتبي BERCY و ZENITH بباريس، وغنت المجموعة بعدها بمالي عام 2007 و بتانزانيا عام 2008 ثم بمالیزیا السنة الماضية، وبالدورة الخامسة والثلاثين لمهرجان الموسيقى المختلطة أو الخلاسية بأنكوليم(Angolème)بفرنسا شهر ماي 2010، وقبله بأيام سجلت المجموعة، بتشجيع من إبراهيم المزند المدير الفني لمهرجان تيميتار بأكادير، ألبوم الإحتفال بعيد ميلادها الخامس والعشرون تحت إشراف كمال زكري ، وعلى أرضها أكادير شاركت المجموعة أكثر من مرة في مهرجان تيميتار.

يعتبر أفراد مجموعة « أودادن» بعد خمسة وعشرين عاما من العمل الفني، و خمسة و عشرين البوما بمئات الأغاني الأمازيغية منها ألبوم « أمزتيي أدور ضرغ» أو « أمسكوني كي لا أسقط» ، السفراء الإستثنائيون لجهة سوس.

نالت هذه المجموعة السوسية بإمتياز تقدير الإعلاميين و المهنيين الدوليين المختصين في موسيقى العالم، حيث تمت دعوتها سنة 2006 لمنتدى بابل ميد (Babel Med) للموسيقى وهناك رشحت لجائزة إذاعة فرنسا الموسيقية أو France-Music و شاركت بعد هذا الحدث في العديد من المهرجانات بأوروبا.

تعتمد موسيقى مجموعة «أودادن» على المزج بين موسيقى العالم والريبرطوار الأمازيغي التقليدي، بين الآلات التقليدية والعصرية ما يجعل المجموعة المتألفة من عبد الله الفوى في الغناء والبانجو، أحمد الفوى في الدف و الدربوكة، محمد جموخ في الطامطام، العربي أمهال في الناقوس، خالد الفوى في الدف والعربي بوخرموس في القيثارة، تتحول إلى عاصفة موسيقية يسبقها هدوء و سكينة تراه على وجوه كل أفراد المجموعة قبل أن يتحولوا إلى قصة بلا نهاية و هم على الخشبة بين آلاتهم، لهذا فليس بالغريب أن ترى أجساد المستمعين لموسيقى «أودادن» تتمايل مستسلمة لنشوة الإستمتاع بفنهم.

نتيجة كل هذه السنوات من الفن و الإبداع هي موسيقى حية تبعث الروح في الجمهور المغربي الوفي لمجموعة « أودادن» والجمهور العالمي الذي يكتشف روعة الفن المغربي الأمازيغي من مجموعة تغنت ولازالت بأشعار الحياة والحب وكل التفاصيل الإجتماعية والإقتصادية للجهة التي فيها خلقت ولها ستظل وفية بفن يجوب كل بقاع العالم تاركا الشوق والحنين إليه لدى كل من شاءت له الأيام أن يستمتع بفن مجموعة سوسية اسمها « أودادن».

25 سنة من العطاء ستثمن هذه السنة بمشاركة مجموعة « أودادن في WOMEX،أكبر الملتقيات الموسيقية العالمية والمقام في العاصمة الدانمركية كوبانهاكن ما بين 27 و 31 من شهر أكتوبر لهذه السنة، وكما أنها قدمت عرضا موسيقيا يوم 29 أكتوبر2010 بمركز كوبانهاكن للحفلات بدعم من المنظمة العالمية للفرنكوفونية OIF و مؤسسة Cultures france و شركة AZIGZAO، و قبل هذا التاريخ ستسجل المجموعة برنامج تلفزي لـ FRANCE O،وبرنامج لاذاعة FRANCE MUSIC،والذي سيبث في شهر يناير المقبل.

صدور عدد جديد من مجلة «أدليس» بملف حول السياسة والفن

صدر العدد الثاني من مجلة العلوم السياسية والاجتماعية والإنسانية «أدليس» ،ويتضمن العدد ملفا حول السياسة والفن ومجالات التقائهما و نقط تجاذبهما.

وقد شارك في العدد ثلة من الأكاديميين والباحثين الجامعيين من مشارب علمية مختلفة ،وقد تطرق الدكتور أبو الحسن سلام أستاذ المسرح السياسي بجامعة الإسكندرية بمصر لموضوع المعارضات المسرحية في عصر العولمة،وتناول الباحث في التاريخ والأدب محمد أرجدال موضوع الشعر والمقاومة،وتطرق مقال الباحث السياسي ومدير نشر المجلة أحمد الخنبوبي إلى الحس السياسي في الأغنية الأمازيغية ،بعد افتتاحية تناول فيها مقاربة فكرية لعلاقة الفن بالسياسة ،في حين تناول الباحث وأستاذ الفلسفة جامع بنيدير دراسة إيتمولوجية لبعض التظاهرات الفنية المعاصرة،أما الباحث والشاعر محمد مستاوي فتطرق لواقع الفن بالمغرب وتدبدبه بين الهواية والاحتراف.كما يتضمن العدد الجديد من المجلة، مقالات علمية في مواضيع أخرى منها: العنف والصراع في الفقه السياسي الإسلامي ،الطبقة الوسطى وسؤال التغيير السياسي بالمغرب،الخطاب الهوياتي في النسق التربوي المغربي،السكن الأمازيغي بمنطقة الريف،وقراءة في كتاب المعرفة والسلطة بالمغرب،وبورتريه حول الباحث المغربي الراحل عبد السلام حيمر،إضافة إلى موضوع تاريخي حول ظهير 16 مايو 1930 بالمغرب،وقد ساهم في هذه المواضيع كل من الباحثين الجامعيين عبد الرحيم العطري(أستاذ بجامعة بن طفيل بالقنيطرة) ،إبراهيم أمكراز(باحث جامعي في الدراسات المغربية المعاصرة)،جميل الحمداوي(أستاذ بالكلية متعددة الاختصاصات بالناظور)،علي موريف(باحث بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية)،عبد الإله سطي(باحث جامعي في علم السياسة)،محمد همام(باحث جامعي في علم الأديان) والحسين البويعقوبي(باحث في الأنتروبولوجيا بالمعهد العالي للدراسات الاجتماعية بباريس).وفي ملحق الشعر والفن ساهم كل من الباحث والشاعر علي الزهيم بموضوع حول شعر الراحل مسعود بن زايدا ،وكذا مقال للباحثة والإطار بوزارة الثقافة خديجة

ثامازغا تناقش دور الجماعات المحلية في التنمية

نظمت جمعية ثامزغا للثقافة والتنمية ندوة في موضوع «أي دور للجماعات المحلية في التنمية»، وذلك بدار الشباب - العروي يوم السبت 28 غشت 2010.

وقد حاولت الجمعية من خلال هذا اللقاء دراسة أدوار المجالس الجماعية في التنمية، نظرا لارتباط هذه الأخيرة بالواقع اليومي للمواطنين من جهة، ولكون الجماعات الحضرية والقروية الميدان الأنسب لممارسة الديمقراطية المحلية من جهة أخرى.

وبعد التقرير التمهيدي الذي تقدمت به الجمعية والذي ركزت فيه على دواعي تنظيم هذه الندوة، والمحاور الأساسية التي سينصب النقاش حولها والتي تم تحديدها في:موقع الحكامة الجيدة في التدبير الجماعي؛ اشكالية الشفافية والتواصل مع الساكنة؛ مدى حضور الشراكة والتعاون بين الجماعات وبينها وبين المؤسسات العمومية والمنظمات الغير حكومية؛ تقدم بعد ذلك السادة المؤطرين لإلقاء مداخلاتهم، ثم تلاها نقاش مفتوح مع الحضور.

واستشعارا من المشاركين الممثلين لمختلف الهيئات الجماعية والمدنية وساكنة، بضرورة إجراء إصلاحات على التدبير الجماعي، وتفعيل الإصلاحات التي ادخلت على الميثاق الجماعي، لتأهيل الادارة الجماعية وجعلها إدارة مواطنة وخدومة.

واقتناعا من المشاركين بأهمية المحاور المطروحة للنقاش وبعد استعراض مختلف الأفكار والمقترحات البناءة التي أفضى إليها اللقاء، جاءت خلاصات وتوصيات الندوة كما يلي:

أولا: على مستوى دعم آليات الحكامة في التدبير الجماعي

1- ضرورة الإسراع بإعداد المخطط الجماعي للتنمية وفق منهجية تشاركية؛ مع فاعلين جمعويين وساكنة؛

2- التزام المجالس الجماعية بتوزيع الإختصاصات، في إطار التشارك وتحمل المسؤولية بشكل جماعي؛

3- ضرورة تخفيف الوصاية على المجالس الجماعية وخصوصا الرقابة القبلية لتقوم بمهامها ووظائفها، مقابل تشديد الرقابة البعدية على التدبير الجماعي؛

4- التأكيد على أن تفعيل التنمية داخل الجماعات رهينة بتفعيل لامركزية حقيقية؛

5- ضرورة إصلاح النظام الإنتخابي وضمان تدبير نزيه وشفاف للإنتخابات؛

6- سن سياسة محلية في مجال التهيئة العمرانية تحترم الاختيارات والضوابط القانونية مع السهر على المحافظة على الخصوصيات الهندسية المحلية وإنعاشها، مع إيلاء أهمية قصوى للمنتزهات العمومية وخلق فضاءات خضراء؛

7- التأكيد على ضرورة توفر الكفاءة والمستوى التعليمي لدى المنتخبين الجماعيين لربح رهانات التنمية المحلية؛

ثانيا: الشفافية والتواصل مع المواطنين

8- إرساء ميثاق أخلاقي بين الساكنة والإدارة الجماعية، يحدد بالأساس طبيعة الخدمات والحقوق التي على الإدارة ضمانها للمواطنين في إطار تكريس مبدأ الإدارة المواطنة، والتعهد بتسليم الوثائق التي تعتبر حق للمواطن في آجال محددة ومعقولة؛

9- ضرورة التزام المجالس الجماعية بإخبار الساكنة بالجلسات العامة للمجلس، مع تعليق جداول أعمالها وتواريخها بمقر الجماعة؛

10- التزام الجماعات بالشفافية والمساواة في الولوج إلى الخدمات العمومية، خصوصا ما يتعلق منها بإعلان التوظيفات والصفقات العمومية أمام المواطنين والفاعلين في التنمية؛

ثالثا: الشراكة والتعاون ما بين الجمعيات والمنظمات الغير حكومية

11- دعوة المجالس الجماعية لخلق لجنة المساواة وتكافئ الفرص، التي تتكون حسب المادة 14 من الميثاق الجماعي من شخصيات تنتمي الى جمعيات محلية وفعاليات المجتمع المدني، كقوة اقتراحية أثناء إعداد مخططات التنمية المحلية؛

12- تشجيع الشراكة والتعاون بين الجماعات وبينها وبين الجمعيات، بهدف خلق مشاريع وأنشطة ذات فائدة عامة، قصد الدفع بعجلة التنمية المحلية.

فتيات «إزران-الحسيمة» تعيدن إحياء الأغنية الأمازيغية القديمة

احتضن مقر المركز الثقافي الإيطالي بالرباط مساء يوم الخميس 21 أكتوبر 2010 أمسية أدبية وفنية،نظمتها مؤسسة المهرجان المتوسطي للثقافة الأمازيغية بطنجة بشراكة مع المؤسسة المتوسطية إيليسا كيميتي ودار النشر Sirocco-Senso Unico Editions. وقد تألقت فتيات مجموعة "إزران- الحسيمة" ،حيث قدمن عروضا غنائية أمازيغية بنفس الأداء الذي كانت تقوم به نساء الريف للأغاني(إزران) الأصيلة في الأعراس وحفلات التويزة والمناسبات المختلفة.فعلى إيقاع القراءات الإيطالية للقصائد والنصوص النثرية لإيليسا كيميتي(الكاتبة الإيطالية التي عاشت في النصف الأول من القرن العشرين،والتي ترجمت أشعارا "إزران" أمازيغية قديمة جمعتها من منطقة الريف بشمال المغرب إلى اللغتين الإيطالية والفرنسية).أطربت فتيات إزران-الحسيمة الجمهور بأدائهن لقصائد قديمة و حديثة تطرقت لمواضيع الحرب والحب والأرض و الروح على إيقاع البندير(أدجون)،حيث انتقلت بالحضور إلى أجواء التراث الغنائي الأمازيغي لمنطقة الريف الذي بدأ يختفي تدريجيا.وقد صرح المنظمون ،في افتتاح هذه الأمسية،بأن تنظيم هذا النشاط المشترك بين المؤسستين الأمازيغية والإيطالية يهدف إلى رد الإعتبار لهذا الكنز الإنساني الذي بدأ ينقرض في بيئته الريفية الأصلية ،والذي يستوجب إثارة انتباه الباحثين والمجتمع المدني إلى ضرورة الاهتمام بتسجيل وتوثيق وإحياء هذا الصنف الغنائي الرائع.

وللاشارة فقد تأسست «مجموعة إزران الحسيمة» في سنة 2006 وتتكون المجموعة من أربع نساء ينحدرن من المسرح، ويهدفن هؤلاء النسوة من خلال هذه المجموعة إلى إعادة تأهيل وتطوير الأغنية الأمازيغية التقليدية خصوصا الشعار «إزران» المعروفة بالحسيمة وبمنطقة الريف ككل فمجموعة «إزران» الحسيمة تعمل على الحفاظ على التراث الشفهي لهذا الجزء من البحر الأبيض المتوسط.

كما أنها تسعى مسايرة الجيل الجديد بالمغرب ، لتجد لنفسها مكانا بهذه الموسيقى في سوق الموسيقى التقليدية المتوسطية والدولية. والأداة الوحيدة التي تستخدمها مجموعة Izran مدينة الحسيمة هو البندير ، الذي قدم بالفعل إلى إيقاع الأغنية من أسلافنا الذين يستعملون هذه الآلة في موسيقاهم لترجمة أفرحهم ومعاناتهم.

تتألف مجموعة Izran الحسيمة من أنيسة، نعيمة، صليحة، شيماء.

صوفاك
عروض أرَى برَّع ديال صوفاك
199 درهم
لـ 3000 لمدة 16 شهر
299 درهم
لـ 5000 لمدة 18 شهر
أول شهرية إبتداء
من يناير 2011*
أكثر من 1000 وكالة
في خدمتكم
البريد بنك
AL BARID BANK
مجموعة بريد المغرب
N°Eco 080100 8000
www.sofac.ma